

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخمسون

الجلسة العامة ٩

الأربعاء، ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال (البرتغال)

قدراتكم الفكرية ومهاراتكم الدبلوماسية، بالإضافة إلى
خبرتكم الطويلة في العلاقات الدولية، تضمن بنجاح
أعمالنا هنا.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

وأوجه بتهانتي أيضا إلى أعضاء المكتب
المنتخبين الآخرين، وأتمنى لهم كل النجاح
في مهمتهم الدقيقة المتمثلة بتقديم المساعدة
إليكم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم الأول
هو نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في زائير،
صاحب السعادة السيد كاماندا وا كاماندا، وأعطيه
الكلمة الآن.

واسمحوا لي أيضا أن أشيد بسلفكم، صاحب
السعادة السيد إيسي أمارا، وزير خارجية جمهورية
كوت ديفوار الشقيقة، الذي تربطني به علاقات
صداقة شخصية منذ أمد طويل. وأود أن أعرب له عن
شعورنا بالفرح والاعتزاز برؤية الطريقة البارعة
التي أدار بها أعمال الجمعية العامة في دورتها العادية
التاسعة والأربعين وتقديرنا لما أظهره من طاقة
ومهارة واقتدار في الاضطلاع بولايته.

السيد كاماندا وا كاماندا (زائير) (ترجمة شفوية عن
الفرنسية): أود أن أضم صوتي إلى المتكلمين الذين
سبقوني على هذه المنصة لأتقدم إليكم، سيدي،
باسم بلدي وباسمي شخصا بالتهانئ القلبية
الحارة على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في
دورتها الخمسين العادية. ويسرني سرورا خاصا أن
يكون رئيس الجمعية العامة ممثل البرتغال، وهو بلد
صديق تربطه ببلدي، جمهورية زائير، علاقات
ممتازة تتميز بالثقة والاحترام المتبادل. ونرى أن

وأخيرا، أود أن أشيد بالأمين العام السيد بطرس
بطرس غالي إشادة يستحقها على العمل التمهيدي

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ
النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد
نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو
تصويت بنداء الأسماء، يرجى الرجوع إلى مرفق المحضر.

والاجتماعية، وإنهاء الاستعمار وحقوق الإنسان والتنمية وحفظ السلام. والعمل الذي اضطلعت به في مجال وضع المعايير يمثل دون منازع أسمى تطلعات الإنسان والبشرية جمعاء وجميع الشعوب إلى إقامة عالم خال من الحرب والتهديدات والترهيب والفقر والظلم والمعاناة.

ولذا، يجب على الأمم المتحدة اليوم أن تحافظ على منجزاتها وتوطدها بينما تكيّف نفسها لمواجهة التحديات الجديدة التي برزت في أعقاب التحولات المدهشة التي مر بها العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وبالنسبة لنا في أفريقيا، فإن عملية إنهاء الاستعمار صفحة بالغة الأهمية في هذه القصة. فماذا كان يمكن أن تكون عليه عملية إنهاء الاستعمار دون الأمم المتحدة، وخصوصا اتخاذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥)، أي الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؟ وماذا كان يمكن أن يحدث في جنوب افريقيا دون قيام الأمم المتحدة بتعبئة المجتمع الدولي برمته ضد بلاء الفصل العنصري، ودون دعمها للنضال البطولي والمشروع لشعب جنوب افريقيا بقيادة حركات التحرر المعترف بها، وبخاصة المؤتمر الوطني الافريقي.

ففي زائير لم ننس أنه قبل أربع وثلاثين سنة وعشرة أيام مات في أندولا أحد أكثر موظفي الأمم المتحدة تفانيا وهو أمينها العام الراحل داغ همرشولد، جاهدا من أجل النهوض بالسلام واستعادة الاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية والحفاظ عليهما، وهي ما يطلق عليها اليوم اسم زائير.

ولم ننس أن عملية الأمم المتحدة في الكونغو، كانت تمثل منذ تموز/يوليه ١٩٦٠ وحتى حزيران/يونيه ١٩٦٤، أكبر برنامج للمساعدة اضطلعت به الأمم المتحدة حتى ذلك التاريخ.

وهكذا، وبفضل هذه المساهمة العظيمة من الأمم المتحدة تمكنت زائير من الحفاظ على وحدتها وسلامتها الإقليمية. واسمحوا لي أن أعرب للأمم المتحدة عن عميق امتنان شعب زائير على هذه المساهمة. وهذه الصفحة من تاريخنا، التي هي أيضا صفحة من تاريخ الأمم المتحدة، تذكرنا بأن شعبنا دفع

الممتاز الذي قام به بالنسبة لهذه الدورة، والجهود الرائعة التي يبذلها لتعزيز دور الأمم المتحدة والمبادرات العديدة الجديرة بالثناء التي يتخذها دعما للسلم والأمن الدوليين.

وستدور أفكاري هنا بشكل رئيسي حول الدروس المستقاة من السنوات الخمسين التي انقضت منذ إنشاء الأمم المتحدة؛ وإنعاش وإعادة هيكلة الأمم المتحدة والحالة في منطقة البحيرات الكبرى دون الإقليمية، وخصوصا رواندا وبوروندي؛ والجهود المبذولة من أجل السلام في الشرق الأوسط؛ ودعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات من أجل تشجيع وتعزيز الديمقراطية الجديدة أو المستعادة؛ والدين الخارجي، والتعاون الاقتصادي الدولي والتنمية؛ وجهود نزع السلاح؛ وأخيرا، مسألة إعادة أو استعادة الملكية الثقافية لبلد المنشأ.

تحتفل الأمم المتحدة هذا العام بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها. وعندما أنشئت، حددت لنفسها أهدافا تتوافق مع الحماسة والآمال والاحتياجات التي نشأت لدى انتهاء حرب مدمرة لم تتلاش تماما حتى الآن آثارها المؤلمة. وحددت هذه الأهداف للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وضمان العدالة وحقوق الإنسان وتعزيز التقدم الاجتماعي وإيجاد ظروف معيشية أفضل في جو من الحرية أوسع.

فأين نقف اليوم؟

إن الذكرى السنوية الخمسين معلم هام في حياة الأفراد والمؤسسات والأمم. فالإنسان الذي لم يفعل شيئا بحياته عند اقترابه من سن الخمسين لا يحتمل أن يخطط لحياته طريقا جديدا بعد ذلك، والمؤسسة التي بعد خمسين عاما على إنشائها لم تقم بأي شيء لتحقيق الأهداف التي حددتها عند إنشائها تثير لا محالة أسئلة بشأن مقومات وجودها والفائدة منه. والدولة التي لم تفعل أي شيء بالنسبة لشعبها خلال فترة خمسين سنة يجب عليها أن تتنحى وأن تعيد النظر في كل شيء: في زعمائها السياسيين وبرامجها ومشروعاتها الاجتماعية وإدارتها وطرائقها.

ومن حسن الحظ أن هذا لا ينطبق على الأمم المتحدة. ذلك أن هناك بعض المنجزات البارزة التي تحسب لها. وهي قد حققت نجاحات فعلية وبذلت جهودا صادقة في مجال التنمية الاقتصادية

يترتب عليه من نتائج مفعجة بالنسبة للأمن والسلام والبيئة وتنمية الأمم، وهذا يشير بالغ القلق.

وظهرت أيضا جرائم دولية من نوع جديد بدأت تجتاح أفريقيا والعالم: فهناك العنف - والهجوم على الأفراد وممتلكاتهم - وهناك السرقة المسلحة وقطع الطريق، والجرائم الاقتصادية والمالية - التزوير وغسل الأموال والاتجار غير المشروع بالمخدرات، والتزوير واسع النطاق في السلع الأساسية وما إلى ذلك؛ والجرائم السياسية والتطرف والارهاب الدولي، وكل هذا يعود بنا إلى أيام القرصنة ولصوص البحر.

وما من شك في أن المبرقة والهاتف والسفر بالجو والراديو والتلفزيون والكمبيوتر والفيديو كان لها دور كبير في تقليص المسافات، ولكنها ساهمت أيضا في تعزيز قوى الفوضى.

أما التعاون المتعدد الأطراف وتمويل التنمية وروح التضامن الدولي فكلها أمور لم يعد لها وجود. والنظام الاقتصادي الدولي الجديد لم يبدأ بعد في الظهور. وانقطع التعاون الثنائي لأسباب مختلفة بعضها سياسي في بلدان عديدة، مثل زائير، وحدث ذلك بالتحديد في نفس اللحظة التي كانت فيها تلك البلدان تواجه انخفاضاً حاداً في مواردها المالية. والشروط المقرونة بالمعونة الانمائية أصبحت أكثر تشدداً من أي وقت مضى، والمساعدة من أجل التحول الديمقراطي التي حث عليها بقوة في قمة لا بول ترتين هي الأخرى بمشروطيات.

ثم هناك ظاهرة اللاجئين والمشردين التي بلغت الآن أبعاداً غير مسبوقة.

وهكذا يبدو أننا سننهي قرناً من الأمل، وخاصة النصف الثاني من القرن، بنبوة يأس عندما ننظر إلى الأسباب الكامنة وراء الخطر الجديد الذي يتهدد السلام في العالم بشكل عام، وفي أفريقيا بشكل خاص: صراعات مسلحة وصراعات داخلية خطيرة، ومقر وبطالة وعدم مساواة وتمييز وتعصب وسياسات استبعاد، والصراع ضد استبداد الدولة، وإفلاس سياسي واجتماعي وهلم جرا.

وعلاوة على من يبحثون عن ملجأ هرباً من الطغيان يمكننا أيضاً أن نضيف - في قارتنا - من يفرون من الفوضى السياسية. لقد أصبح المصير المفعج

الثلث غالبا من أجل السلام، وأنه أخذ على نفسه عهداً يجب أن يتوارثه جيل بعد جيل: لا حروب أهلية بعد الآن، ولا انفصال بعد الآن بسبب صراعات قبلية أو عرقية أو صراع على السلطة؛ بل التزام راسخ بالسلام والحوار من أجل التنمية، مهما كانت طبيعة خلافاتنا الداخلية أو شدتها.

ذاك هو السبب في أننا أطلقنا اسم داغ همرشولد على جسر هام في مدينة كينشاسا، إشادة من الأمم المتحدة بتخليد ذكرى أمينها العام الذي استشهد في ساحة القتال في كفاحه من أجل السلام. وكان هذا الجسر رمزا لفهمنا لرسالة الأمم المتحدة. أليست الأمم المتحدة، بكونها باباً مفتوحاً على العالم ومحفلاً للأمم، وبرسالة السلام والحوار التي تدعو لها، تبني جسراً بين الأمم؟

مع ذلك، وعلى الرغم من التقدم الملموس الذي لا يجادل أحد في أنه تحقق في كل مكان في العالم، حدثت أشياء أخرى كثيرة. فقد انتهت الحرب الباردة دون أن يساعد ذلك كثيراً عملية التنمية في بلدان الجنوب، وبالذات في أفريقيا التي استفحل فيها الفقر في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية متدهورة.

وبسبب هذا الوضع المتردي تشهد أفريقيا، بصفة خاصة، عودة ظهور أمراض كانت قد استؤصلت، وظهور أمراض متوطنة جديدة لا تملك الموارد اللازمة لمكافحتها.

وقد اكتملت الآن تقريبا عملية إنهاء الاستعمار. وتم إلغاء الفصل العنصري. وأفريقيا التي تواجه التحديات الجديدة للتحول الديمقراطي والتنمية وتتقد حماساً للعملية الديمقراطية، تمر الآن بتغيرات لا رجعة فيها مصحوبة بصعوبات جديدة.

وعلى الصعيد الدولي بدأت تظهر أشكال جديدة من السيطرة، يمكن أن تؤدي إلى نفس نتائج الماضي إن لم نتوخ الحذر. فهل ستؤدي "عولمة" سلوك الناس وتمييط ردود الأفعال والاحتياجات إلى حبس حريات الشعوب وخنق هوياتها وسحق تعبيراتها الثقافية؟

صحيح أن الحرب العالمية الثالثة لم تنشب، ولكن نوعاً جديداً من الحروب بدأ يظهر، كما في يوغوسلافيا السابقة ورواندا وبوروندي وفي أماكن أخرى، على أساس "التطهير" العرقي والقبلي، وما

الذي يلقاه المشردون بسبب الحروب الأهلية أو العنف إحدى المشاكل الإنسانية الكبرى في عصرنا. وهناك اليوم صراعات مسلحة عديدة تكمن جذورها في النزاع القائم بين طوائف انساقت وراء التعصب.

ومن هنا تقتضي الضرورة الحتمية أن يتحمل أعضاء المجتمع الدولي مسؤولياتهم، وأن يساعد كل منهم الآخر، وأن يعملوا معا لعكس مسار هذه الاتجاهات السلبية.

وكما قال الأمين العام للأمم المتحدة، وعن صواب، في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ فإن:

"المجتمعات التي اعتادت أن تظن أنها مستقلة ذاتيا تماما تعرف الآن أنها ترتبط ببعضها البعض ارتباطا وثيقا. وأن حياة كل فرد، أيا كان أصله، تشكل اليوم جزءا من كل واحد. وأصبح من المسلم به اليوم أن أسمى أهداف الإنسانية - السلام والعدل والرخاء - لا يمكن بلوغها إلا ببذل جهد متفق عليه على نطاق واسع ومتزايد. ثم هناك سلسلة كاملة من مشاكل جديدة أبعادها العالمية واضحة للجميع، وهي تتطلب حولا لا يمكن أن يهتدي إليها بلد بمفرده، أو مجموعة من البلدان بمعزل عن البلدان الأخرى".

وبغية التصدي للتحديات الجديدة التي تواجهنا جميعا بمشاكل التنمية والسلام والأمن، يتعين على الأمم المتحدة أن تعيد النظر في أسلوب عملها وتنظيمها وفعاليتها.

ذلك أن تدفق ما يقرب من ٣ ملايين لاجئ رواندي إلى شرق زائير، وهو موضوع سأتكلم عنه فيما بعد، كشف لنا عن بعض أوجه قصور منظومة الأمم المتحدة في مواجهة التحديات الجديدة.

أولا، هناك ٣٠ ٠٠٠ رجل مسلح منتمين إلى القوات المسلحة السابقة لرواندا، جاءوا إلى زائير في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٤، وبديهي أننا لم نكن نتوقع قدومهم. وقد جاءوا إلى مناطق شمال وجنوب كيفو في أعقاب الحرب الأهلية في رواندا. وبعد نزاع سلاحهم كان من المفروض أن يلقوا الرعاية. ولكن من الذي يرعاهم؟ ومن هنا بدأت تنشر المشاكل حول وضعهم.

فهل كانوا أسرى؟ ولكن زائير لم تكن في حالة حرب مع رواندا، هكذا قالوا لنا. هل هم محتجزون في حرب؟ "لا"، هذا ما قالته لنا لجنة الصليب الأحمر الدولية، "إنهم لا يخضعون لتشريعاتنا". هل هم إذن لاجئون سياسيون؟ "لا" هذا كان رد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "لأن من يرتدون الزي العسكري لا يمكن اعتبارهم لاجئين سياسيين، وهم بذلك لا يخضعون لتشريعاتنا".

وهكذا بدأ ٣٠ ٠٠٠ جندي من القوات المسلحة الرواندية السابقة العناية بأنفسهم على نحو يعود بالضرر على القرويين والسكان المحليين، بينما وقفت منظومة الأمم المتحدة وقفة المتفرج، لا حول لها ولا قوة.

وثانيا، بناء على طلب من الأمين العام والمجتمع الدولي، وافقنا على نقلهم بعيدا عن حدودنا مع رواندا، وذلك لأسباب جليلة. ولهذا أقمنا مواقع في شابا ومانيما وأكواتور. وقد أرسلت بعثات تقييم مشتركة من الأمم المتحدة وزائير إلى تلك المناطق.

وبافتراض أن هناك ثلاثة أفراد في كل أسرة، فقد حددنا هوية ٩٠ ٠٠٠ فرد من المنتمين إلى جيش رواندا السابق ممن يلزم نقلهم من الحدود الرواندية.

وبعد أن رأت الأمم المتحدة هذا التقييم أعلنت أن التكلفة باهظة ولم يتمكن الأمين العام من توفير الموارد المالية اللازمة. وهكذا استغني عن الفكرة وطلبت الأمم المتحدة من زائير اتخاذ التدابير الأمنية اللازمة والإبقاء على الـ ٣٠ ٠٠٠ جندي في مكانهم، أي على الحدود مع رواندا.

ولكن تركهم هناك جعل حكومة كيغالي قلقة من إمكانية زعزعة استقرارها، وبالتالي بدأت بتوجيه اتهامات إلى زائير لا أساس لها من الصحة. ودون التأكد على الإطلاق من الحقائق، سلمت الأمم المتحدة بادعاءات كيغالي ورفعت حظر الأسلحة المفروض على رواندا وفقا لقرار مجلس الأمن ١٠١١ (١٩٩٥) المؤرخ ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٥ بغية مساعدة ذلك البلد على حماية نفسه من تهديد مفترض، ولكن لم تتخذ الأمم المتحدة أي إجراء على الإطلاق بشأن الـ ٣٠ ٠٠٠ جندي المتروكين لترعاهم زائير دون أية مساعدة.

تقع دون أن تعلم أمم العالم أسبابها. إن هناك خطراً من أن يستخدم اللوبي السياسي دواليب آلية الأمم المتحدة لتحقيق مآربه الخاصة، مستخدماً نفوذه، دون وجود ثقل مقابل، وأن تمارس بعض الحكومات الضغط على الأمم المتحدة. ولم يكن هذا المنحدر الزلق متوقفاً عند إنشاء نظام الأمن الجماعي.

وترحب جمهورية زائير بعملية السلم الجارية في الشرق الأوسط. ولاحظت مع الارتياح الاتفاقات التي جرى التوقيع عليها بين دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، من ناحية، وبين إسرائيل والأردن، من ناحية أخرى ونرى أن هذه خطوات هامة صوب إقامة سلام شامل.

وتؤيد زائير بكل إخلاص المفاوضات الشائبة والتقدم المحرز حتى الآن في عملية السلام وتحث جميع الأطراف على تنفيذ الاتفاقات. ونحن على ثقة من أن الجهود ستبذل لضمان أن يجري قريباً مزيد من المفاوضات بين إسرائيل ودول عربية أخرى.

وإن جمهورية زائير، إذ تؤكد على الحاجة إلى ضمان التقدم في المفاوضات العربية - الإسرائيلية في الاتجاهات الأخرى لعملية السلام، تحث على إقامة حوار بين الخصوم، وتشجعهم على بذل قصاراهم من أجل التوصل إلى اتفاقات تعبر عن المطامح المشروعة لكل جانب.

هذه هي الطريقة الوحيدة التي سنتمكن بها من التغلب على مشاعر الريبة القديمة العهد ومن إقامة الظروف اللازمة للتقدم والتنمية في الشرق الأوسط، بروح السلم الذي طال انتظاره.

وتشير الحالة القائمة، في منطقة البحيرات الكبرى دون الإقليمية في إفريقيا الوسطى قلقاً شديداً في جمهورية زائير لأنها تشكك في السلم والاستقرار والأمن والتنمية لا في رواندا وبوروندي فحسب بل في المنطقة بأسرها.

وأود أنؤكد على أن جمهورية زائير لا تواجه أي مشكلة محددة مع رواندا أو مع بوروندي. فبالأمس، عرضت زائير الملاذ للتوتسيين الذين طردوا من ديارهم واليوم نعرض الملاذ على الذين تركوا بلدانهم ويرفع الستار في هذه المنطقة عن مأساة انسانية على مستوى لم يسبق له مثيل. وكل شيء يبلغ من

والأسوأ من ذلك بعد اسبوعين من رفع مجلس الأمن حظر الأسلحة المفروض على رواندا في ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٥ لتمكينها من التسلح لمواجهة خطر زعزعة الاستقرار القادم من زائير، اتخذ المجلس القرار ١٠١٣ (١٩٩٥) بإنشاء لجنة دولية للتحقق للنظر في الادعاءات بأن قوات حكومة رواندا السابقة تتلقى من زائير التدريب العسكري وتحصل منها على الأسلحة لزعزعة استقرار رواندا. وهذا أمر مذهل للغاية، لأسباب من أهمها اضطلاع أعلى مستوى في نظام الأمن الجماعي في الأمم المتحدة بدور في المسألة. لقد كنت أنا نفسي عضواً في مجلس الأمن. وتوليت رئاسته خلال حرب جزر ماليفيناس وكنت أعتقد دوماً أنه ينبغي في ذلك المستوى من المسؤولية دراسة المسائل بأقصى قدر من الحذر.

فإنما أن يتوفر لدى مجلس الأمن الدليل وأن يتخذ الإجراء، وقد فقد الآن إنشاء لجنة تحقيق أهميته؛ أو لا يكون لدى مجلس الأمن أي دليل، ومن ثم يقوم بالتحقيق ويتخذ القرار بعد فحصه للحقائق. فما نحن بصدد الآن هو مصداقية منظمنا. وهاتان حالتان تبينان عجز الأمم المتحدة عن التصدي للتحديات الجديدة.

إن إنعاش الأمم المتحدة الذي تمس الحاجة إليه يتوقف على ما تبديه من اهتمام وفعالية في معالجة الصراعات والحالات المعقدة التي تتطلب تدخلها.

وينطبق الأمر نفسه على إعادة هيكلتها. فالأمم المتحدة، بعد مرور خمسين سنة على انشائها، بحاجة إلى التكيف والتأقلم مع التحديات الجديدة التي تواجه العالم اليوم، بما فيها التنمية الاجتماعية، والصراعات السياسية في ظل خلفية التطهير العرقي، والتغيرات التي تؤثر على العلاقات الدولية، والتغيرات التي حدثت في العالم منذ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥، والحاجة إلى توسيع دائرة صانعي القرار في المسائل المتصلة بالسلم والأمن الدوليين، والحاجة إلى ضمان وجود تمثيل لبلدان العالم في مجلس الأمن يكون أكثر انصافاً وتوازناً، وإلى تجنب خطر التلاعب بنظام الأمن الجماعي، وعدم كفاية الموارد المالية لأن تشمل نطاق المهام التي تواجه هذه المنظمة العالمية.

وبالتالي، يبدو أن هذا هو ثمن تحقيق دينامية جديدة في أنشطة الأمم المتحدة، لأن هذا العالم المتغير لا يبعث على الطمأنينة. فكثير من الأحداث

منطقة البحيرات الكبرى دون الإقليمية برمتها. كما أن لهذه القرارات والإعلانات آثارا سياسية تسهم في عدم الاستقرار في المنطقة.

وليس من المجدي في المرحلة التي نمر بها حاليا الكلام عن المبادئ السامية أو تحديد المحق على أساس من لديه القدرة على العرض الأمثل لروايته للحالة وحقائقها. ويتعين علينا بدلا من ذلك أن نحدد بموضوعية المشاكل الملموسة التي تواجه رواندا وبوروندي بوصفهما دولتين وأن نتخذ تدابير محددة في إطار نهج شامل من المسألة، وأن نكفل إعادة اللاجئين إلى أوطانهم؛ والمصالحة الوطنية؛ وتقاسم السلطة وإيجاد التوازن المطلوب في الجيشين اللذين يشكلان الآن الدعم السياسي للحكومتين، بغية إنشاء قوات مسلحة جمهورية؛ وإرساء أو تنشيط عملية إضفاء الطابع الديمقراطي والمساعدة في إعادة إدماج اللاجئين في المجتمع؛ والتعمير وتقديم مساعدة التنمية لبلدان المنشأ وبلدان الملجأ؛ وأخيرا إنشاء هيكل قضائية لها مقومات البقاء، حتى يقام شيء من العدالة. فهناك حقا مشكلة تتعلق بإقامة العدالة ويجب حلها.

وبهذه الروح تؤيد جمهورية زائير عقد مؤتمر إقليمي بشأن السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحيرات الكبرى دون الإقليمية، في أعقاب التوقيع على الاتفاقات الثنائية بشأن إعادة توطين اللاجئين. وإذا أريد النجاح لهذا المؤتمر يجب، لأسباب لا داعي لذكرها، أن يخطط له تخطيطا دقيقا جدا. وقد رحبت حكومة زائير بتعيين الأمين العام للأمم المتحدة السفير خيسوس لمنصب المبعوث الخاص. وستعاون زائير تعاوننا كاملا معه بغية كفالة نجاح مهمته.

وأود أيضا أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى أن تدفق اللاجئين الروانديين إلى شرقي زائير، وهو حدث لم يسبق له مثيل منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، الآن وقد انتهت مرحلته المثيرة لعواطف الناس، يبدو أنه لم يعد يحتل الصفحات الأولى من الأنباء العالمية. وقد خرب اللاجئين تراثا وطنيا فوق كل ثمن ألا وهو حديقة فيرونغا الوطنية وهي موقع صنفته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بوصفه كنزا وطنيا. ولم يستبق على النباتات والحيوانات المحلية - وأقصد الغوريلا الجبلية والأفيال وغيرها من الأنواع المحمية. كما دمرت البيئة والايكولوجيا والبنية الأساسية التصالحية والتعليمية. وإن قرار الجمعية العامة ٢٤/٤٩ الصادر في ٢ كانون

حده الأقصى، بما في ذلك الرغبة في استبعاد الآخرين؛ والكراهية التي تثير الأعداء الأشقاء، سكان التوتسي والهوتو، بعضهم ضد بعض؛ والمتاهة المحزنة للناس الملاحقين بسبب أصلهم العرقي أو آرائهم السياسية؛ والسهولة التي تزهق بها الروح البشرية؛ بما في ذلك أرواح الأطفال والنساء والمسنين والمثقفين؛ وغريزة العنف؛ وحجم تدفق الناس بحثا عن المأوى، وهربا من الموت الأكيد؛ والاختلال في تقاسم السلطة السياسية والعسكرية ورفض المبادئ الديمقراطية في إدارة البلد.

وبعودة اللاجئين التوتسيين السابقين من ١٩٥٩ و ١٩٦٢ - ١٩٦٣ إلى وطنهم، بفضل عودة الجبهة الوطنية الرواندية إلى السلطة، فقد جاء دور الملايين من الهوتو، الذين يمثلون ٨٥ في المائة من السكان، لترك بلدهم والتخلي عن ممتلكاتهم وعن أرضهم وعن ديارهم للقادمين الجدد.

إن التوتسيين الذين أجبروا على الخروج في الستينات في قمة سلطة الهوتو، والذين يمثلون ١٥ في المائة من السكان، أمضوا ٣٠ سنة في الاستعداد للعودة بالقوة إلى السلطة. إلى متى يريد المجتمع الدولي الانتظار حتى يبدأ دور الأغلبية الهوتو في العودة إلى السلطة باستخدام القوة؟

وفي كل مرة يحدث فيها هذا النوع من التآرجح، ستدان الفواجع الانسانية الجديدة وستزغ مشاكل كبيرة، مشاكل الإعادة إلى الوطن والرد إلى المنازل.

وفي ظل هذه الحلقة من العنف المتعمد، سيصبح من الصعب بشكل متزايد أن نحدد من هو البريء ومن هو غير المذنب.

وفي مواجهة مأساة بهذه الضخامة يبدو لنا المجتمع الدولي والأمم المتحدة عاجزين إلى حد ما. من سيتخذ إذن التدابير الضرورية لمساعدة هذين البلدين والحيلولة دون تدهور حالتهما، ولصون السلم والأمن في المنطقة والحيلولة دون وقوع المزيد من عمليات إبادة الأجناس؟

إن القرارات والإعلانات التي اتخذتها الأمم المتحدة حتى الآن لا تأخذ في الاعتبار جميع حقائق الواقع في الميدان. وهي لا تغطي جميع جوانب المأساة التي وصفتها توا الحاصلة في رواندا وبوروندي وفي

"حق اللجوء إلى البلدان الأخرى والحصول على ملجأ فيها".

والفقرة ١ من المادة ٣ تنص على أنه لا يجوز

"إخضاع أي شخص من الأشخاص ... لمثل تدبير منع الدخول عند الحدود، أو، إذا كان قد دخل الإقليم الذي ينشد اللجوء إليه، لمثل تدبير الإبعاد أو الرد الإلزامي ..."

ومنذ عام ١٩٦٠ تستقبل زائير لاجئين من رواندا - أحيانا ممن ينتمون إلى قبائل التوتسي وأحيانا ممن ينتمون إلى قبائل الهوتو - وقد احترمنا دائما هذا النص على الوجه التام. بيد أن الفقرة ٢ من المادة ٣ تنص على أنه:

"لا يجوز الخروج استثناء على المبدأ السالف إلا لأسباب قاهرة تتصل بالأمن القومي، أو لحماية السكان كما في حالة تدفق الأشخاص الجماعي".

ويجب على أية دولة تقرر في أية حالة وجود مبرر للخروج استثناء على المبدأ المقرر

"... أن تنظر في إمكان إتاحتها للشخص المعني ... فرصة الذهاب إلى دولة أخرى"،

ويمكنها عندئذ أن تطرح المسألة على المجتمع الدولي.

وهذه هي بالضبط الحالة التي تواجهها زائير. لقد قررت أن تكون استثناء من المبدأ، وقد أبلغت الأمين العام ومجلس الأمن للأمم المتحدة. والبلدان التي ترغب في استقبال هؤلاء اللاجئين بإمكانها أن تفعل ذلك بكل ترحيب، بيد أن زائير ترفض الاستمرار في توجيه الاتهام إليها بأنها تزعزع استقرار رواندا لمجرد أننا قبلنا ثلاثة ملايين رواندي على أرضنا. ونود أن نسكت إسكاتا تاما الاتهامات المختلفة ضد بلدنا. وهكذا تتاح للمجتمع الدولي الفرصة لأن يحكم على نحو أفضل على تصميمنا على العيش في سلم مع جيراننا.

بيد أن حكومة زائير، استجابة لطلب الأمين العام للأمم المتحدة، أجرت محادثات مع السيدة ساداكو أوغاتا، رئيسة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي

الأول/ديسمبر ١٩٩٤، بشأن تقديم المساعدة الخاصة للبلدان - ومنها زائير - المستقبلية للاجئين للمساعدة في تحديد المناطق التي دمرها الوجود الضخم للاجئين، لم يسفر حتى الآن عن أي أثر أو متابعة.

وإن زائير، ضحية المأساة في رواندا بحكم حدودها المشتركة، تتهم بتواتر متزايد بمحاولة زعزعة استقرار رواندا. وهؤلاء المتهمون ليسوا سوى الذين يرغبون في استخدام مسألة اللاجئين لزعزعة استقرار منطقة البحيرات الكبرى بغية تحقيق حلمهم بإنشاء امبراطورية جديدة هي امبراطورية إيما الأمر الذي يتنافى مع مبدأ حرمة الحدود، الموروث من أيام الاستعمار؛ يحاولون حل الصراعات العرقية في المنطقة عن طريق توزيع الأراضي هنا وهناك بما يضر زائير.

ويوضح هذا النهج أن أساس المشكلة سياسي. فإما أننا نواجه لاجئين بمعنى الكلمة - وفي هذه الحالة فإن وجودهم بأعداد هائلة والتدمير الذي جلبوه على بلدنا سببان في نشوء مشكلة حقيقية بالنسبة لسلامة وأمن شعبنا - الأمر الذي يخولنا أن نحتكم إلى الاستثناء المتوخى في إعلان اللجوء الاقليمي؛ أو أننا نواجه مشكلة أناس طردوا من بلدنا لأسباب سياسية وعرقية، وفي هذه الحالة، وحيث أنه لا يوجد أي دستور في العالم يسمح لأي بلد بطرد مواطنيه لأسباب عرقية أو سياسية، فإننا لسنا مسؤولين عن تحمل تبعات "التطهير العرقي". ولهذا السبب وحتى لا تعطي ذريعة محاولة زائير المفترضة لزعزعة استقرار رواندا لبعض البلدان الفرصة للقيام بمؤامرة ضد بلدي، زائير - في أعقاب رفع حظر الأسلحة عن رواندا، بناء على قرار مجلس الأمن، وفي مواجهة تعريض أمننا الوطني للخطر والتهديدات الخطيرة التي يواجهها شعبنا - لجأت زائير إلى أحد الصكوك الدولية القائمة المتصلة باللاجئين وأعني قرار الجمعية العامة ٢٣١٢ (د - ٢٢) الصادر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧، إعلان اللجوء الاقليمي، لحث المجتمع الدولي والأمم المتحدة على الاضطلاع بمسؤولياتهما لأن زائير ليس لديها الموارد الكافية لأن تتحمل وحدها عبء الوجود الهائل للاجئين على أرضها، وخاصة وهي على وشك إجراء انتخابات.

وحيث أن الكثير قد قيل عن هذا، أود أن أذكر بأن الفقرة الثانية من ديباجة إعلان اللجوء الاقليمي تنص على أن لكل مضطهد:

الاستعمارية التي امتدت إلى السنوات الأولى من الاستقلال تقريبا، وضمن بناء دولة بعد الفترة الاستعمارية وفقا لطموحات شعبنا - لا يوجد في العالم ما هو أعظم من السلام وبدونه، إذا طرحنا كل الأوهام جانبا، يصبح التقدم والتنمية مستحيلين.

فباسم السلام، يجب على كل دولة أن تكون مسؤولة بالكامل عن شعبها، ويجب عليها أن تتعلم أن تتعايش مع تناقضاتها الوطنية، وأن تمتنع عن حمل الآخرين على تحمل العبء الناجم عن عجزها عن التصدي لتلك التناقضات. وإلا وجب على المجتمع الدولي، على المستويين الإقليمي والعالمي معا، أن يهب إلى معاونتها على تطوير قدرتها على حل مشاكلها دون أن تتخفن بمزيد من الجراح، وقبل كل شيء دون أن تتخفن بها بلدانا أخرى، نامية مثل بلدنا، تحتاج إلى مواردها لأغراض أخرى.

فعلى المجتمع الدولي إذن واجب فرض السلام والمصالحة في منطقة البحيرات الكبرى، وينبغي أن تكون له الشجاعة لرفضهما، وأن يذكر بوضوح رفضه الانجرار صوب استبعاد البعض والبحث عن الانتماء العرقي.

إن زائير تأوي العديد من اللاجئين الأفارقة على أراضيها، وقررت شعورا منها بالإنسانية المشتركة وتقديرا لروابطنا التاريخية مع جيرانها، أن تستقبل الأشقاء الروانديين. بيد أننا لا نستطيع بعد الآن أن ندفع ثمن المآسي التي تغمر جيراننا، بجميع ما ينجم عنها من مضاعفات اقتصادية وأمنية على سكاننا القاطنين على الحدود.

ونحن نعتقد، مثلما قلنا، بأنه يجب على المجتمع الدولي أن يفعل كل ما بوسعه لضمانة شعبنا عن طريق مساعدة حكومتَي رواندا وبوروندي على اتخاذ جميع الخطوات الضرورية من أجل كفالة العودة السريعة للاجئين، وإعادة إدماجهم في أوطانهم. ونؤكد هنا مجددا على عزمنا على العمل من أجل استعادة مناخ من السلام في منطقتنا دون الإقليمية، وعلى إسهامنا في جميع الجهود الهادفة إلى المصالحة، والرامية إلى تعزيز الثقة المتبادلة والأمن هناك.

ولكننا لا نستطيع بعد الآن أن نستوعب أولئك اللاجئين وحدنا، ولا يسعنا بعد الآن أن نتحمل العبء

لشؤون اللاجئين، وطلبت منها أن تنظم، على مستوى المفوضية، عملية إعادة طوعية على نطاق واسع مستمر للاجئين إلى بلدانهم الأصلية، حتى يمكن، بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، إعادة جميع اللاجئين إلى أوطانهم.

إن المجتمع الدولي ملزم بمساعدة رواندا وبوروندي على معالجة مشكلتي إعادة توطين وإعادة إدماج المواطنين فيهما. وخلال اجتماعنا الأخير في جنيف في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ اتفقنا مع وزير إعادة التأهيل الرواندي ومع السيدة أوغاتا على طرائق إعادة توطين اللاجئين في موعد غايته ٣١ كانون الأول/ديسمبر، بمعدل ٨ ٠٠٠ إلى ١٠ ٠٠٠ شخص يوميا، من مختلف نقاط الدخول، التي حددت وهي شانغوغو، وكيسني أو غيبومبا.

وبالنسبة لأي حكومة فإن الخيار واضح عندما يتعلق الأمر بالاختيار بين متطلبات التضامن الدولي ومتطلبات أمنها الوطني وحماية سكانها.

ويستفاد من المعلومات التي تقدمها الصحافة الدولية أن الانطباع الذي يرغب البعض في إعطائه عن زائير هو أنها جحيم لا يطيب كثيرا العيش فيها.

إن أبناء زائير بشر، وهم مثل البشر في أي مكان، بعضهم طيبون وبعضهم سيئون، وبعضهم ليسوا طيبين كثيرا وليسوا سيئين كثيرا. ونحن شعب أيضا. ومهما يكن رأي امرئ ما في شخصيا، أو في أي سياسي آخر في بلدي، لا يجوز السماح لهذا الرأي بأن يجرّد شعبا بأسره من مصداقيته، أو بأن يؤثر على صورة شعبي بشكل عام.

عندما فر العديدون من أهوال الحرب وعنفتها، اختاروا المجيء إلى "جهنم" زائير والعيش فيها. ولكن من يدري ماذا يحدث للسلام في أفريقيا الوسطى لو عجزت زائير عن التصدي للصراعات بين القبائل - وعندنا ما يزيد على ٤٥٠ قبيلة فضلا عن مشاكلنا السياسية الداخلية الأخرى - ولو تفجر الوضع مثلما حدث في رواندا، وشتت شعبنا الذي يبلغ تعداد ٤٧ مليون نسمة في البلدان المجاورة.

وبالنسبة لبلدان مثل بلدنا، مرت بكل الاضطرابات التي يمكن لشعب أن يمر بها - بالإضافة إلى الفترة

ومفادها أن عملية التحول الديمقراطي في أفريقيا يجب أن تفهم أيضا باعتبارها عملية توعية، توعية بالذات. وهكذا يصبح من المتعذر حقا الرجوع في هذه العملية.

ولقد ولدت فترة انتقالية صعبة استغرقت خمس سنوات في جمهورية زائير، ضررا كبيرا على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لهذا السبب لم تتمكن من الاضطلاع بدورها الكامل على ساحة الدول الحرة. وفي الداخل، لم تتمكن بالكامل من تحمل مسؤولياتنا عن تلبية المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية لشعبنا.

لكننا قررنا الآن أن ندفن الماضي وأن نضطلع بواجباتنا على نحو كامل وأن نسهم في حل المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي، حتى ولو اقتصر إسهامنا على تحليلنا للوضع.

نحن عازمون على تعزيز الروابط مع جميع البلدان الصديقة، ولا سيما أصدقائنا التقليديون، في العمل معا على إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي اكتنفت علاقاتنا. وفي الوقت نفسه، نريد إضفاء طابع دائم وحقيقي ومفيد لتنوع علاقاتنا الخارجية في ميدان التنمية.

ونزعم في الداخل، من خلال نوع آخر من الإدارة تكلم عنه رئيس الوزراء في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وفي سياق استعادة الحريات، تلبية تطلع شعبنا إلى حياة أفضل نوعا. وهذه المسألة لها الأولوية.

إن الديمقراطية لا تعني السلوك الفوضوي، ودولة القانون تعني أن يخضع جميع المواطنين للقانون دون تمييز. إن تعليم أكبر عدد ممكن من الناس في بلداننا، وتغيير طريقة تفكير الناس، ورفع المستوى العام للتعليم وللوعي السياسي والديمقراطي، كلها أمور تستنفذ الموارد المالية المحدودة للدولة من أجل تعزيز الديمقراطية والقانون والتقدم عقب الانتخابات المقبلة.

وفي حين تسعى الحكومة إلى تهيئة ظروف من الأمن القانوني وإلى إيجاد مناخ اقتصادي يكون مؤاتيا لإنشاء شركات مثمرة وتعاون مفيد للطرفين، نريد أن نعتمد على شركائنا الخارجيين والمؤسسات المالية الدولية - وباختصار على المجتمع الدولي - لمؤازرتنا في التصدي لتحدي التنمية. والنظام المؤسسي الراهن

الإنساني الذي تفرضه علينا المبادئ الإنسانية والاتفاقات التي وقعنا عليها.

فبالنيابة عن حكومتنا، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر السيدة ساداكو أوغاتا واللجنة التنفيذية التابعة للمفوض السامي لشؤون اللاجئين على الجهود التي تبذلونها بما لديهما من موارد محدودة من أجل حل مشكلة اللاجئين في منطقة البحيرات الكبرى، وعلى مساعدتهما في تأهيل مطار بوكافو وميناء أيوفيرا.

ونتوجه بالشكر أيضا إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي تعهدت بإسهام في إصلاح الطرقات في شمال وجنوب كيفو قبل تنظيم الانتخابات.

في الستينات، لم يبد سوى قلة من الأجهزة الحاكمة في بلدان الجنوب اهتماما خاصا أو ارتباطا بالصلة الوثيقة القائمة بين الديمقراطية والتنمية؛ والديمقراطية وحقوق الإنسان؛ وحقوق الإنسان والتنمية.

وبمرور الوقت علمتنا التجربة الصعبة لإدارة شؤون البلد بعض الدروس. فالأقرب إلى العقل أن تدبر أسباب النمو والثراء بدلا من الانحطاط والفقر؛ ولا يكفي استهلاك ما ينتجه الآخرون، بل ينبغي للمرء أن يتعلم أن ينتج ما يستهلكه، وأن يرث المرء البنية الأساسية وسبل المعيشة التي ابتدعها آخرون شيء، ووضع المرء لنهجه الحياتي وللحدود الخاصة به شيء آخر.

وعلى العموم، يبقى الفرد هو المحور والوسيلة. والفرد التي يستهزأ بحقوقه وحرياته، والذي يدرك أنه لا يحسب له حساب في الشؤون الوطنية، ينسلخ عن الدوائر الحاكمة وعن الجهود الوطنية المبذولة من أجل التنمية والمفروضة عليه من فوق، ومن السياسات العامة التي لا تمس حياته اليومية. وخلال الثلاثين سنة الماضية، عرف العديد من بلداننا لا مبالاة الفرد الذي لم يحسب حساب لحقوقه وحرياته.

واليوم، وفي ضوء الانهيار الاقتصادي والاجتماعي، بات ذلك الرابط بين حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية مفهوما ومسلما به. وليس السبب في ذلك ما قيل في المؤتمر الذي عقد في لاجوس، بل بسبب أهمية وحدّة الرسالة التي أصغينا إليها في لاجوس،

عائدات التصدير في بلداننا ويشكل استنزافا خطيرا للموارد التي يمكن أن تستخدم لولا ذلك في تمويل النمو والتنمية.

ولكي تستطيع البلدان النامية المدينة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار وتطبيق برامج التكيف الهيكلي وتستأصل الفقر فإنها تحتاج إلى تعبئة الموارد اللازمة لجهودها تلك. كما أنها تحتاج إلى إمدادات جديدة من الموارد المالية والمساعدات المالية الميسرة من البلدان الدائنة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف.

وأخذ تخفيف عبء الديون يصبح أمرا لا مفر منه بشكل متزايد إذا كان المراد هو تحرير الموارد الوطنية لدعم الأنشطة الضرورية للتنمية الاجتماعية. أما المسؤوليات التي تفرضها الديون وخدمة الديون على بلداننا النامية فقد أصبحت مزعجة لدرجة تفرض علينا أن نكرس أنفسنا بروح ابتكارية ووثابة لالتماس حلول للمشاكل التي تنجم عن تلك الديون. وهذا يتطلب خيالا واسعا.

وهذا هو السبب في إحساسنا بضرورة وإلحاح عملية تقييم للتقدم المحرز في شتى هيئات الأمم المتحدة في مجال إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، حتى نستطيع في ضوء نتائج هذا التقييم أن نتخذ التدابير لتعزيز التنمية في البلدان النامية وتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي.

وتأمل جمهورية زائير في هذه الدورة أن تأخذ الجمعية العامة في اعتبارها تمشيا مع البند ٩٦ (ج) من جدول الأعمال المتعلق بأزمة الديون الخارجية والتنمية، التوصيات المقدمة من بلدان عدم الانحياز في اجتماعها في جاكارتا في الفترة من ١٣ إلى ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٤. فلعلها تجد فيها سبل ووسائل حل مشكلة ديون البلدان النامية وتعزيز التنمية المتوائمة.

وكلنا يعلم أن الديون الخارجية على البلدان النامية لا يمكن استيعابها بمستواها الحالي دون تعاون من البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية؛ التي يجب أن توافق على إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يراعي المصالح الحيوية لشركائها. كذلك تستفيد بلدان الشمال من بذل جهد إضافي لفهم أن البلدان المدينة لا تستطيع الوفاء بالتزامات خدمة الدين إلا وفق قدراتها المالية. وفي الحالة الراهنة، فإن إجبارها على

في بلدنا يتوافق مع رغبات شعبنا مثلما عبر عنه مجموع المشتغلين بالسياسة، وهو مصمم لإنقاذنا من الأزمة بصورة جذرية ومنهجية.

بيد أن جهودنا وحدها لا تكفي. لهذا السبب نطلب المساعدة لتتواكب مع عملية التحول الديمقراطي، لأن تأييد الشعب لصور التنظيم السياسي المحتملة هو للأسف مهم أيضا في إيجاد حل لشواغله اليومية.

ومثلما يؤكد عليه إعلان مانيلا، من الممكن التغلب على القوى الداخلية والخارجية التي تهدد الديمقراطية الجديدة، وذلك عن طريق الدعم المتبادل. فعلى الأمم المتحدة إذن واجب تقديم الدعم للجهود التي تبذلها الحكومات، ومنها حكومتنا، من أجل تعزيز وترسيخ الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

لقد أصبح استئصال الفقر المدقع في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، أحد الأهداف الإنمائية ذات الأولوية في التسعينات، تمشيا مع القرارين ١٩٦/٤٧ و ١٩٧/٤٧. ولقد أعلن عام ١٩٩٦ السنة الدولية للقضاء على الفقر. وهذا يشرف منظمنا.

لقد بذلت الأمم المتحدة على مدى الخمسين عاما الماضية جهودا جبارة لتكثيف التعاون الاقتصادي الدولي. واعتمدت ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، والإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد على أساس العدالة والإنصاف. ومع هذا تظل العلاقات التجارية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية يعتورها الخلل الذي يشكل اليوم تهديدا للسلم في كل مكان بعد أن ترك ليستمر ويزداد.

ففي أفريقيا لم تحظ الجهود المبذولة على الأصعدة الوطني ودون الإقليمي والإقليمي، والرامية إلى كسر حلقة الفقر المفرغة، بالدعم الكافي من المجتمع الدولي. وأصبحت أفريقيا التي ابتليت بأزمة غير مسبوقة لسنوات طويلة تئن تحت وطأة الديون. فهي تعاني من آثار هبوط أسعار السلع الأساسية، وتردي معدلات التبادل التجاري، والحماية في البلدان المتقدمة النمو، وتخفيض المساعدة الإنمائية الرسمية.

وتعد الديون عقبة كأداء أمام النمو الاقتصادي والتنمية في أفريقيا. فعبء الديون الثقيل يمتص ثلث

معاهدة عالمية لنزع السلاح يمكن التحقق منها فعلا -
تفتح طريقا يستحق السير فيه. والواقع أنها تحقق
كسبا أمنيا لجميع الدول بقضائها المبرم على فئة كاملة
من أسلحة التدمير الشامل. ونحن نتعشم أن تحصل
هذه الاتفاقية على العدد اللازم من التصديقات حتى
تدخل حيز النفاذ وتصبح بالتالي نموذجا تقتدي به
جميع الدول.

ومنذ إدراج بند في جدول أعمال الجمعية العامة
في عام ١٩٧٣ بشأن رد الأعمال الفنية للبلدان التي
وقعت ضحية المصادرات لاحظنا بعين الرضى استمرار
وتنامي الاهتمام الذي أبداه أعضاء الأمم المتحدة بهذا
البند؛ وإلى جانب المفاوضات الثنائية لرد الممتلكات
الثقافية أصبح لدينا الآن الاتفاقية المتعلقة بوسائل
تحریم ومنع استيراد الممتلكات الثقافية وتصديرها
ونقل ملكيتها بالطرق غير المشروعة، التي يتزايد
عدد الدول الأطراف فيها باستمرار.

غير أن كمية ونوعية الممتلكات الثقافية التي
"أعيدت" أو استردت لا تزال قليلة الأهمية إذا ما
قورنت بالأهمية التي تعلقها الجمعية العامة على هذا
البند. والوعود التي قطعتها لزائر البلدان التي لا تزال
تحتجز أعمالا فنية وكنوزا ثقافية أخرى مملوكة
لزائري، وكذلك تحفا ومحفوظات أثرية ضرورية
لحفاظ على القيم الثقافية وإثرائها، لم يف بها أحد
وفاء كاملا.

ونحن ندعو الأمين العام إلى أن يقوم، بالتعاون مع
المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم
والثقافة، ببذل كل جهد ممكن لتشجيع تلك البلدان على
الوفاء بالتزاماتها حتى يمكن بلوغ أهداف الأمم
المتحدة وبلدان المنشأ.

أتمنى للجمعية العامة كل التوفيق في أعمال
دورتها الخمسين وأرجو للأمم المتحدة عمرا مديدا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أدعو الآن
وزير خارجية باراغواي سعادة السيد لويس ماريا
راميريز بوتنر.

السيد راميريز بوتنر (باراغواي) (ترجمة شفوية عن
الاسبانية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن أطيب
تمنياتي لكم ياسيدي، وأن أهنئكم على انتخابكم. وإنني

الوفاء بالتزاماتها المالية يمكن أن ينتهي بها إلى
تدهور اقتصاداتها رغم جميع النوايا الطيبة.

ولقد أعلن عام ١٩٩٥ سنة دولية لذكرى ضحايا
الحرب العالمية الثانية وطلب إلى الدول الأعضاء أن
تحتفل على نحو جليل بالذكرى السنوية الخمسين
لانتهاة الحرب العالمية الثانية. وفي هذا العام سوف
نبحث أيضا ونجري استعراض منتصف المدة لإعلان
التسعينات العقد الثالث لنزع السلاح.

فكيف يمكن أن نحیی ذكری ضحايا الحرب
العالمية الثانية اليوم دون أن نفكر في ضحايا الحروب
في يوغوسلافيا السابقة وليبيريا والصومال ورواندا
وبوروندي وغيرها؟ ومتى سنحیی ذكری ضحايا هذه
الحروب؟ إننا لا نرى أي اختلاف بين إزهاق أرواح
بشر وإزهاق أرواح بشر آخرين. وكان المفروض في
الأمم المتحدة أن تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات
الحرب - ولكن: أي حرب؟ ومن أي نوع؟ صحيح أن
نوع الحرب التي استمرت من عام ١٩٣٩ إلى عام
١٩٤٥ لم يتكرر، ولكن هل يمكن أن نضمن اليوم أن
البشرية أجادت فنون السلام؟ يجب ألا يغيب عن بال
الإنسان أن غريزة الحرب لا بد أن تحل محلها روح
السلام إذا أريد إنقاذ العالم من ويلات الحرب. وإن لم
يحدث ذلك فسيظل أي تقدم أحرزناه هشا.

وتهیئ لنا الأمم المتحدة فرصة للتفكير من منظور
عالمي في مسائل الحرب والسلام والأمن. وهي تظل
أداة هامة لبلوغ أهداف تحديد الأسلحة ونزع السلاح.
غير أنه يجب منع حالات الصراع والتوتر على نحو
أكثر فعالية. ولا بد أن يوضع نظام للأمن الجماعي
يتسم بالكفاءة ويتيح للدول تخفيض قدراتها العسكرية.
ولم يعد يكفي أن يتم الحد من الأسلحة وتعزيز نزع
السلاح عن طريق تنظيم التسليح وإقامة توازن للقوى
عند مستويات أدنى. ونحن نرى أن هذه ليست
الطريقة لبلوغ هدف توفير التنمية للجميع وهو
التحدي الرئيسي الجديد الذي يواجهه الأمم
المتحدة.

وعلينا أن نعيد بناء الثقة في العلاقات الدولية.
ولا بد أن نبذل جهدا جديدا خلافا لضمان سبر عملية
نزع السلاح جنبا إلى جنب مع بلوغ السلام والأمن
والتنمية في أنحاء العالم. وفي هذا السياق نعتقد أن
اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام
الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وهي أول

أؤكد لكم أن باراغواي ستقدم لكم أقصى قدر من التعاون.

كما أود أن أعرب عن تقديري وامتناني للسفير آمارا إيسي من كوت ديفوار للأسلوب الذي أدار به أعمال الجمعية العامة في دورتها الماضية.

ويسرني في الوقت نفسه أن أتقدم للسيد بطرس بطرس غالي الأمين العام بتهاني باراغواي حكومة وشعبا على الجهود الحميدة التي بذلت. وأود أن أعرب مرة أخرى باسم باراغواي ورئيس الجمهورية خوان كارلوس واسموسي عن تأييدنا التام للأمم المتحدة التي كانت باراغواي من مؤسسيها.

نحن نحيا سنة استثنائية، سنة هامة نحتفل فيها بالذكرى الخمسين للأمم المتحدة.

لقد كنت أحد المحظوظين الذين شهدوا مولد المنظمة بعد الحرب العالمية الثانية. ثم قادني ملابسات الحياة بعد ذلك لأن أعمل فترة ٢٥ سنة موظفا داخل ذلك الهيكل الذي أنشئ. وأعتقد أن الأمم المتحدة حققت في الجوهر الآمال التي وضعت فيها من أجل تحقيق السلام والأمن وبذل الجهود لإنشاء نظام قانوني دولي أكثر إنصافا والالتزام بتنمية جميع شعوب العالم.

وما من شك في أن علينا أن نعترف بأنه، رغم الجهود المبذولة، لا يمكننا أن نقول إننا نجحنا بالقدر الذي كنا نتمناه في مجال الإنجازات السياسية.

وبالعكس ففي المجالين الاقتصادي والاجتماعي، حيث يمكن للأمين العام ومختلف وكالات منظومة الأمم المتحدة اتخاذ قراراتهم بأنفسهم، هناك ثروة ضخمة من الإنجازات العظيمة وبعضها استثنائي حقا، نذكر منها على سبيل المثال اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وأوجه النجاح في القضاء على الاستعمار، والدعم العالمي الثابت لحقوق الإنسان الفردية والجماعية، وانفتاح التجارة الدولية وتحريرها، والكمية الهائلة من البيانات الإحصائية المجموعة والمنشورة في مجالات الديموغرافيا والاقتصاد والصحة والتعليم وغيرها.

وعلى سبيل المثال لا الحصر أود أن أؤكد إعجابنا بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، ومؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المنعقد مؤخرا في بيجين، ومؤتمر الأمم المتحدة للمأمول والمنتظر على حد سواء للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني). إن المساهمة التي قدمتها تلك المؤتمرات ومؤتمرات القمة إلى البشرية مساهمات تاريخية حقا.

وأود أيضا أن أبرز تقدير حكومة بلدي لتقرير فريق العمل المستقل بشأن مستقبل الأمم المتحدة. ونشارك الفريق كثيرا من الملاحظات والتوصيات التي احتواها التقرير.

وفي هذا الصدد نود أن نخص بالذكر - بغية الاختصار - الباب الثاني فقط، المعنون "منظومة الأمم المتحدة في المستقبل". ونحن نؤيد التفكير الخاص بضرورة حدوث تغيير لصالح

"عالم يسوده العدل والإنصاف، عالم يجري فيه تقاسم التقدم الاقتصادي، عالم يمكن للأجيال أن تتمتع فيه بالحياة الطيبة في ظروف أمن وسلام وفي بيئة يتوقف عليها بقاؤها".

ومع ذلك فنحن نعي، كما تقول هذه الوثيقة، أن

"التغير لن يتحقق دون صعوبات"

وأنه

"كثيرا ما يكون هناك فارق شاسع بين الحلول المثالية وما هو ممكن سياسيا".

ودون أن نخوض في تفاصيل جدول الأعمال الضخم لهذه الدورة، نود أن نؤكد أن باراغواي ترى أن تنكيف الأمم المتحدة بشكل أكبر مع الواقع الجديد المتغير، وإن كنا في نفس الوقت نؤيد تزويد المنظومة برمتها بالمزيد من الدعم كلما أمكن للحفاظ على السلام من خلال القانون فضلا عن تعزيز الأمن بهدف تحقيق تنمية متناصفة ومتكاملة لجميع الشعوب في كل أنحاء العالم.

الجمعية العامة وراقبها مجلس الأمن من خلال جهود قوة الأمم المتحدة للحماية ومكتب مفاوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والوكالات الأخرى ذات الصلة. ولم يفقد بلدي الأمل في أن قوة التعقل والشعور بالتعاطف الإنساني سيخفف في المستقبل القريب من المعاناة والتضحيات الهائلة للشعوب التي تفصلها الكراهية والعنف.

وتشاطر باراغواي المجتمع الدولي قلقه إزاء الصراعات في رواندا وبوروندي والمناطق الأخرى من القارة الأفريقية.

ونعرب عن احترامنا وتأييدنا للجهود المتنوعة التي تبذلها الأمم المتحدة في المناطق الأخرى من العالم. ونود أن نشير - على سبيل المثال لا الحصر - إلى المشاكل الموجودة في السلفادور وهايتي والعراق والكويت وأنغولا وموزامبيق والصومال والصحراء الغربية وليبيريا ولبنان وقبرص وكمبوديا وجورجيا وطاجيكستان وغيرها. وقد ساهمت الأمم المتحدة، ولا تزال تساهم، بنشاط ببعثات للمراقبة وبعثات للمساعدة وقوات لحفظ السلام في عالم يمر بالكثير من الاضطرابات.

ولا يزال يحدونا الأمل بالنسبة لعملية السلام بين إسرائيل وجيرانها العرب في الشرق الأوسط. وتعرب باراغواي عن ارتياحها للاتفاقات التي عقدت مؤخرا بين إسرائيل وفلسطين، ونأمل أن يتم إحراز المزيد من التقدم في المستقبل القريب في تلك البقاع التي كانت مهدا لثلاث ديانات عالمية ولثقافتها العظيمة.

وتؤيد باراغواي بطبيعة الحال عمل الأمم المتحدة في سبيل التوصل إلى نزع السلاح سواء كان في مجال الأسلحة التقليدية أو البيولوجية أو الكيميائية أو النووية. وفي هذا السياق ذاته، تعرب باراغواي أيضا عن قلقها إزاء التجارب النووية التي تجرى في مختلف مناطق العالم.

وتشارك باراغواي غيرها من الدول في النضال ضد بلاء الإرهاب الفظيع داخل إطار من التعاون الدولي يزداد تماسكا بغية استئصال المشكلة من جذورها.

وبالنسبة لموقف جمهورية الصين، تود باراغواي الإعراب عن أملها في أن تفضي المحادثات بين الطرفين إلى تفاهم منصف وعادل، بغية تسوية

وفي هذا السياق تواصل باراغواي دعم إصلاح الأمم المتحدة، وتعزيز الجمعية العامة، وإضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس الأمن من خلال إضافة أعضاء آخرين غير دائمين وتقييد استخدام حق النقض. ومن الهام للغاية أن نكفل تمثيلا عادلا بين الأعضاء الدائمين الجدد لأمريكا اللاتينية والقارات الأخرى، ونذكر من ممثليها اليابان وألمانيا والبرازيل على سبيل المثال.

ولن يكون كل ذلك ممكنا إن لم تواجه الدول بإيجابية وأمانة المشكلة الخطيرة المتمثلة في تمويل المنظومة وفقا للمساهمات المتفق عليها. وقد أوفت باراغواي حتى اليوم بمساهماتها المقررة بما يتفق وإمكاناتها، ونود أن نؤكد على ضرورة ترشيد الموارد وتدعيم الكفاءة الإدارية للأمم المتحدة.

وقد سبق أن قلنا أيضا إن تخصيص الأمم المتحدة للأموال من أجل برامج ومشاريع في شتى أنحاء العالم تخصيص غير متوازن إذ أن نسبة البرامج المخصصة لبلدان من أمريكا اللاتينية لا تتعدى ٨,٦٦ في المائة، بينما تحصل منطقتان أخريان إحداهما على ٥٠,٤٢ في المائة والأخرى على ٤٠,٦٧ في المائة.

وتتابع باراغواي عن كثب الجهود الضخمة التي تبذلها الأمم المتحدة بشأن السلام والتنمية.

وفيما يتعلق بحفظ السلام، تود باراغواي أن تشير إلى بعض النقاط المحددة.

فيما يتعلق بالبند ٢٧ من جدول الأعمال، يسرني أن ألاحظ استمرار الانفتاح الاقتصادي في جمهورية كوبا الشقيقة. ويسعدني أن أذكر أن خوسيه مارتى، البطل العظيم والشاعر والقائد السياسي والكاتب والمعلم كان قنصلا عاما لباراغواي في نيويورك وأن إسهامه لصالح بلدي كان عندئذ، ولا يزال، ثمرا.

وفي هذا الصدد تؤكد باراغواي من جديد دعها الكامل لفريق ريو بالنسبة لإعلانه المؤيد لرفع الحظر عن كوبا، ونكرر تأييدنا للتغييرات المطلوبة وفقا لإرادة الشعب واحتراما لحق الشعوب في تقرير مصيرها ولمبدأ عدم التدخل.

وفيما يتعلق بالموقف في البوسنة والهرسك، تؤيد باراغواي أساليب العمل المختلفة التي شجعتها

وفي الاضطلاع بمهمة التوصل الى إجابات لمشاكلنا، نكرر ما قلناه من أننا سنفعل ذلك دون أن نحيد عن المبادئ الأخلاقية للعدالة ومبادئ الأمم المتحدة. ولكننا نؤكد الطلب للحصول على المزيد من الدعم لتنميتنا من المجتمع الدولي. لهذا السبب، أصيب شعب باراغواي بصدمة - ولا بد أن نقول إننا شعرنا بسخط - إزاء ما علمناه عن المحاولات التي تقوم بها بعض المصارف الأوروبية والأمريكية لرفع قضايا أمام المحاكم السويسرية تطالب بسداد ديون لم تقرها السلطات الباراغوية قط. وكانت قد نشأت عن عمليات تزوير نفذت في إيطاليا، ويجري حالياً التحقيق فيها ومقاضاة الذين ارتكبوها في تلك البلدان.

لقد وفّت باراغواي وستواصل الوفاء بكل التزاماتها الدولية، ولكننا لا يمكن أبداً أن نوافق على سداد ديون لا صلة لها بقوانيننا وتتناقض مع كل مبدأ من مبادئ القانون.

وقد خرج المؤتمر الذي عقدته مجموعة ريو مؤخراً في كويتو باستنتاجات تؤيد بقوة الاستثمار المنتج وتسعى الى منع المضاربة، التي لا تولّد فرص عمل والتي تطبع بكل أسف المناخ السائد اليوم. وفي هذا الصدد، تواصل حكومتنا السير في تنفيذ خططها المتعلقة بالمجرى المائي الموصل بين نهري باراغواي وبارانا. إن هذا المجرى المائي ليس مشروعاً جديداً أو تصميمًا سينشأ من العدم ولكنه على عكس ذلك عمل من أعمال الطبيعة قائم بالفعل ولا بد من تحسينه دون أي انتقاص منه وذلك من خلال قنوات نهريّة تكون مناسبة للملاحة المفتوحة في كل الأوقات لمرور البضائع والأشخاص. وأدت القمة الايكولوجية التي انعقدت في ريو دي جانيرو الى تعزيز إدراك باراغواي للحاجة الى حماية البيئة. ونظراً لأن هذا المجرى المائي موجود بالفعل في حالته الطبيعية، فإن البيئة - وأؤكد على هذه الحقيقة - لن تضار بأي حال من الأحوال.

واعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ تمت السوق المشتركة للمخروط الجنوبي ميركوسور وهي اتحاد اقتصادات الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وأدمجتها في سوق واحدة تضم أكثر من ٢٠٠ مليون نسمة في منطقة مساحتها ١٢ مليون كيلومتر مربع، وهي بذلك تعد رابع أكبر كيان إقليمي في العالم. وتستند معاهدة أشونسوني، التي أنشأت سوق ميركوسور قبل خمسة أعوام، الى مبدئين

الموقف بما يتفق ومبدأ العالمية المكرس في الميثاق.

ويعني تعاون الأمم المتحدة في مجال التنمية بدهاء بذل جهد هائل في سبيل إعادة الهيكلة والتنشيط في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وفي غيرهما من المجالات ذات الصلة. ونرى في هذا السياق أن من النتائج المثمرة جدا التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وكذلك التعاون بين الأمم المتحدة والمجموعات الإقليمية الأخرى. وينبغي التشديد بشكل خاص على التعاون الأفقي.

ونعتبر عقد مؤتمر دولي للتنمية من الأمور ذات الأهمية الحيوية باعتباره واحداً من التدابير اللازمة لكفالة النمو الاقتصادي طويل الأمد في جميع البلدان، خصوصاً البلدان النامية.

لقد أدت الاضطرابات المالية الأخيرة في قارتنا، حيث تكاثفت الديون والقروض ورأس المال المضارب لخلق أزمة واسعة النطاق لم تحسم إلا مؤخراً، الى إجبارنا على إعادة تأكيد المطلب الأساسي لتحقيق التنمية المستدامة وإقامة تعاون اقتصادي دولي فعال وواسع على نحو ما برز في استنتاجات مجموعة ريو عند اجتماعها الأخير في كويتو.

ويسر باراغواي أن تؤكد أمام الجمعية العامة بأن عملية انتقالها الى الديمقراطية تزداد قوة يوماً بعد يوم. ووفقاً للدستور الوطني، ضمنت الحكومة وستستمر في ضمان جميع الحريات والامتثال للعهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي وقّعنا عليه.

ولا يسعنا إلا أن ننوه بأن لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة قد اعترفت بمنجزات باراغواي في هذا الميدان في استنتاجاتها لعام ١٩٩٥ فيما يتعلق ببلدنا. وفي الوقت نفسه لا يمكننا أن ننكر الاحتياجات الهائلة التي يتعين علينا الاستجابة لها.

ولم تتلق عملية الانتقال الى الديمقراطية في بلدنا الدعم المادي الذي كنا نأمل في الحصول عليه. فباستثناء المساهمات المقدمة من الجماعة الأوروبية واليابان تعين علينا أن نعالج مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية من مواردنا. وهذا وحده يفسر سبب عدم استطاعتنا حسم كل الصراعات الاجتماعية.

الأمريكية. كما أننا ممتنون لصندوق التقد الدولي لتوجيهاته الفعالة جدا.

إن قضية تهريب المخدرات لا تشكل أية مشكلة في باراغواي، التي ليست مركزا للإنتاج ولا سوقا للاستهلاك. والمشكلة الوحيدة التي تسببها تنشأ عن عبور المخدرات في اتجاه البلدان المتقدمة صناعيا، الذي تسهله حدودنا الطويلة. وتقوم باراغواي، بجهودها الخاصة ودون مساعدة خارجية، بمكافحة هذه الآفة، وقد حققت نجاحات كبيرة. ويعتبر الفساد في القطاعين العام والخاص آفة العالم كله اليوم، وتقوم حكومتنا بمعالجة هذا الموضوع على الصعيد الوطني. وفي هذا الصدد، تؤيد باراغواي بقوة مشروع الاتفاقية الخاصة بمكافحة الفساد فيما بين البلدان الأمريكية الذي قدمته حكومة فنزويلا إلى شركائها في مجموعة ريو.

وتفخر باراغواي بمساهماتها وعضويتها في مجموعة ريو. وتعتبر هذه المجموعة من الأجهزة المرنة التي أنشئت كسبيل لحسم نزاع محدد، وقد حققت نتائج طيبة أدت إلى استمرارها كإطار لحوار سياسي واسع أصبح ذا أهمية وضرورة متزايدتين وقد أدى تأسيسها من جانب الأعضاء المؤسسين لمنظمة الدول الأمريكية إلى إعطائها وضعاً سياسياً متماسكا وحسم التوقيت بشكل خاص. ومما يشجعنا النهج العملي الذي اتخذه اجتماع القمة لرؤساء الجمهوريات الأمريكية في ميامي، وكذلك في الاجتماع الوزاري في دنفر بكلورادو على وجه الخصوص.

وقبل أن أختتم بياني أود أن أقول إن حكومة باراغواي تود أن تسلط الأضواء على التفاهم الإيجابي الذي تم مع جمهورية الأرجنتين بشأن حل مشكلة نهر بلكومايو الإيكولوجية. وقد انضمت الآن جمهورية بوليفيا الشقيقة إلى اتفاق ثلاثي لمعالجة هذه المشكلة في منطقة واعدة بالتنمية الإقليمية، وذلك بفضل تعاون الاتحاد الأوروبي.

وفي العام الماضي أشرنا إلى الحاجة إلى إنشاء صندوق في نطاق منظومة الأمم المتحدة، لتحقيق التقدم في مجال العلم والتكنولوجيا وخاصة للبلدان النامية. ونود في هذا الصدد أن نوجه نداءً إلى شركائنا من الجنوب على وجه الخصوص. فبدون العلم والتكنولوجيا لتنميتنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تصبح التنمية مستحيلة. وقد أصبحت

رئيسيين هما الديمقراطية الدولية والتضامن الدولي. والسوق عبارة عن منظومة مرنة للتكامل تسعى إلى ضم اقتصادات جمهوريتي بوليفيا وشيلي الشقيقتين، وقد تنضم إليها بلدان حلف الانديز في نهاية المطاف.

وتشعر باراغواي بحماس شديد إزاء المفاوضات المثمرة الجارية مع الاتحاد الأوروبي بهدف إنشاء منطقة واسعة للتجارة الحرة تشمل أوروبا وسوق ميركوسور. وتجري الآن دراسة اتفاق إطاري في الاتحاد الأوروبي تحت الرئاسة القديرة لاسبانيا، ونأمل أن يتسنى التوقيع على هذا الاتفاق في مدريد في نهاية هذا العام.

ولدى باراغواي اقتناع راسخ بضرورة إحراز التقدم في عملية إنشاء كيانات عبر وطنية في سوق ميركوسور مثل لجنة للإدارة ومحكمة.

وشهدت سوق ميركوسور خلال رئاسة باراغواي لها التي انتهت توا دخول اتفاق الاتحاد الجمركي حيز النفاذ، وهو الاتحاد الآخذ في النمو بشكل مطرد، وكذلك بدء عملية التفاهم مع الاتحاد الأوروبي. وقد سلمنا منذ هنيئة رئاسة السوق إلى جمهورية أوروغواي الشرقية.

وفي إطار سوق ميركوسور، تنفذ باراغواي سياسة التجارة الحرة بصيغة تعتبر الصيغة الأكثر انفتاحا في أمريكا الجنوبية، على نحو يتطابق مع المادة ٨ من ميثاق صندوق النقد الدولي التي تنص على حرية الانتقال غير المقيد بالمرّة لرأس المال.

وتدرك باراغواي أنها يتعين عليها أن تخفض حجم قواتها المسلحة بحيث يمكن نقل المبالغ المستثمرة فيها إلى القطاع الاجتماعي، ولكن دون أن تغيب عن أذهانها حاجتها الأمنية ودون الانتقاص من كفاءة تلك القوات. ومن حسن الطالع أن هناك تفهما لشتى الولايات وللتعاون اللازم لإحداث هذا التغيير. ونحن في باراغواي ندرس حاليا إمكانية إشراك قواتنا المسلحة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وقد بدأنا في إرسال ضباطنا للاشتراك في دورات تدريبية.

ونحن نقدر عمليات تمويل البرامج والمشاريع الجارية في بلدنا من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، والمصرف الإنمائي للبلدان

وها نحن نستمع مرة أخرى إلى الأصوات التي تشدد على عيوب المنظمة. وقد يكون النقد صحيحا لو أننا أغفلنا التغييرات الكبرى التي عادت بالخير على الجنس البشري نتيجة لوجود منظمنا ومساعداتها. وتؤكد بلادي من جديد، بلساني، مساندتها للإصلاحات الحيوية والضرورية. وهذه هي مسؤوليتنا، وهي أفضل تكريم نقدمه للذين فكروا في المنظمة وشكلوها وطورها.

ولكن هذه الإصلاحات لن تكون سليمة إلا إذا تذكرنا المبدأ الخاص بمنطق التاريخ، الذي أشار إليه الأمين العام بطرس بطرس غالي. وفي السنوات الأخيرة، آمنا نحن أبناء باراغواي، بأننا كنا مدفوعين للسير من جديد على طريق الديمقراطية لا بدافع الرغبة في تحسين ظروف معيشتنا وجني ثمار التقدم وتوفير الرفاه للجميع فحسب. بل إدراكا منا لكوننا جزءا من خبرة مشتركة ذات جذور عالمية، وإننا كأمة بحاجة إلى أن نفهم الآخرين حتى نفهم أنفسنا.

ولهذا السبب نقف أمامكم مستنديين إلى اقتناع أتمنى أن يستمر إلى الأبد وهو: أن الأغلبية العظمى من الشعوب تؤمن بأنه، مع الأمم المتحدة، سيكون من الممكن ذات يوم، وربما في القريب العاجل، التوصل إلى أشكال جديدة للكوزموبوليتية. ومنطق التاريخ هذا هو الذي يدفعنا إلى أن نفكر مرة أخرى من زاوية عالمية - وسيكون ذلك بطبيعة الحال، نشاطنا الجديد - حتى يتسنى للقيم الخلقية أن تنتصر في مجال السياسة، وحتى يصبح الانفصال بين الاثنين لحظة مضت في تاريخ جنسنا البشري.

وإذا استعرنا كلمات هيفل، فيمكننا القول: "من نحن؟ من سنكون؟".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية المكسيك سعادة السيد هوسيه أنجيل غوريا.

السيد غوريا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): منذ إنشاء الأمم المتحدة، قدمت المكسيك بحماس إسهاما طابعه الالتزام بنمو المنظمة وتطورها الايجابي. وقد عززت المكسيك، بلا استثناء، ميثاق سان فرانسيسكو نصا وروحا. واليوم تؤكد المكسيك أمام العالم التزامها الذي لا يتزعزع بالسلام والتنمية والتفاهم المشترك المستلهم من الميثاق.

الضجوة التي تفصل بين البلدان الصناعية وبلداننا في هذا الصدد من الضخامة بحيث يقتضي الانصاف والحاجة أن نسدها. وتكمن المشكلة أولا وقبل كل شيء، في أن نقل تكنولوجيا الزراعة والأغذية بحرية هو الكفيل بأن يجعلنا نعيش في سلام اجتماعي.

وإذ تكمل الأمم المتحدة ٥٠ عاما من عمرها، فقد شهدت نقاط تحول بارزة كثيرة في التاريخ البشري. فالمشاكل المعقدة التي كانت تبدو مستعصية على الحل بالأمس أصبحت الآن أثرا من آثار الماضي.

والأزمة النووية، التي هددت جيلين تقريبا من الجنس البشري، لم تعد تشغل البال الآن فيما يبدو. والعالم لم يعد تفسيره قاصرا على وجهتي نظر أيديولوجيتين لا يتحدد نصر أو هزيمة أي منهما إلا بحرب عظمى - أمكن تفاديها لحسن الحظ.

لقد انتهى الصراع بين الاستبدادية والحرية. وعلى الرغم من أن هناك مناطق شاسعة من العالم لم تتمتع بعد بالحقوق الأساسية، فإن مزايا الحرية المكروسة في إعلانات وعهود الأمم المتحدة ليست موضع مناقشة.

ولا يمكننا أن ننسى أن ٣٥٣ حربا نشبت منذ عام ١٨١٩، ولكن أيا منها لم تنشب بين ديمقراطيات مستقرة.

وهناك إدراك واسع النطاق آخذ في الظهور بأن كثيرا من المشاكل الكبرى لا يمكن حلها إلا عن طريق حشد جهودنا معا. فمشاكل البيئة، والمرأة والتعليم والطفل، وكذلك مجموعة كبيرة من المشاكل الأخرى المطروحة على جدول أعمال هذه الجمعية، لا يمكن حلها عن طريق جهود دولة بمفردها. وهي حقيقة تتأكد يوما بعد يوم. وقد ننسى اليوم، أنه، في زمن ليس بالبعيد، بعد ولادة منظمنا، لم يكن هناك نقاش حول المسائل الداخلية للبلدان، ولم يكن يسمح بأي تدخل دولي. ولو أعيدت كتابة الميثاق اليوم لأدت التغييرات المدخلة على الفقرة ٧ من المادة ٢ إلى الذهول.

لقد حدث هذا كله في عصر الأمم المتحدة. وما زلنا نفتقر إلى المنظور الذي يمكننا من تقييمه، ولكننا على ثقة بأن النتيجة ستكون إيجابية. فنحن لم نرجع إلى الوراء؛ بل إننا لم نتوقف عن مسيرتنا.

والمسألة الثانية هي القيود المفروضة على دور الأمين العام، التي قيدت إلى حد كبير جدا قدرته على التصرف.

ثالثا، إخفاق عدد كبير من الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها المالية.

والمسألة الرابعة هي البيروقراطية المستفحلة في بعض الوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة، والافتقار إلى تنسيق أنشطتها، وكذلك الافتقار إلى الدعم السياسي من جانب الأعضاء للوكالات الأخرى، مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية التي تضطلع بمهام مفيدة جدا.

إن الحماس الذي تولد عن انتهاء المواجهة ثنائية القطب أخذ ينطفئ نتيجة لظهور صراعات إثنية ودينية وإقليمية واسعة النطاق ومؤلمة، ولا سيما في يوغوسلافيا السابقة وفي عدة بلدان في إفريقيا، وعلينا السعي إلى حلها على وجه السرعة. ولحسن الحظ أن هناك ما يدعو إلى التفاؤل مثل التقدم المحرز في المفاوضات الجارية في الشرق الأوسط، التي يتوجب علينا أن نعترف بها ونواصل تشجيعها. إننا نلاحظ مع ارتياح خاص التقدم المحرز في المفاوضات صوب تحقيق سلام ثابت ودائم في غواتيمالا، وهو ما أسهم فيه بقدر كبير الأمين العام ومجموعة الأصدقاء، ومن بينها المكسيك.

لقد كانت مسألة نزع السلاح من الأولويات المدرجة في جدول أعمال المجتمع الدولي لسنوات كثيرة. وقد اتفقنا قبل أشهر قليلة فقط على تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى. وفي الوقت ذاته أكدنا من جديد بتوافق الآراء التزامات هامة متعلقة بنزع السلاح، من بينها موافقة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على بذل جهود منهجية وتقدمية للحد من الأسلحة النووية على نطاق العالم تحقيقا للهدف الأساسي وهو إزالة هذه الأسلحة في إطار برنامج نزع السلاح العام الكامل. وعلينا الآن أن نحدد الآجال النهائية لتحقيق هذه الأهداف، وأن نظل يقظين في رصد الالتزامات المتعهد بها، وذلك من خلال آلية الاستعراض التي وافقنا عليها أيضا في المؤتمر.

ومن الواضح مع ذلك أن الأغلبية العظمى من أعضاء المجتمع الدولي غير مرتاحة بشأن سرعة سير

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سريثيرات (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية).

إن لدينا خمسة عقود من الدبلوماسية الجماعية، والجدل حول نطاق ومحدودية العمل المتعدد الأطراف، والمصاعب التي لاقتها الأمم المتحدة في التكييف مع عالم دائم التغير بخطى سريعة تثير الداور؛ خمسة عقود كانت فيها سفينة الأمم المتحدة ترتطم دائما بأعواج التعصب، والاستعمال المتعسف والأهوج للقوة والانتهاك السافر لمعايير القانون الدولي. والسفينة على الرغم من تلك الضربات ما زالت طافية. وهي تحمل على متنها اليوم ١٨٥ دولة، وما زالت أفضل البدائل المتاحة أمام البشرية لتنقل الأجيال المقبلة إلى مرفأ أكثر أمنا واستقرارا من المرفأ الذي ورثناه عند نهاية الحرب العالمية الثانية.

وفي السنوات الخمسين الأولى هذه من عمر المنظمة، أرسيت الأسس لبناء حضارة جديدة على مستوى أعلى لتحقيق التعايش السلمي بين الأمم. ولم يحدث في التاريخ من قبل أن كان في متناول الجنس البشري أداة ملهمة ذات طابع عالمي كالأمم المتحدة. والمناقشة العامة في عام الاحتفال بالذكرى الخمسين مناسبة ملائمة لنا لكي نتعهد بالحفاظ على المنجزات التي حققتها الأمم المتحدة ولأن نحدد الشكل الذي ينبغي أن تكون عليه في القرن القادم. ومن الواضح أن العالم لا يمكن أن يعيش بدون الأمم المتحدة، ولكن من الواضح أيضا أن هياكلها تتطلب إجراء تغييرات بعيدة المدى حتى تستطيع أن تكون على مستوى تحديات عالم اليوم.

إن الموضوع المتواتر هو ضرورة إصلاح المنظمة، والمسائل الرئيسية المطروحة هي، بين جملة أمور، ما يلي:

أولا، تولي المكسيك الأولوية لبحث إصلاح مجلس الأمن، وقد اقترحت زيادة عضوية المجلس، مع التقيد الدقيق بمبدأ التوزيع الجغرافي العادل، في سياق إصلاح حقيقي لأساليب عمله، بما في ذلك إعادة النظر في استخدام حق النقض، ووجوده.

القيود على صنعها والاتجار بها ونقل أنواع معينة منها سواء على الصعيد الإقليمي أو على نطاق العالم.

وفي المؤتمر المعني بالأسلحة التقليدية، المنعقد حاليا في فيينا، ستعتمد المكسيك إلى العمل على حظر استخدام، وانتاج، وتخزين، ونقل الألغام البرية، وستقدم اقتراحات بشأن استخدام الأسلحة صغيرة العيار، والقنابل العنقودية، والمتفجرات المشظية والمدفوعة بالهواء.

وتتيح لنا الذكرى الخمسون لإنشاء الأمم المتحدة الفرصة للتفكير فيما تم إنجازه، وفيما نحتاج إلى تغييره. ويصدر التذكير بأن العام الماضي سجل أيضا الذكرى الخمسين لإنشاء المؤسستين اللتين أرسيا أساسهما في اجتماع بريتون وودز المشهود. إن الاتفاقين اللذين أنشئ بموجبهما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عززا التعاون الاقتصادي طوال العقود الخمسة التي أعقبت إنشائهما، ولا ريب في أن الطابع العالمي للإنتاج، والتجارة، وفوق ذلك كله، المالية يحفز على التنمية الاقتصادية. غير أن هذا الطابع قد يتسبب في أزمات ليس بوسع هاتين المؤسستين الماليتين مواجهتها في الوقت الحاضر بشكل فعال.

إن المكسيك تعترف بالمساعدة التي تلقتها من المجتمع الدولي في الأزمة المالية التي مرت بها، وتعرب عن امتنانها له. ولولا أنه كان بوسعنا الاعتماد على دعم المجتمع الدولي، سواء من الحكومات الصديقة أو من الوكالات المتعددة الأطراف، لكان على الشعب المكسيكي أن يضاعف الجهود الهائلة التي يبذلها يوما بعد يوم لإيجاد حل لهذه الحالة. ومع ذلك، ينبغي أن نعترف بأن الأزمة المكسيكية قدمت دليلا على سهولة تعرض النظام المالي الدولي برمته للمخاطر.

وبالنسبة للدول الحديثة، ولا سيما البلدان النامية، فإن نجاح عملية التغيير الهيكلي التي تقوم بها يتطلب استقرار النظام المالي الدولي، ووجود الدعم المالي المؤاتي والفعال الذي بوسع المؤسسات الدولية للتمويل تقديمه لنا، وقدرة تلك المؤسسات على اكتشاف ودراء الأزمات التي تواجه البلدان الأعضاء في القطاع الخارجي.

اسمحوا لي الآن أن أعلق على الحالة الاقتصادية في بلدي. لقد قررت المكسيك أن تواجه بلا موارد

المفاوضات الجارية بهذا الشأن. ويبدو أن الإرادة السياسية غير متوفرة للاستفادة من الوفاق القائم بين الدول العسكرية الرئيسية للمضي قدما في ميدان نزع السلاح. بل لا يزال هناك بالأحرى خوف من أن يكون من الممكن عكس مسار هذه العملية. وهذا بالطبع يجعل من المستصوب مضاعفة الجهود لإحراز التقدم في قضايا نزع السلاح، فضلا عن تركيز الاهتمام لبرنامج محدد بتدابير لبناء الثقة المتبادلة بين الدول.

إن إبرام معاهدة ذات شرعية عالمية في عام ١٩٩٦ تعلن فرض حظر مطلق على تجارب الأسلحة النووية في جميع البيئات يمثل مهمة ذات أولوية في مجال نزع السلاح. وهذه المعاهدة، الجاري حاليا التفاوض بشأنها في جنيف يجب أن يكون باب التوقيع عليها مفتوحا قبل بداية الدورة القادمة للجمعية العامة. وبغية التعجيل بتحقيق هذا الهدف، ينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعتنق "خيار الصفر" على غرار ما فعلت من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، والمملكة المتحدة.

إن حكومة المكسيك يساورها قلق بالغ إزاء القرارات التي اتخذتها مؤخرا جمهورية الصين الشعبية وفرنسا بإجراء تجارب للأسلحة النووية، على الرغم من النداءات المتكررة التي وجهها إليهما المجتمع الدولي للكف عن هذه الأعمال. ونحن ندين هذه التجارب ونكرر من جديد نداءنا الذي وجهناه بكل احترام ولكن بحزم لهذين البلدين كي يعلننا عن وقف مؤقت يستمر نفاذه إلى حين إبرام معاهدة حظر التجارب النووية. وستقدم الدول الأطراف في معاهدة ثلاثيلوكو والدول الأعضاء في معاهدة راروتونغا مشروع قرار لهذا الغرض كيما تنظر فيه الجمعية. وعلاوة على ذلك، نشاطر رأي الدول التي أشارت إلى تأييدها للبدء الفوري في المفاوضات الرامية إلى ضمان حظر انتاج المواد الإنشطارية لأغراض الأسلحة النووية، وهو ما كان في الواقع التزاما آخر تمت الموافقة عليه بتوافق الآراء في مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وإلى جانب الجهود المبذولة لتحقيق نزع السلاح النووي، تقوم الحاجة إلى إعطاء الزخم لعملية نزع الأسلحة التقليدية. والمكسيك تؤيد وتشجع المفاوضات الجارية بشأن إبرام اتفاقات لنزع الأسلحة التقليدية تكفل الوضوح بالنسبة للأسلحة التقليدية وتفرض

انتهاكا واضحا للقانون الدولي ويشكل سابقة سياسية غير مقبولة لبقية العالم.

وكتعبير إضافي واضح على التزامنا بحكم القانون كقاعدة للسلوك، واستجابة لنداء الأمين العام في وثيقته المعنونة "خطة للسلام" ستكون المكسيك على استعداد لسحب التحفظ الذي أبدته في تصريحها الخاص بقبول الولاية الجبرية لمحكمة العدل الدولية إذا حذت بلدان أخرى نفس الحذو.

وتؤيد المكسيك مبدأ تقاسم المسؤولية فيما بين الأمم بالنسبة للموضوعات الرئيسية في جدول أعمال العالم الجديد، وأعني بذلك المحافظة على السلم العادل في العالم، والكفاح ضد الفقر، والتحرك لضمان الاستقرار المالي الدولي، والتجارة الحرة، ومقاومة الاتجار بالمخدرات وتنظيم تحركات الهجرة، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان التي يجب أن يتمتع بها المهاجرون، وتعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، وبالإضافة إلى ذلك، نرى أنه من المناسب على أساس انتقائي أن نضع برامج عمل عن طريق المؤتمرات العالمية مثل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عقد في كوبنهاغن، وادماج المرأة في مجتمعنا على أساس المساواة وذلك وفقا لإعلان وخطة عمل بيجين الأخيرين.

لقد أصبح تعاطي المخدرات والاتجار بها من بين الأخطار الرئيسية التي تهدد صحة ورفاه المجتمعات، وتعرض للخطر الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فيها. إن الاتجار بالمخدرات، بما يتصل به من الأنشطة غير المشروعة مثل الاتجار غير المشروع بالسلاح وغسيل الأموال والارهاب والفساد وغيره من الأنشطة الإجرامية، إنما يشكل أخطر تحد تواجهه العدالة في بلدان كثيرة.

ومن الأساسي أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده للقضاء على طلب المخدرات وانتاجها وتجهيزها والاتجار بها وتوزيعها بصورة غير مشروعة. ومن الحيوي أن نضوغ توافق آراء جديد حول استراتيجية دولية لمكافحة الاتجار بالمخدرات. ولهذا السبب اقترح رئيس المكسيك السيد ارنستو زيدليو عقد مؤتمر دولي لإيجاد حلول جديدة لهذه المشكلة. ويبدو أن الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية الأمم

المشاكل التي أدت إلى الأزمة المالية وأن تضع على الفور، بدعم من المجتمع الدولي برنامجا اقتصاديا صارما يتضمن تدابير تكيف دينامية ولكنها لازمة.

لقد اتخذنا مقررات صعبة بهدف واضح، هو الاعتراف بضرورة التكيف مع العمل في الوقت نفسه على التخفيف إلى أكبر حد ممكن من ثقل أعباء هذا التكيف، وفي نفس الوقت رسم الخطط للتنمية المتواصلة للاقتصاد.

والآن، تنخفض حدة التضخم بشكل كبير في المكسيك، وكذلك الحال بالنسبة لأسعار الفائدة، فقد بدأت الأنشطة الانتاجية في القطاعات الرئيسية للاقتصاد، تستعيد ديناميتها؛ ويواصل اقتصاد المكسيك عملية التحول الهيكلي بهدف الحفاظ على القدرة على التنافس وزيادة هذه القدرة. إن الميزان التجاري الذي كان يعاني من عجز شديد، يحقق الآن فائضا، ونحن نواصل البحث عن أسواق جديدة في مختلف بلدان العالم، سواء كانت متقدمة أو نامية، بغية تنويع تجارتنا.

إننا ندرك إدراكا كاملا التكلفة الاجتماعية للأزمة، وتتخذ الآن خطوات لتخفيف آثارها. ومع ذلك، وبغية تقييم الحالة تقييما سليما، لا يكفي النظر فقط في تكلفة السياسة الاقتصادية الحالية. ولكن ينبغي أيضا أن نأخذ في الاعتبار التكلفة الأكبر التي كان من الممكن أن تحدث لو لم نقوم بعمل حاسم في مواجهة هذه الحالة الخطيرة.

وستواصل المكسيك تمسكها ليس فقط بتطبيق المعاهدات السارية حاليًا، ومبادئ القانون المعترف بها عالميا، وأحكام المحاكم الدولية، بل أيضا تمسكها بالإسهام الكبير الذي تقدمه بعض قرارات الأمم المتحدة في سبيل تطوير القانون الدولي.

ومن ثم، فإننا نشجب في هذا المحفل، الذي يعد أسمى محافل البشرية، أية محاولة لتطبيق قوانين أي دولة خارج إقليمها على مواطني بلدان أخرى كما يفعل القانون المسمى باسم مخالف لمدلوله أعني "قانون الحرية والتضامن الديمقراطي مع كوبا". إننا نخطب أحاسيس العدالة والمساواة والتضامن الدولي في نفوس أعضاء كونغرس الولايات المتحدة فنهيّب بهم أن يوقضوا هذا القانون الذي سيمثل، في حالة إقراره،

السيد تشيكفيدزه (جورجيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحو لي بأن أعرب عن أحر تهانئي للرئيس بمناسبة توليه مهامه في هذه الدورة الهامة للجمعية العامة للأمم المتحدة في عامها الخمسين. وهذا الانتخاب هو دون شك اعتراف لا ئق بخبرته الشخصية الثرية وإسهامه البارز للمجتمع العالمي.

وأود أن أوجه كلمات التقدير العميق إلى الأمين العام السيد بطرس بطرس غالي، على جهوده المتفانية الرامية إلى تهيئة عالم أكثر أمنا وسلما وتماسكا للأجيال المقبلة، وفوق كل شيء على الاهتمام التام، والقلق المستمر والمشاعر الشخصية التي لا يزال يبدئها فيما يتعلق بمصير وطني.

ونياية عن رئيس الدولة، السيد ادوارد شيفارنادزه، وشعب جمهورية جورجيا، أود أن أعرب عن امتناننا لجميع الدول الأعضاء لدعمها جورجيا في واحدة من أصعب اللحظات في تاريخها الطويل. وأود أن أؤكد للمجتمع الدولي أن الأمة الجورجية بالرغم من الحالة السياسية البالغة الصعوبة التي تضمنت مؤخرا أعمال إرهاب سياسي وحشية، لا تزال تسعى جاهدة إلى تحقيق هدفها المتمثل في تحقيق الديمقراطية والاستقرار.

لقد كان من حسن طالعي أنني تشرفت بمخاطبة هذا الجمع الفريد في مناسبات سابقة، وكنت أجد دائما أنه بالرغم من أن بعض المشاكل التي تواجه بلداننا منفردة ومجتمعنا في مجموعه كانت مشاكل تظل مستمرة عاما تلو آخر، فإن الطبيعة الفريدة لهذه الهيئة العالمية توفر حافزا للنظر إلى المشاكل نظرة أكثر تفاؤلا، وللسعي لإيجاد حلول تكون جديدة ومبتكرة. وهذا يصدق بشكل خاص في هذا العام التذكاري.

لقد شهدت هذه القاعة أوقاتا وأحداثا مختلفة، بعضها مليئ بالتوتر والارهاق، عندما كان العالم يترنح على شفا كارثة. ويمكن للمرء أن يقول دون مبالغة إن تاريخ البشرية كتب بين هذه الجدران طوال الخمسين عاما الماضية.

ولحسن الحظ، أن المواجهة المتوترة التي سببتها الحرب الباردة قد خمدت مفسحة الطريق أمام تشكيل آليات للتعاون والمشاركة. وهذه الآليات تحتاج إلى الوقت لتتضح وتثبت حيويتها - لكن الوقت يعد من

المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية، سيكون وقتا مناسباً لهذا التجمع.

ونحن نشق بأن الجمعية العامة ستري في هذه الدورة وجاهة اقتراحنا الذي له كل ما يبرره، والذي نال بالفعل تأييد عدد كبير من البلدان. ونحن بطبيعة الحال نعيد تأكيد استعدادنا لإجراء حوار واسع بشأن نطاق هذه المبادرة ومضمونها.

إن أشكالا جديدة للتعصب والعنصرية وكراهية الأجانب تهدد السلم العالمي. ويجب على الأمم المتحدة أن تجري تحليلا عاجلا للأهمية المتزايدة لتدفقات الهجرة الدولية في جميع المناطق الجغرافية التي تتأثر اليوم بهذه التوجهات المدمرة. إننا نطالب المجتمع الدولي أن يشرع في إجراء حوار يمكن من إيجاد حلول بناءة لهذه المشكلة، في سياق الاحترام الكامل لحقوق الإنسان للمهاجرين وأسره، بما في ذلك حقوق العمال.

وبدءا بهذه المناقشة العامة تدخل الأمم المتحدة فترة مليئة بعدم اليقين بقدر ما هي مليئة بالفرص. والقرن الحادي والعشرون سيختلف عن جميع القرون التي سبقتة. فأول مرة نتاح لنا الفرصة لبناء حضارة عالمية حقيقية، وكذلك وضع مجموعة من القيم العالمية التي توجه أنشطة جميع الدول وتنظمها. إن انبثاق وعي جماعي، وتفتح مواهب الإنسان التي لا تنضب وقيام الرغبة في تغليب التفاوض والتفاهم على أي تفكير في القوة أو أي فرض لها، هذه هي أحجار الزاوي لأي نظام عالمي جديد يفسح السبيل لكل شعوب العالم لتقدم أخصب وأنبل إسهاماتها.

وفي المرحلة التي تدخلها الأمم المتحدة الآن، ستواصل المكسيك تأييدها الذي لا يحيد لأعظم قضايا البشرية. وكجزء من هذا الالتزام سنسخر نزعة الشعب المكسيكي الأخلاقية وروحه المسالمة وحرصه على التضامن في خدمة عملية بناء نظام دولي يكون قادرا على تحسين أحوال الإنسان ويضمن الكرامة والبقاء للبشرية وللوكوب الذي يجمعنا جميعا.

الرئيس بالنياية (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد الكسندر د. تشيكفيدزه، وزير الشؤون الخارجية لجورجيا.

والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية في كل بلد معني. وهذا البرنامج العام ذو الطبيعة التنسيقية من شأنه أن يمكننا من أن نحدد بوضوح الأولويات، ونقرر الأهداف ونُسخر بشكل فعال الاحتياطات غير المستخدمة لدى كل دولة. كما أنه سيتيح استخداما أكثر فعالية للمساعدة الدولية والنوايا الطيبة التي ندرك جميعا أن لها حدودا.

وستكون لوضع وتنفيذ هذه البرامج فائدة إضافية بالغة الأهمية. ذلك أنها بمساعدتها على تهيئة الأساس لاقتصاد قوى متنام، ستعمل في نفس الوقت على القضاء على مسببات الحروب الأهلية والصراعات الداخلية بطريقة أكثر فعالية من أي عملية لحفظ السلام.

إن الحرب الوحشية الحامية الوطيس التي تدور رحاها على أراضي يوغوسلافيا السابقة مثال حي على التباين القائم بين حقائق عالمنا اليوم والوسائل الموضوعية تحت تصرف المنظمات الدولية. إن الموت والمعاناة البالغة والبؤس الذي لا يحتمل لعشرات الآلاف من الناس هي الثمن الذي يدفع عن هذا التباين.

وبينما اهتمام العالم كله موجه إلى إطفاء النار في البلقان، أصبحت أراضي الاتحاد السوفياتي السابق مسرح أحداث لا تقل هولا وتهدد المجتمع الدولي بنفس القدر. والكثير منها يشبه إلى حد كبير الأحداث الواقعة في البلقان سواء من حيث تسلسل الأحداث أو من حيث قدرتها التدميرية بالنسبة للاستقرار الإقليمي والدولي.

وإن الحل الوقتي العادل ولو لواحد من هذه الصراعات سيوفر نموذجا باهرا وباعثا قويا لتسوية الصراعات الأخرى.

في العهد الماضي - واستخدم هذه الكلمة عن قصد لأننا شهدنا تغيرا حقيقيا للعهود - كان يشار في كثير من الأحيان إلى جورجيا، بأنها حقل للتجارب الجسورة. ومع أن جورجيا لا تملك وقتا تنفقه في التجارب، فإن هذا الاتجاه مستمر اليوم في حالة معينة منقطعة النظر. وأشير هنا إلى الأنشطة المشتركة بين مراقبي الأمم المتحدة العسكريين وقوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في منطقة أبخازيا من جورجيا. وحتى الآن فإن هذا النهج المبتكر أو هذه التجربة إن صح القول، لم يسفر عن نتائج كبيرة. ومن

الكماليات التي لا يقدر عملها في أيامنا هذه إلا القليلون.

وهذه العملية الناشئة تعوقها كذلك طائفة من العوامل الأخرى. وفي مقدمة هذه العوامل، وجود عدد من البلدان التي تناضل في الوقت نفسه لسد حاجاتها وإصلاح اقتصاداتها الفقيرة. وهذا ينشئ وضعاً اقتصادياً واجتماعياً بالغ الصعوبة، يؤدي بدوره إلى عدم استقرار سياسي، وصراع عرقي أو أهلي، وفي نهاية المطاف، إلى تهديدات إضافية للسلم الإقليمي مما يجعل مشاكل البلدان منفردة مثارا لقلق العالم بأسره. وبالنسبة إلى جورجيا، يزيد من تعقيد هذا العامل البالغ الصعوبة انفصال البلد عن الفرص العالمية للتجارة والتكنولوجيا والاستثمار والإعلام.

وما من بلد من البلدان النامية - وجورجيا دون شك من بينها - لديه الوسائل الكفيلة بإخراجه من مصاعبه الراهنة اعتمادا على وسائله الخاصة هو وحده. وإذا ما تركت هذه البلدان لإمكاناتها، فإنها ستتبع حتما نفس السيناريو وتصبح بدورها "جروحا دامية" أخرى في جسد العالم.

إن المجتمع الدولي يقدم مساعدة هامة إلى جورجيا وإلى دول أخرى حديثة الاستقلال. ونحن مدينون بالامتنان البالغ لهذا. وأود أن أنوه خاصة بالأموال الإضافية التي خصصها مؤخرا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنمية بلدان رابطة الدول المستقلة وبأنشطته الواسعة في هذه البلدان.

ومع هذا، فإن هذه المشكلة ذات حجم أكبر، وحلها، في اعتقادنا، يكمن في وضع خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعدد من الدول الجديدة، خطة تنطوي على إجراءات قوية من جانب المجتمع الدولي وتوسيع كبير لدور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية وتخصيص إمكانات إضافية لدعم البلدان التي تنتقل إلى الاقتصاد السوقي.

وقد يتمثل خيار محدد في وضع برامج عامة لتنمية بلدان منفردة. على أن توجه هذه البرامج إلى المجالات الرئيسية للاقتصاد، استنادا إلى تقييم شامل للاحتياجات والأرصدة والإمكانات الفردية. وعلى أن ترسم المواعيد، وتحدد موارد التمويل، وتحقق التكامل بين المساعدة الدولية وجهود الحكومات الوطنية. إذ ينبغي أن تدرج في هذه البرامج أنشطة الأمم المتحدة

تلك هي طبيعة "الانفصالية العدوانية" التي تسعى إلى تنفيذ مخططاتها السرية دون إيلاء اعتبار يذكر للقانون أو الرأي العام الدولي أو أبسط معايير اللياقة الإنسانية.

ونزعة "الانفصالية العدوانية" هي ظاهرة جديدة نسبياً بزغت على أنقاض النظام الشيوعي وأصبحت تغذيها قوى سياسية مختلفة. ولكن غرابة "الانفصالية الأبخازية" تكمن في نفعها الظاهري لأهداف سياسية أكبر لهذه القوى. وهذه الحقيقة تمكن أقلية من سكان جمهورية مستقلة استقلالاً ذاتياً من العمل على إقصاء الأغلبية الأصلية من سكانها عن أرضها بالقوة.

وهذا الجانب من "الانفصالية العدوانية"، يجعلها أداة في مخططات سياسية أكبر ذات تشعبات دولية وتمثل خطراً على الأمن العالمي بمجموعه.

والدور والإمكانات الخاصة لروسيا في حل الصراع الأبخازي أمور مسلم بها من الجميع، وعلى الأخص في وثائق الأمم المتحدة ذات الصلة. وبعض التطورات الأخيرة تشجعنا على الأمل في أن تقرر روسيا في نهاية المطاف استخدام هذه القدرة لتحقيق تسوية شاملة لهذه المشكلة.

لقد بذل المجتمع الدولي جهداً كبيراً لتشجيع حل سلمي ومنصف للصراع في أبخازيا. وفي السنتين الماضيتين اعتمد مجلس الأمن وحده ١٣ قراراً بشأن أبخازيا. وهناك مائة وستة وثلاثون مراقباً عسكرياً من الأمم المتحدة متواجدون في منطقة الصراع. وقد قام المبعوث الخاص للأمين العام برحلات عديدة إلى المنطقة وتشاور مراراً وتكراراً مع جميع الأطراف.

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، اعتمدت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إعلاناً في اجتماع القمة الذي عقد في بودابست أعربت فيه الدول المشاركة عن قلقها العميق إزاء "التطهير العرقي" و "الترحيل الجماعي للسكان" و "ضياع أرواح كثيرة من المدنيين الأبرياء". وهذه العبارات وردت على وجه التحديد في صلب هذا الإعلان.

ونضيف إلى هذا عدداً من الإعلانات والبيانات التي اعتمدت في اجتماعات قمتي رابطة الدول المستقلة في ألماتي ومينسك، والتي شجبت جميع أشكال الانفصال. وقد التزمت الدول الأعضاء في

المنطقي أن يحفزنا ذلك إلى البحث عن أشكال ووسائل جديدة، لكن هذا لا ينفي أبداً إمكان استخدام الإمكانيات القائمة والمجربة استخداماً أكثر فعالية.

إن المحنة المطولة التي تمر بها أبخازيا و ٣٠٠ ٠٠٠ مشرد في أنحاء جورجيا لا تزال تلقي بثقلها الكبير على البلد كله وتشكل عاملاً كبيراً آخر في عدم تمكن جورجيا من الانصراف بشكل كامل إلى عملية تعزيز الدولة وإعادة بنائها والتحرك بها إلى الإمام.

والتسوية العادلة للصراع في أبخازيا تتألف من جانبين على نفس القدر من الأهمية: العودة غير المشروطة للأشخاص المشردين إلى ديارهم، وتحديد المركز السياسي لأبخازيا في إطار جورجيا موحدة. وهذه ليست مجرد رغبة لدى شخص ما، ولا حتى مجرد مسألة مبدأ بل هي حقيقة من حقائق الحياة ستطبق إن عاجلاً أو آجلاً.

وبالرغم من التجربة المريرة، تجربة الغدر، المتكرر، فإن حكومة جورجيا لم تعتمد إطلاقاً إلى استخدام القوة العسكرية لحل هذه المشكلة أو إلى التهديد بها. فلقد التزمنا على الدوام بالحل السلمي والتفاوضي للصراع. ولكن من العسير للغاية القيام بمفاوضات سلمية مع طرف يلجأ إلى "التطهير العرقي" السافر وإلى إبادة الأجناس لترسيخ مكاسبه غير المشروعة.

وعلاوة على ذلك، وصل الأمر بالجانب الأبخازي إلى درجة وقف العملية التفاوضية عملياً بإظهاره تعنتاً أكثر مما هو مألوف منه. ومن الواضح أن النظام الانفصالي مصمم على عدم تقديم أي تنازلات، وهو يفضل الإبقاء على الأمر الواقع في منطقة الصراع. ولقد أثبتت جميع جولات المفاوضات أن الانفصاليين الأبخازيين يسعون إلى كسب الوقت، بينما يدعون بأنهم ملتزمين بالتسوية التفاوضية للصراع.

إن القيادة الانفصالية تتقرب بصبر نافذ انعقاد الانتخابات البرلمانية والرئاسية في روسيا. وهي تعلق أهمية كبرى على النتائج، مفترضة بأنها ستؤدي إلى إعادة النظر في أولويات السياسة هناك لتوجيهها وجهة تكون أكثر انحيازاً للأبخاز.

وفي هذا الصدد، أود أن أقدم بعض الاقتراحات التي أعتقد أنها قد تسهم في فعالية أقوال الأمم المتحدة وأفعالها معا.

إننا نرى أن القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، وكذلك عن المنظمات الدولية الأخرى، يجب أن تلقي بوضوح مسؤولية شخصية على كاهل الأفراد والمسؤولين أو المنظمات أو الأنظمة المسؤولة عن عرقلة عملية الحل السلمي للصراعات. وينبغي لها أن تسجل بوضوح أن هذه التصرفات ستجلب في ركابها حتما الاجراءات العقابية الملائمة.

وينبغي أن يكون في صدارة هذه الاجراءات فرض جزاءات اقتصادية قاسية وغيرها من الجزاءات وفقا للمادتين ٤١ و ٤٢ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. والشكل المعني للجزاءات التي تستهدف الأقاليم الواقعة تحت سيطرة المجرمين ينبغي تحديده بوضوح منذ البداية، كما ينبغي أن توضح بجلاء حقيقة أن سكان هذه الأقاليم سيحق لهم تلقي المعونة الإنسانية وحدها في ظل رقابة دولية صارمة. وحالة أبخازيا هي مثال مناسب تماما. فلدى الحكومة الجورجية معلومات تشير إلى أن هناك تخزينا للأسلحة والمعدات الثقيلة في بعض مناطق الإقليم الخاضعة لمراقبة بعثة الأمم المتحدة للمراقبة، وحفظة السلام التابعين لرابطة الدول المستقلة. ومن الأمور التي لا يمكن احتمالها كذلك وجود حركة منتظمة للسفن بين موانئ أبخازيا وموانئ دول في المنطقة بهدف تزويد العصابات الإجرامية بالأسلحة، وحرية الحركة المتاحة للأجانب، والتشغيل غير المشروع لبعض الكيانات التجارية.

ثانيا، لم تظهر الأمم المتحدة طوال تاريخها الهمة الكافية في إتخاذ إجراءات قسرية ضد منتهكي السلم والاستقرار الدوليين. وفي وثيقة صدرت مؤخرا ومكرسة للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة يصف الأمين العام هذا النهج بأنه نهج مرغوب فيه من حيث المبدأ، ويعدد الجوانب الإيجابية والسلبية لإسناد هذه المهمة إلى بعض الدول الأعضاء. ويوجد متسع أيضا للسعي إلى تحقيق نفس الهدف عن طريق المنظمات الإقليمية، وخاصة في وقت نجد فيه أن تنسيق العمل بين مختلف المنظمات الدولية يكتسي أهمية متزايدة باستمرار. فالتعاون بين بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جورجيا، وقوة حفظ

رابطة الدول المستقلة بألا تساند بأي شكل أو أسلوب الحركات والأنظمة الانفصالية في أراضي بلدان أخرى، وبألا تقيم معها أي علاقات سياسية أو اقتصادية أو أي علاقات أخرى، وبأنها لن تتيح أراضيها ومرافق اتصالاتها لاستخدام الانفصاليين، ولن تقدم لهم أي مساعدة اقتصادية أو مالية أو عسكرية أو أي نوع آخر من المساعدة.

وفي قمة رابطة الدول المستقلة في مينسك تم توسيع ولاية قوات حفظ السلام في جورجيا بإعطائها حقوقا أوسع بقصد تيسير العودة المنظمة للأشخاص المشردين وحماية الانشاءات ذات الأهمية الحيوية.

إن هذا العدد من التدابير والأنشطة يوحى في ذاته بأن الأساس السياسي والقانوني الكافي لحل هذه الأزمة المستشرية حلا نهائيا قد أصبح متوفرا فعلا. ولكن الأشخاص المشردين ما زالوا ينتظرون العودة إلى ديارهم، وليست هناك ضمانات بعد لحياتهم فيها حياة آمنة في ظل ظروف معيشية طبيعية، والقادة الانفصاليون في أبخازيا ماضون في تحقيق هدفهم المتمثل في تحويل أبخازيا إلى أرض لا يسكنها جورجيون.

هل نعتبر جميع القرارات والمقررات والبيانات المذكورة أنفا جهودا عقيمة لا تتعدى التأييد المعنوي؟ هل نعتبر إصدار مجلس الأمن للقرارات، وتنفيذ هذه القرارات أمرين منفصلين ولا صلة بينهما؟

وأذكر بيانا مؤثرا للممثل الدائم للجمهورية التشيكية، السفير كوفاندا، في إحدى جلسات مجلس الأمن، قال فيه إن الوقت حان أخيرا لتسمية الأشياء بأسمائها. وكما ذكرت، حدث هذا في بيان منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في بودابست في العام الماضي، ولكنه لم يظهر بعد في أي وثيقة من وثائق الأمم المتحدة الصادرة عن الحالة في جورجيا.

كما أن عملية فرض تطبيق أحكام الوثائق المعتمدة، عملية بطيئة الخطى، ولم تحقق نتائج، باستثناءات قليلة جدا؟ وأدرك بأنني أتطرق إلى بعض المواضيع الموجهة في تناول أنشطة الأمم المتحدة، ولكن الافتقار إلى التحرك فيما يتعلق بالصراع الأبخازي يرغمنا على عرض الحقيقة السافرة وضرورة الشروع في التحول من الأقوال إلى الأفعال.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة أيضا للإعراب عن ارتياحنا لقرار الأمين العام بتعيين نائب لمبعوثه الخاص، ليقم في جورجيا ويوفر بالتالي وجودا مستمرا على مستوى سياسي عال.

لدي اقتراح آخر أقرب إلى الطابع الإداري فأنا أعلم أنني أعبر عن رأي عدد من الدول المستقلة حديثا إذ أطالب بإيجاد آلية ما تسمح بتوظيف ممثلين لهذه الدول لدى شتى المنظمات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة، وعلى رأسها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها. فالمشكلة تكمن في أن معظم هذه البرامج والمنظمات قد أصدرت قرارا بتجميد التوظيف، وأن هذا القرار كان قد دخل حيز النفاذ قبل نيل الدول المستقلة حديثا استقلالها. وبذلك فإن تجميد التوظيف هذا، مهما يكن ضروريا ومفيدا من وجهة نظر الإدارة الداخلية، يمثل في الواقع بالنسبة لدولنا عقبة في طريق التمثيل الطبيعي لمواطنيها. وسنكون ممتمنين جدا لو أمكن إيجاد مثل هذه الآلية.

لقد مرت ثلاث سنوات منذ أن قام رئيس الدولة في جمهورية جورجيا، السيد إدوارد شيفارنادزه بطرح مجموعة من النقاط الدقيقة جدا في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة. وكان من بين المقترحات إنشاء نظام رصد عالمي لمنع الصراعات المحتملة في وقت مبكر، وإنشاء وحدات خاصة مكونة من ذوي الخوذ الزرقاء، على غرار أفرقة "الانتربول"، وذلك من أجل مراقبة ومكافحة تدفق الأسلحة التقليدية، وإنشاء قوة للرد السريع. وللأسف، فإن المشكلات التي دفعته إلى عرض هذه الاقتراحات تتفاقم حدتها اليوم، وهناك حاجة لمعالجتها على وجه الاستعجال. وإننا ندرك الصعوبات العديدة الكامنة في تنفيذ بعض هذه التدابير، وليس أقلها الصعوبات المالية، إلا أن النفقات تزداد حتما لدى ترك المشكلات تتفاقم.

ومؤخرا عقد في تبليسي محفل برعاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بعنوان "تضامن ضد التعصب ومن أجل الحوار بين الثقافات". وقد عقد في إطار سنة التسامح التي أعلنتها الأمم المتحدة. وكان الهدف الرئيسي للمحفل التوصل إلى إيجاد طرق للخروج من الحالة التي وجدت فيها نفسها البلدان التي ابتليت بفيروس التعصب. ومما له مغزى، أن جورجيا، وهي بلد عرف تاريخيا بتسامحه، قد استضافت هذا المحفل. وأنني لعلني أيقين أن كل

السلم التابعة لرابطة الدول المستقلة يمكن، على سبيل المثال، أن يفيد من عناصر إضافية أخرى.

وفي هذا الصدد، أود الإشارة إلى أن إنشاء تمثيل دائم لرابطة الدول المستقلة في مقر الأمم المتحدة، برئاسة دبلوماسي ديناميكي مجرب، سيكون أمرا مرغوبا فيه جدا وبالغ الفائدة.

ثالثا، نعتبر أن من الأولويات إنشاء وتشغيل محكمة جنائية دولية. وبذلك تساهم الأمم المتحدة مساهمة كبيرة في النهوض بالقانون الدولي والعدالة، ويمكن للمحكمة أن تتطور بسرعة فتصبح أداة فعالة للدبلوماسية الوقائية التي ستكون بحد ذاتها عاملا رئيسيا في تعزيز الاستقرار الدولي.

وفي أغلب الأحيان صرنا نعالج آثار الأحداث بدلا من أسبابها. وبعبارة أخرى، فإن الثقة التي نضعها في الدبلوماسية الوقائية للأمم المتحدة أقل بكثير مما تقتضيه الحكمة أو الدواعي العملية. وفيما يخص الصراع في أبخازيا لم تعد لهذه النقطة أهمية بطبيعة الحال، إلا أنه يمكن استخلاص النتائج التي يمكن أن تفيده في المستقبل. ويجب أن تكون للدبلوماسية الوقائية آلياتها وأدواتها الحقيقية التي تمكن المجتمع الدولي من فرض إرادته بحيث لا يكتفي بمبادرات سرعان ما يتبين أنها عديمة الجدوى.

خلال بياني الأخير الذي أدليت به في جلسة مجلس الأمن المعقودة في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٥، طالبت بتوسيع مهام مراقبي الأمم المتحدة لكي يسرعوا بعودة اللاجئين إلى ديارهم. ورأينا أن من الأهمية بمكان تسجيل وضبط الانتهاكات الجارية لحقوق الإنسان، فهذا من شأنه أن يردع الخارجين على القانون، ويبقي المجتمع الدولي على اطلاع أفضل على الأوضاع في المنطقة. وبما أن المراقبين العسكريين قد لا يناسبون هذا النوع من العمل المتخصص، فقد اقترحنا إنشاء فريق صغير من المهنيين الأكفاء ليعملوا إلى جانب المراقبين أداء لهذه المهمة. ورحبت حكومة جمهورية جورجيا بالقرار الذي ينص على إنشاء بعثة رصد لحقوق الإنسان في أبخازيا بجمهورية جورجيا، كما رحبت كذلك بأهداف هذه البعثة، كما عرضها الأمين العام في تقريره المؤرخ ٧ آب/أغسطس ١٩٩٥.

السيد سبرنغ (أيرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أتقدم إلى الرئيس بالتهاني الحارة على انتخابه
لرئاسة الدورة الخمسين للجمعية العامة. ونستمد
الشعور بالثقة من استطاعتنا الاعتماد على خبرته
ومزاياه المرموقة في توجيه مداولاتنا في هذه الدورة
التاريخية. كما يسعدني سعادة خاصة أن تكون تهاني
موجهة إلى ممثل بلد تربطنا به أوثق العلاقات وأكثرها
ودا بوصفه شريكا لنا في عضوية الاتحاد الأوروبي.

وأود في البداية أن أتوجه بالتهنئة إلى الأطراف
في الاتفاق الأخير للسلام الذي سيوقع في واشنطن
غدا. لقد تطلب التوصل إلى هذا الاتفاق حنكة
سياسية وشجاعة ومثابرة من جانب الزعماء
الفلسطينيين والاسرائيليين على السواء. ونحن في
أيرلندا سنواصل القيام بدورنا في تأييد عملية السلام،
مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي.

وبتلك الروح نفسها، نرحب بحرارة بالاتفاق الذي
تم التوصل إليه أمس في نيويورك، والذي نأمل أن
يرسي الأساس لقيام سلام دائم في البوسنة والهرسك
وفي جميع أنحاء المنطقة.

ولئن اخترت أن تسلط الأضواء على مسألتين في
بداية ملاحظاتي، فإنني متأكد، يا سيدي، أنكم
ستدركون أن سبب ذلك هو أن هاتين المسألتين هما
مسألتان لهما دوي بالغ في شتى أرجاء العالم. المسألة
الأولى التي أشير إليها هي المؤتمر العالمي الرابع
المعني بالمرأة. ان أيرلندا ملتزمة بالمبدأ القائل بأن
حقوق الإنسان لا تتجزأ - فحقوق الفرد هي حقوق
الجميع. ولا يمكن لأي نظام يستند إلى الالتزام العالمي
بحقوق الإنسان أن يكتب له البقاء إذا لم ينظر إلى
حقوق المرأة كجزء لا يتجزأ من المعادلة.

إن المرأة تعاني أكثر من غيرها من آثار الحرب
والصراع المسلح، سواء كان ذلك في شكل إصابات أو
بسبب الألغام البرية، أو وقوعها ضحية للاغتصاب
المنتظم/ والنساء والأطفال يشكلون الأغلبية العظمى
لأكثر من بليون شخص يعيشون اليوم في حالة فقر
في أماكن مختلفة من العالم. فالمرأة في معظم
المجتمعات تمنع من المشاركة الكاملة في عمليات صنع
القرار، ولا تتمتع بالمساواة في الوصول إلى السلطة. ولا
تزال محرومة من ممارسة حقوقها الجنسية والإنجابية
بالكامل، بما في ذلك الحق المعترف به حديثا في أن
تتحكم وتتصرف بحرية ومسؤولية في المسائل

واحد فينا يتشاطر الرأي المعلن في تبليسي بأننا
"لا يمكننا أن نغض الطرف عن التعصب، إذ أن
اللامبالاة والتعاس يتساويان مع التواطؤ".

وأن مساهمة الأمم المتحدة في عملية الحفاظ
على السلم والاستقرار الدوليين هي مساهمة ضخمة. إلا
أن العالم ما زال حافلا بالجراح الكثيرة المفتوحة.
ومردود الحكمة الرائجة يذهبون إلى أن الأمم المتحدة
تتحمل وحدها مسؤولية عدم قدرتها على لئم هذه
الجراح. ومع ذلك، ثمة أسباب عميقة لهذا.

ففي أساس مشكلة عدم فعالية الأمم المتحدة،
نرى الحالة الراهنة في العالم. وأن الإحداثيات القائمة
وقت مولد الأمم المتحدة قبل ٥٠ عاما قد تغيرت
بشكل هائل وغير متوقع بفعل التفكك السريع الذي
أصاب العالم الثنائي القطبية وظهور علاقات جديدة
ومشكلات جديدة وتهديدات جديدة للأمن العالمي،
ولأمن فرادى الدول الأعضاء. وفي هذه الحالة يقع
علينا نحن جميعا، الدول الأعضاء المعبرة عن الإرادة
الجماعية للأمم المتحدة، أن نحدد نوع الأمم المتحدة
الذي نريد أن نراه في مطلع القرن الجديد بل في
الواقع في ال ٥٠ سنة القادمة، وأية وسائل سنكون على
استعداد لتقديمها للأمم المتحدة لكي تكون فعالة في
الوضع الجديد.

وكممثّل لإحدى الدول العديدة التي وقعت في
دوامة هذه التغيرات، فإنني واثق بأنني أعبر عن رأي
جميع الجورجيين حين أقول بأن بلدي ينظر إلى الأمم
المتحدة بخيبة أمل، لإخفاقها في تقديم مساهمة جادة
في حل بعض من أكثر مشاكلنا إلحاحا، إلا أنه ينظر
إليها أيضا بأمل وبتفاؤل بأنها ستتماشى في نهاية
المطاف مع التغيرات في العالم، وستجد العزيمة
والوسيلة لفرض إرادتها وفرض القانون الدولي.

ويستند هذا الأمل إلى حقيقة أن الأمم المتحدة قد
بلغت نصف قرن من عمرها، ويرى أصحابه أن هذا
ليس فقط وقتا للاحتفال وحياء الذكرى، بل والأهم من
ذلك أنه وقت لتقييم ما تم تحقيقه ورسم مسار
أنشطتها في المستقبل لكي تنهض إلى مستوى
تحديات ال ٥٠ سنة القادمة والقرن الحادي والعشرين.

الرئيس بالنياية (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي
الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء وزير الخارجية في
أيرلندا، صاحب السعادة السيد ديك سبرنغ.

إن العالم يواجه مجموعة رهيبة من المشاكل الجديدة التي تتطلب من الأمم المتحدة أن تكيف مواردها وتجدد نشاطها. وعندما تكلم ممثل اسبانيا، وزير الخارجية سولانا، باسم الاتحاد الأوروبي، عدد هذه التحديات في خطابه هنا بالأمس أمام الجمعية العامة. وأيرلندا توافق تماما على هذه الملاحظات.

والذكرى السنوية الخمسون تحل في وقت تتزايد فيه المواقف الانتقادية تجاه الأمم المتحدة في العديد من البلدان، ويوجد فيه استعداد متزايد لإبراز جوانب قصورها وفشلها، بدلا من إلقاء الضوء على سجلها على المدى الأطول الحافل بالنجاح الحقيقي والملموس. ولا يمكننا أن نتجاهل هذه الانتقادات، وخاصة حينما تأتي من الكثيرين الذين يعتبرون أصلا من أقوى أنصار الأمم المتحدة. والأمم المتحدة، شأنها شأن أي منظمة أخرى، لا يمكن إلا أن تفيد من الفحص الدقيق لأوضاعها والسعي إلى تكيفها مع الزمن.

ومع ذلك، فما من منظمة تستطيع وحدها أن توفر علاجا بالجملة للكراهية والخوف والشك والانشقاق في العالم. كما أن الكثير من أوجه التقصير التي كثيرا ما تلام عليها المنظمة، يرجع إلى تراخي الإرادة الجماعية اللازمة لإبداء التصميم والسخاء والشجاعة والتسامح وللرقي إلى مستوى التزامات الميثاق.

إن الميثاق يبقى هو الأساس الصلد لعملائنا في المستقبل كما كان بالنسبة لما أنجزناه على امتداد ٥٠ سنة خلت. والأمم المتحدة لها سجل رائع ينبغي البناء عليه: فقد كرست الالتزام العالمي باحترام القانون والسلوك الحسن بين الدول باعتبارهما وجهة العلاقات الدولية؛ وعملت بطرق عديدة أثناء سنوات الحرب الباردة الطويلة على كسر حدة التنافر بين الدول العظمى، والحد من خطر اندلاع مواجهة عالمية؛ ووفرت إطارا لا غنى عنه للتفاوض على اتفاقات حاسمة لتحديد الأسلحة تبشر بعالم خال من أسلحة الدمار الشامل؛ وسهلت عملية إنهاء الاستعمار وساعدت على تفكيك الفصل العنصري؛ وحالت دون تفجر صراعات عديدة عن طريق عملياتها لحفظ السلام؛ وأعادت الاستقرار إلى أجزاء عديدة من العالم؛ ووضعت المعايير الدولية الأساسية لحقوق الإنسان وما فتئت ترصد احترامها؛ ودعمت جهودا للقضاء على الفقر وتخفيف البؤس والحرمان وتحسين صحة ومستويات معيشة ملايين المواطنين الأكثر ضعفا في العالم.

المتعلقة بالحياة الجنسية، بعيدا عن الإكراه والتمييز والعنف.

وقد تناول المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المعقود في بيجين في وقت سابق من هذا الشهر، هذه المسائل وغيرها من القضايا التي تهم المرأة. والإعلان ومنهاج العمل اللذان اعتمدهما المؤتمر يطرحان أمام الحكومات والمجتمع الدولي تحديا يتمثل في تذليل جميع العقبات التي ما زالت تواجه المرأة في كل مكان في العالم. كما أنهما يمثلان التزاما رسميا من جانب الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها باتخاذ جميع التدابير اللازمة للقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، وإزالة جميع العقبات التي تحول دون المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة وتمكينها. وباسم الحكومة الأيرلندية أتعهد هنا بأننا سنفعل كل ما في استطاعتنا لضمان احترام هذا الالتزام وتنفيذه.

القضية الثانية التي لا بد لي من أن أشير إليها هي استئناف حكومتي فرنسا والصين للتجارب النووية. وسأكون مخطئا لو أنني خاطبت هذا الجمع وتجاهلت القرارات التي أصابت الناس في كل مكان في العالم بصدمة بالمعنى الحرفي لهذه اللفظة.

ونحن في أيرلندا، وإذ يواجهنا مصدر القلق الدائم الذي تشكله المنشآت النووية العتيقة القائمة في الجزيرة المجاورة، أتاحت لنا عبر السنين فرص كثيرة عرفنا فيها القلق الذي يسببه ظهور القدرة النووية. ومن ثم فإن الأغلبية العظمى من الشعب الأيرلندي لا يصعب عليها أن تتفهم وتتشاطر قلق شعوب جنوب المحيط الهادئ. ولا يسعنا إلا أن نعترف بمشاعر الخوف والغم التي سببها استئناف التجارب النووية بعد النتيجة الناجحة التي توصل إليها مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار. ومن هنا فإن إتمام وضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب في صورتها النهائية في أوائل العام المقبل يمثل ضرورة حتمية مطلقة.

يتولى رئيس الجمعية العامة منصبه في وقت غير عادي من تاريخ الأمم المتحدة. ففي الشهر القادم سيجتمع هنا رؤساء الدول أو الحكومات في دورة استثنائية للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المنظمة. وعلى الجمعية العامة أن تبدأ، بإلهام في هذا العيد، مرحلة جديدة حاسمة من تاريخ الأمم المتحدة.

ومنع الصراعات قبل اندلاعها، واحتوائها وحسمها بسرعة أكبر عند ظهورها.

وخطّة الأمين العام للسلام وخطته للتنمية، وثيقتان تاريخيتان تضمان أولويات واضحة وبرنامجا للعمل.

وأحد الدروس المبررة الكثيرة التي يجب أن نستخلصها من التجربة الأخيرة في رواندا والبوسنة، هو أن الوزع التقليدي لوحداث حفظ السلام لم يعد يكفي وحده للاستجابة لنوع الأزمات التي نواجهها. ففي الماضي كانت عمليات حفظ السلام تهتم أساسا برصد اتفاقات وقف إطلاق النار بين الدول الأعضاء، انتظارا للجهود الدبلوماسية لحسم القضايا السياسية الموضوعية. ولكن الحال لم يعد كذلك، للأسف: فمن العمليات الـ ١٣ التي أنشئت منذ عام ١٩٩١ هناك ١١ عملية تتعلق بصراعات داخلية. وأصبحت فرق حفظ السلام تجد أنفسها تعمل في أوضاع انهارت فيها الحكومة وتداعى النظام المدني. ولم تعد هناك نقاط مرجعية واضحة لهذه العمليات التي أصبحت أكثر تعقدا من الناحيتين السياسية واللوجستية، وأكثر إرهاقا من الناحية المالية.

وهناك طرق عديدة لتحسين إدارة وتسيير عمليات حفظ السلام. وربما يكون أكثرها إلحاحا الحاجة إلى تحسين قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة في تعاملها مع حالات الطوارئ المفاجئة أو المعقدة. وقد بدأت فعلا بمبادرات هامة في هذا الصدد باستحداث نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية. وربما أمكن توسيع تلك الترتيبات لكي تشمل مجالات أخرى لضمان تزويد الأمم المتحدة في تصديدها للأزمات العديدة التي تطالب بمعالجتها بمجموعة كاملة من الخيارات في المجال الإنساني والمجال اللوجيستي ومجال الدفاع المدني فضلا عن الخيارات العسكرية. وفي أيرلندا، نعمل بنشاط على استكشاف إمكانية تشكيل فريق اتصال يضم خبراء متخصصين في مجموعة عريضة من المجالات الإنسانية، يمكن وزعه بعد وقت قصير من الإخطار بنشوء حالة طوارئ.

وهناك حاجة أيضا إلى تحسين القيادة والتحكم في عمليات حفظ السلام، وإلى إيلاء اهتمام أكبر لكفالة عدم الخلط بين حفظ السلام وإنفاذ السلام عند وضع ولايات هذه العمليات، إذا كنا نريد الإبقاء على

ولعلنا نتساءل، وما الذي حدث في الماضي القريب؟ لقد حققت الأمم المتحدة إنجازات عظيمة في الآونة الأخيرة - في موزامبيق وفي كمبوديا وفي هايتي والسلفادور، على سبيل المثال لا الحصر. وشعوب تلك البلدان يمكنها أن تشهد على انبثاق آمال جديدة في مستقبل أفضل وأكثر أمنا.

ومع ذلك ففي صراعات محلية وإقليمية أخرى، تعرضت الأمم المتحدة لنكسات خطيرة في مواجهة ظروف مؤلمة ومعقدة بشكل غير عادي. وقد صدم العالم بالبؤس الإنساني الناجم عن الحروب في يوغوسلافيا السابقة ورواندا والصومال.

وبعد قرابة ٥٠ عاما من اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ما زالت انتهاكات حقوق الإنسان تمثل مشكلة رئيسية واسعة الانتشار. ومع عودة ظهور الصراع الإقليمي والتوترات العرقية في أنحاء عديدة من العالم أصبحنا نواجه الآن بكل ما يمكن تصوره من أشكال الاعتداء على حقوق الإنسان. وفي الحروب المعاصرة يقع أكثر من ٩٠ في المائة من الضحايا من بين غير المقاتلين الذين كثيرا ما يستهدفون بشكل مباشر بسبب انتماءاتهم العرقية أو الدينية.

وفي هذا المضمار يكون الأطفال، كالنساء، أكثر القطاعات تأثرا. ففي غضون العقد الماضي أودت الحروب بحياة ما يقرب من مليوني طفل، وزج بأكثر من ٥ ملايين منهم في مخيمات للاجئين. والأطفال الذين يموتون في الحروب أكثر عددا من الجنود. وفي الوقت الراهن يوجد في شتى أنحاء العالم ما يزيد على ٣٠ مليونا من اللاجئين والمشردين في حاجة إلى المساعدة. وفي منطقة البحيرات الكبرى بأفريقيا، حيث يستفحل كابوس اللاجئين، تمس الحاجة إلى عمل عاجل ومتضافر لتجنب خطر حدوث أي مأس جديدة.

ونطاق جميع هذه المشاكل قد استنفد بالفعل قدرتنا على الاستجابة، وصعدت مشكلة مصداقية الأمم المتحدة. وإزاء هذه الخلفية، يتعين علينا، نحن الدول الأعضاء، أن نعيد تنشيط الأمم المتحدة ورسالتها، وأن نزودها بالوسائل التي تجعلها قادرة على التصدي بقوة وتصميم للأزمات الجديدة التي لا تكف عن الظهور. وهذا يعني تحسين قدرتها على الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية؛ بل ويعني أيضا معالجة أسبابها الجذرية - الفقر والحرمان - بمزيد من الفعالية،

فإن الظروف التي تبرر إقامة محكمة جنائية دولية دائمة أكثر جلاء مما كانت في أي وقت مضى. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يدلل بفعالية على أن انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة لن تفلت مطلقاً من العقاب إلا عن طريق هذه الهيئة.

ويحاول المجتمع الدولي كسر دائرة العنف في رواندا ويوغوسلافيا السابقة عن طريق ضمان معاقبة المذنبين بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان ووضع معايير دنيا للمساءلة لردع المنتهكين في المستقبل. وقد استجبنا على الوجه الصحيح بإنشاء أفرقة تابعة للأمم المتحدة من مراقبي حقوق الإنسان بالإضافة إلى محاكم مخصصة لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب. وهذا بداية طيبة. ومن الضروري أيضاً ابتكار تدابير لزيادة اليقظة وتوفير الإنذار المبكر عن الحالات التي من المحتمل أن يقترب انتهاك لحقوق الإنسان فيها. ويضطلع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، بدعم من مراقبي حقوق الإنسان، بدور رئيسي بالفعل في تحقيق هذا الهدف. ويجب أن يحظى بتعاوننا الكامل وبدعمنا المالي الكافي.

لقد حقق النهوض بالطابع العالمي لحقوق الإنسان طفرة هامة بفضل إعلان وبرنامج عمل فيينا. ولكننا قلقون من أن تنفيذه سيتعثر ما لم تكن هناك زيادة كبيرة في الجزء المخصص من الميزانية العادية لأنشطة حقوق الإنسان. وكدليل على التزامنا الوطني، زادت الحكومة الأيرلندية هذا العام زيادة كبيرة إسهامها في صناديق الأمم المتحدة الطوعية المختلفة المتصلة بميدان حقوق الإنسان.

لقد آن الأوان لأن تولي الأمم المتحدة اهتماماً أكبر لبناء أسس السلام عن طريق التنمية. وكجزء من عملية التجديد، نحن بحاجة إلى المشاركة في العمل لتوخي نهج جديد للتعاون من أجل التنمية - تعاون يصح أوجه الخلل ويرمي إلى تحقيق التنمية البشرية المستدامة للجميع.

وأيدت أيرلندا على الدوام وضع "خطة للتنمية"، وننتقل إلى نتيجة موضوعية وهامة.

وتقع معظم المناطق غير الآمنة في العالم في البلدان النامية، ويسلم الميثاق بوضوح بأن عدم

ثقة البلدان المساهمة بقوات واستعدادها لمواصلة توفيرها.

والمنظمات الإقليمية يمكنها أيضاً أن تضطلع بدور قيم في دعم أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن الأساسي، بالطبع، أن تتقيد هذه المنظمات بتقيدها صارماً، في قيامها بهذا الدور، بالولاية التي يحددها مجلس الأمن. وينبغي للأمم المتحدة أن تستفيد من دعم المنظمات الإقليمية، كما يتوخى الميثاق، ولكن لا يجوز لها أن تتخلى عن ممارسة السيطرة العامة وتحمل المسؤولية العليا في هذا الصدد.

ويشاطر وفدي الأمين العام مشاعر القلق التي أعرب عنها إزاء سلامة موظفي الأمم المتحدة في الميدان. ونود أن نرى دخول اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

وتشمل مشاعر القلق التي تساورنا جميع الأفراد الذين يجدون أنفسهم في حالات خطيرة، بما في ذلك خبراء المساعدة الإنسانية العاملين مع المنظمات غير الحكومية، وهم عادة أول من يصلون إلى الميدان في المراحل المبكرة، وكثيراً ما تكون الأخطر، من حالات الطوارئ.

وبناء على توصيات الأمين العام، نحن بحاجة إلى النظر مرة أخرى في كيفية تطوير قدرة الأمم المتحدة على القيام بالدبلوماسية الوقائية، والإنذار المبكر، والوساطة، والتدخل في الوقت المناسب في النزاعات قبل تفاقمها وإفلات فرصة التحكم فيها.

وتواصل أيرلندا اعتقادها بأن مهمة منع نشوب الصراعات تسهل إذا أنشئت هيئة وساطة تعمل عن كثب مع الأمين العام ومجلس الأمن.

وينبغي جعل إرسال أفرقة خاصة من المستشارين والمراقبين إلى مناطق الأزمات والتوترات قائماً على أساس أكثر انتظاماً وبعثاً على الاطمئنان مما كان في الماضي. وأعتقد أن القيام باستثمار صغير هنا من شأنه أن يحقق ربها وفيراً وعاجلاً.

وهناك اتفاق متزايد على أن انتهاكات القانون الإنساني تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين. ومن ثم

ونرحب بالتقدم الذي يحرز في المفاوضات من أجل إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب. وسيلقى اختتامها في العام المقبل الترحيب الحار من جانب الرأي العام في بلداننا وسيسر اتخاذ خطوات جديدة في ميدان نزع السلاح النووي، وخاصة إبرام الناجح لمعاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة.

وأيرلندا ملتزمة التزاما عميقا بوقف التدفق الجامح للأسلحة التقليدية على النطاق العالمي، ونؤيد هدف حظر الألغام البرية المضادة للأفراد، التي تسبب معاناة للمدنيين على نطاق هائل. وإن قيام الأمم المتحدة بوضع مدونة للسلوك بشأن نقل الأسلحة التقليدية، وهي فكرة اقترحتها على الجمعية، لا يزال يحظى بأولوية عملية قيمة في وضع قيود دولية أكبر على تدفق الأسلحة التقليدية.

ويجب على الأمم المتحدة، في قيامها بمهمتها والوفاء بمسؤولياتها بموجب الميثاق، أن تبدأ أيضا بعملية للإصلاح والتجديد المؤسسيين. وينبغي أن يبدأ ذلك بمجلس الأمن. فمجلس الأمن بحاجة إلى التوسيع بغية زيادة فعاليته وقدرته على العمل، بوضوح وبلا غموض، بوصفه يعبر عن الإرادة المشتركة للدول الأعضاء.

وينبغي لهذا التوسيع أن يعزز الطابع التمثيلي لمجلس الأمن، مع مراعاة بزوغ القوى الاقتصادية والسياسية الجديدة علاوة على زيادة عضوية الأمم المتحدة. وينبغي أيضا أن يعزز التوزيع الجغرافي العادل، وينبغي ألا يقلل من إمكانية عضوية الدول الأعضاء الأصغر في المجلس. وينبغي أن يشمل التوسيع فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة. وبعد سنتين من البحث وصلنا الآن إلى النقطة التي ينبغي أن نبدأ عندها بإيضاح عناصر حل متوازن.

لقد أوضح لنا الأمين العام أن المنظمة تواجه الآن أزمة مالية لم يسبق لها مثيل. كيف يمكننا أن نتوقع من الأمم المتحدة أن تفي بالمسؤوليات التي أنشطتها الدول الأعضاء بها إذا كانت الدول الأعضاء ذاتها غير مستعدة للوفاء بالتزاماتها الأساسية بموجب الميثاق بتوفير الموارد اللازمة؟ فما لم تتخذ خطوات عاجلة، فإن ما نقوله هنا لن يكون سوى كلام أجوف.

تحقيق التنمية أحد الأسباب الرئيسية للصراع بين الدول.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخمسين بعد المائة للمجاعة الكبرى في أيرلندا، وكانت كارثة ذات أبعاد هائلة، تركت أثرا دائما ومؤلما على حياة الفرد الأيرلندي. وذكرها لا تزال حية في الأذهان، وتعزز عزم أيرلندا على منع حدوث كوارث مماثلة في أجزاء أخرى من العالم.

وبينما شهدت كثير من مناطق العالم، بما فيها بلدي، تقدما اقتصاديا واجتماعيا كبيرا خلال السنوات الخمسين الماضية، فإن العالم النامي، وبخاصة في قارة أفريقيا، لم يتمتع بفوائد هذا التقدم. وكيف يمكننا أن نفكر أنه في عالم الوفرة، لا يزال خمس سكان العالم يذهبون إلى مضاجعهم جائعين.

وفي وقت سابق من هذا العام وافق مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية على نهج توافقي إزاء تطوير معايير دولية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات الأخرى ذات الصلة. ونحن بحاجة الآن إلى العمل على المستويين الدولي والوطني لتنفيذ هذه الالتزامات وترسيخ المنجزات.

وفي السنوات الأخيرة سنحت فرص جديدة لنزع السلاح؛ وينبغي لنا الآن أن نتحرك بصورة حاسمة لانتهازها. إن استمرار وجود الترسانات الضخمة من أسلحة الدمار الشامل لم يسبق أن كان أكثر تناقضا مع آمال وتطلعات المجتمع الدولي. ولم يسبق أن كان المنطق الذي يستند إليه الردع النووي أكثر حاجة إلى إعادة التقييم الأساسي المستفيض.

وقد أحرز تقدم في بعض المجالات. فمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أصبحت دائمة وأصبح الأطراف فيها تتعرض لقدرة أكبر من المساءلة. وقد قبل جميع المشاركين في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها بالالتزامات المحددة تجاه عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. ويتطلع بلدي إلى جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، وخصوصا الدول الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، لتكون مخلصه لروح ونص هذه الالتزامات.

لقد سلمت الحكومتان البريطانية والاييرلندية في الإعلان المشترك الصادر في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بأن هدفهما

"إزالة أسباب الصراع، والتغلب على تركة التاريخ ورأب الانقسامات الناجمة".

ويمكن الآن القيام بهذه المهمة بعيدا عن الاستقطاب وأوجه النفوذ المشوهة التي يفرضها الإرهاب، والتدابير المضادة التي يقتضيها، على العملية السياسية. ومن الحيوي انتهاز هذه الفرصة التي لم يسبق لها مثيل.

وإن تسوية صراع إيرلندا الشمالية يتطلب اشتراك وتعاون الحكومتين والقادة السياسيين للطائفتين في إيرلندا الشمالية. وما فتئ التعاون الوثيق بين الحكومتين هو الطرف الذي سمح بإحراز التقدم الذي تحقق حتى الآن. والاتفاق الانكليزي الأيرلندي لعام ١٩٨٥ والإعلان المشترك لعام ١٩٩٣ صكان هامان في تلك العملية. وفي شباط/فبراير الماضي، نشرنا الإطار الجديد للاتفاق، ويتضمن الرأي المشترك للحكومتين عن كيفية توشي ترتيب توفيتي متوازن ومشرف يشمل جميع الصلات الأساسية. ومع أن هذا الترتيب ليس مخططا يفرض على الطرفين، فهو يعبر عن البحث الطويل والمتأني الذي أجرته الحكومتان عن كيفية معالجة الحقائق الأساسية ويرمي إلى إعطاء الحافز لعملية المفاوضات وتحديد مسارها.

إن دور الحكومتين حاسم لأن صراع إيرلندا الشمالية يتصل في الأساس بولاءين أوسع هما الولاء لبريطانيا أو الولاء لإيرلندا اللذان تعزز بهما الطائفتان هناك اعتزازا عميقا. ولذلك السبب، لا يمكن أن يكون هناك حل داخلي محض. ويتطلب الأمر من كلا طرفي بحر إيرلندا تفكيراً إبداعياً وقرارات قد تكون صعبة، إذا ما أرادت الحكومتان تهيئة الواقع والظروف التي يمكن فيها التوفيق في نهاية المطاف بين الولاءين المتصارعين.

بيد أن نجاح هذه الجهود الحكومية الدولية سيقاس في النهاية بموقف الطائفتين داخل إيرلندا الشمالية. ويتسم موقف القوميين بالقبول المتزايد للمبدأ القائل بأنه لن يكون هناك تغيير في مركز إيرلندا الشمالية دون موافقة أغلبية الشعب هناك.

ويفهم وفدي فهما كاملا السبب الذي جعل الأمين العام مضطرا إلى اتخاذ مختلف التدابير للتقليل من التكاليف. ونحن نؤيد المرمى الأساسي لمقترحاته. ومع ذلك، وكما أوضح الاتحاد الأوروبي، ننظر بقلق كبير إلى قرار الأمين العام، كجزء من هذه التدابير، تدابير تقليل التكاليف، بوقف سداد جميع تكاليف القوات. وحتى إذا كان هذا تدبيرا مؤقتا، فإنه يضع عبئا ثقيلا وغير منصف على البلدان المساهمة بقوات، وخصوصا البلدان، مثل أيرلندا، التي أوفت بجميع التزاماتها المالية تجاه المنظمة.

ولو أعلنت جميع الدول الأعضاء هنا عن عزمها على دفع مساهماتها المقدرة بالكامل، وفي الموعد المحدد ودون شروط، سواء لحفظ السلام أو للميزانية العادية، لعزز هذا الالتزام وحده أكثر من غيره قدرة الأمم المتحدة على العمل بفعالية.

وعندما تكلمت في العام الماضي أمام الجمعية العامة عن الحالة في أيرلندا الشمالية، أكدت على أهمية الإعلان، الذي صدر قبل ذلك ببضعة أسابيع، عن الوقف التام لجميع العمليات العسكرية من جانب الجيش الجمهوري الأيرلندي. وقد تبع ذلك، بعد بضعة أسابيع، إعلان مماثل من جانب ممثلي العناصر الموالية ذات الصبغة شبه العسكرية. وبحمد الله، لا تزال المدافع صامتة في أيرلندا الشمالية خلال السنة الماضية. وقد جلب ذلك هبة السلام وهبة الأمل، إلى حالة كانت تفتقر إليهما افتقارا شديدا.

وتحظى هبة السلام بالترحيب الصادق. لقد توقف ناقوس الموت والدمار الذي لم يفتر والذي ظل يقطع أشلاء أيرلندا الشمالية طوال حياة الجيل السابق. وقد بدأت بسرعة الاستفادة من الفرص الاقتصادية التي أتاحتها السلام. والاتصالات الإنسانية، وهي محررة من شبح الإرهاب، تضاعفت عبر الخط الفاصل في أيرلندا الشمالية، وبين جزأي أيرلندا.

وقد قدم قادة العناصر شبه العسكرية، عن طريق حفاظهم على وقف إطلاق النار، أول إسهام هام في تهيئة مناخ الأمل. ولكن لا يستطيع توطيد الأمل المتضمن في وقف العنف عن طريق ترسيخه بتسوية سياسية متفق عليها يمكن أن تحظى بموافقة وولاء الجميع سوى الحكومتين والزعماء السياسيين في أيرلندا الشمالية. هذا هو الآن الهدف الأسمى.

ومن أصعب العقوبات أن استمرار وجود ترسانات البنادق والمتفجرات يشكل مصدرا للخوف والقلق والريبة. وحكومة أيرلندا، من جانبها، عازمة عزما صادقا على محو جميع الأسلحة من المعادلة السياسية بأسرع وقت ممكن. وأي مناقشة في هذا الشأن ينبغي أن تنصب على أفضل الوسائل للقيام بهذا وليس على ما إذا كان ينبغي القيام بهذا.

ونظرا للأهمية التي نوليها لهذا الهدف نود أن نضعه في سياق يمكن في أغلب الاحتمال تحقيقه عمليا. ونحن نسعى إلى أن نتجنب بقدر الإمكان نغمات ترمز إلى الاستسلام أو إلى اعتراف جانب واحد بالذنب. ولا أقل في هذا السياق من السياقات الأخرى في أيرلندا الشمالية، فإن مفهومي النصر والهزيمة لن يتيحا أبدا أي حل.

وإن جعل سحب الأسلحة شرطا مسبقا للدخول في المفاوضات، بدلا من جعله هدفا هاما ينبغي تحقيقه في تلك العملية، يعني تجاهل نفسية ودوافع الناس في الجانبين في أيرلندا الذين لجأوا إلى العنف وتجاهل الدروس المستفادة من حل الصراعات في الأماكن الأخرى. وينبغي بقدر الإمكان أن ننظر إلى المفاوضات على أنها خطوة عملية. وبدلا من أن نحيط عملية الدخول في المفاوضات بالشروط المسبقة يجب علينا أن نسعى لبناء جسور ذهبية حتى نمكن الجميع من الاشتراك ونشجعهم على ذلك.

إننا نريد هؤلاء الذين كانوا جزءا من المشكلة أن يصبحوا، بقدر الإمكان، جزءا من الحل. ونظرا لعمق وكلفة المشكلة، ينبغي النظر إلى الاشتراك في المفاوضات على أنه ضرورة وواجب، وليس على أنه ميزة يتوخى أشد الحرص في حجبها أو منحها. وإذا ما أكثرنا من الشروط المسبقة، لعنا نقول في الواقع بأن المفاوضات لا يمكن أن تعقد إلا إذا حلت إلى حد بعيد المشاكل التي من المفترض أن تتناولها هذه المفاوضات.

وبقولي هذا لا أريد أن أستبعد بأي شكل الصعوبة الحقيقية التي يحس بها العديدون في أيرلندا الشمالية إزاء التعامل على قدم المساواة مع أولئك الذين استخدموا في الماضي العنف والقهر أو تفاوضوا عنهما. ومن الواضح أن هناك متسعا للحصول على

وهم يتطلعون بدورهم إلى التوحيديين للاعتراف بأن مبدأ القبول في الوقت الذي يمثل حماية مشروعة ضد فرض أيرلندا متحدة ضد رغبات أغلبية شعب أيرلندا الشمالية يفترض أيضا حق القوميين في ذلك البلد في أن تحكمهم هياكل تستجيب لولاءاتهم وأمانهم. إن رفض مبدأ القبول والاحترام المتبادل كلف الكثير في الماضي. وإن الثقل النسبي لكل من الطائفتين داخل أيرلندا الشمالية، وكذلك في أيرلندا بمجموعها، يجعل استعمال القوة أمرا مستحيلا تماما، حتى لو كان المرء على درجة من الحماسة بحيث يحاول استعمالها. إن التعاون والقبول على جميع المستويات ليسا أفضل سياسة فحسب بل السياسة الممكنة الوحيدة.

ونظرا لهذه الحقيقة ينبغي لسياسات عملية السلام أن تكون جامعة حقا. وأية تسوية ناجعة ينبغي أن تتعامل مع كل طائفة على النحو الذي ترى به نفسها وليس على النحو الذي يروق للآخرين. ولذلك السبب أرحب يكون القائد الجديد لحركة "ألستر" للتوحيد من بين أقوى وأشد ممثلي فلسفة طائفته.

إن درجة الحنكة السياسية لأي قائد في أيرلندا الشمالية ونوع الحل الذي ننشده لا يمكن قياسهما بالنيل من حقوق أي من الطائفتين، بل بإيجاد الطرق التي تكفل احترامهما والتي تتلاءم وحقوق الطرف الآخر التي تكتسي نفس القدر من الأهمية. إننا نعلم أن المحادثات لا يمكن أن تنجح إلا إذا تم تمثيل الطائفتين في أيرلندا الشمالية تمثيلا حقيقيا صحيحا في تلك المحادثات. والحركة القومية بكاملها ينبغي تمثيلها في تلك المحادثات، وكذلك الحركة التوحيدية. ويتعين على كل من الحركتين أن توضح رأيها كيف تزمع أن تتكيف مع تقليد وهوية مغايرين لتقليدها وهويتها.

لقد حددت كلا الحكومتين بجلاء أن هدفها هو إجراء مفاوضات جامعة وشاملة، بيد أن تلك المفاوضات لم تبدأ حتى الآن. وهذا التقاعس يبعث على الإحباط ويهدد بتبديد الزخم صوب تحقيق السلام الدائم. وسيكون من مهازل القدر ومما ينطوي على الخطورة أن يحرم الذين تم إقناعهم بالتخلي عن العنف من فرصة إيضاح وجهة نظرهم السياسية الآن. لذلك من المهم جدا التغلب الآن على العقبات التي تقف في طريق المفاوضات الشاملة.

واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بأميننا العام، السيد بطرس بطرس غالي، على كل الجهود التي يبذلها لضمان أن تعمل الأمم المتحدة بأكبر قدر من الفعالية والكفاءة.

وإذ ندخل النصف الثاني من العقد الأخير للقرن العشرين، نجد أمامنا قضيتين مترابطتين هامتين جدا ستبقيان مصدرا لتحديات كبرى بالنسبة للمجتمع الدولي، ألا وهما: السلم والتنمية. ولا شك في أن كفاءة الأمم المتحدة في النهوض بالسلم وكفالة التنمية للجميع هي أنسب معيار للحكم على مدى فعاليتها وضرورتها حتى الآن وفي المستقبل في تحقيق الأغراض التي أنشئت من أجلها. وإننا نشيد بالأمين العام لإيلائه هذين الاهتمامين الرئيسيين للمجتمع الدولي الأهمية التي يستحقانها حقا في "خطته للسلم" و"خطته للتنمية".

إن السنوات القليلة التي انقضت منذ انتهاء المواجهة الناجمة عن الحرب الباردة جعلتنا ندرك جميعا بأن السلام والأمن يصعب كفالتهما من خلال مجرد قيام الوفاق فيما بين الدول الرئيسية. وإزالة التهديد الذي كان ماثلا أمام البشرية والذي كان الرمز غير المستحب للحرب الباردة هي إنجاز رئيسي وسيبقى إنجازا رئيسيا لا يمكن التقليل من شأنه قط. ولا بد لجميع المخلصين للسلام أن يواصلوا داخل الأمم المتحدة ومحافل أخرى الإسهام بنصيبهم من أجل كفالة أن تكون الإنسانية آمنة بصورة مطلقة من المخاطر المحتملة التي قد تنجم عن الأسلحة النووية، وهذه مهمة نبيلة سيشكل عقد معاهدة لحظر التجارب حظرا شاملا حقا خطوة رئيسية إلى الأمام في طريقها وأولوية عليا. ويحدو اثيوبيا وأفريقيا أمل جاد في أن يتحقق هذا الهدف في أسرع وقت ممكن.

ومع ذلك، وبقدر ما نرتاح إلى زوال التهديدات للسلم والأمن التي رافقت فترة الحرب الباردة، فإن ما بينته السنوات القليلة الماضية بوضوح هو أن التحديات التي أصبحنا نواجهها من أجل كفالة السلم والأمن ليست أقل ترويعا، وليست أقل إثارة للقلق اليوم مما كانت عليه في فترة الحرب الباردة.

إن أنواع الصراعات التي أخذت تظهر في السنوات الأخيرة لا في إفريقيا فحسب، وإنما في أنحاء أخرى من العالم أيضا، هي صراعات يغلب

المزيد من الضمانات والتأكيدات بهدف بناء الثقة فيما يتصل بهذه القضية الحساسة. ومن الأفضل كثيرا أن تكون هذه الضمانات والتأكيدات تؤازرها مؤازرة رسمية معتمدة جهة خارجية محترمة وموضوعية. ولهذا تعتبر فكرة البعد الدولي في عملية بناء الثقة فكرة جذابة جدا. وما زلنا نعمل في هذا الصدد على أمل أن يوفر ذلك جسرا لجميع الأطراف لتخطي الصعوبة الحالية.

وقد عبر الأمين العام ببلاغة عن جوهر مهمتنا في هذه السنة التي نحتفل فيها بالذكرى السنوية عندما قال:

"إن دعم الأمم المتحدة لا يراد به ولم يكن يراد به أبدا إعانة كيان منفصل مستقل. إن دعم الأمم المتحدة يعني، الآن أكثر من أي وقت مضى المشاركة في المنظمة العالمية الوحيدة التي تضم البشرية جمعاء والمشاركة في خدمة البشرية جمعاء.

"والآن، وبعد نصف قرن، يجب علينا بل ويشرفنا أن ننتقل بهذا المشروع إلى مرحلته التالية - تحقيق عصر من السلام والتنمية والأمن."

الرئيس بالنياابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي وزير خارجية اثيوبيا سعادة السيد سيوم مسفين، وأعطيه الكلمة.

السيد مسفين (اثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أتقدم للرئيس بالتهاني الصادقة بمناسبة انتخابه الإجماعي رئيسا للجمعية العامة في هذه الدورة التاريخية الخمسين. وإذ أعبر له عن ثقة وفدي الكاملة بأنه سيوجه مداولاتنا إلى خاتمة ناجحة، أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد له كامل دعم وتعاون وفدي لدى اضطلاع به هذه المسؤولية الجسيمة التي انيطت به.

ويسعدني أيما سعادة أن أشيد بسلفه، زميلي سعادة السيد امارا ايسي، وزير خارجية كوت ديفوار، على الطريقة القديرة الرائعة التي ترأس بها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين.

يرجعان الى الحالة الاقتصادية المتدهورة باستمرار التي تواجهها أغلبية بلداننا.

ولقد حدا التدهور السريع لاقتصادات الدول الأفريقية في الثمانينات - وهو العقد الذي وصف بحق بأنه عقد أفريقيا الضائع - بالجمعية العامة الى اعتماد برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، باعتباره إطارا للشراكة بين أفريقيا والمجتمع الدولي. وبات واضحا الآن أن الالتزامات التي تعهد بها شركاء أفريقيا في التنمية لم يتم الوفاء بها حتى الآن. ولو أن أغلبية البلدان الأفريقية قد أحرزت تقدما كبيرا نحو الوفاء بالتزاماتها في المجالات السياسية، وفي تحسين كفاءة أداء اقتصاداتها.

وفي حقبة يبدو فيها ترابط الدول واضحا للغاية، وفي وقت نعترف فيه جميعا بأن السلم والأمن أصبحا لا ينفصمان، فإن عدم توفر الالتزام الكافي بإزالة العوائق التي تعترض سبيل التنمية في أفريقيا وغيرها من المناطق التي تشهد حالة مشابهة، ينبغي أن يرى باعتباره مصدرا لقلق خطير، لما له من آثار هائلة على السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وحيث أن السلم في مناطق من العالم مثل أفريقيا لا يمكن أن يصبح متينا أبدا بدون تنمية، فإن أفضل وأجدي طريقة لمنع الصراعات هي التركيز على التدابير الوقائية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

ويتعين على الدول النامية، وخاصة الدول الأفريقية، وهي التي تتصدر قائمة أقل البلدان نموا، أن تتحرر من العوائق المختلفة التي تعوق وتوقف نموها وتنميتها الاقتصادية. وإحدى هذه المشاكل الخطيرة للغاية التي تواجهها الاقتصادات الأفريقية هي مشكلة عبء الديون والتزامات خدمة الديون التي تستمر في إحباط قدرة البلدان الأفريقية على الخروج من الأزمات الاقتصادية التي ما زالت تواجهها منذ ما يزيد على عقدين. وما من جزء من العالم تأثر بعبء الدين مثل أفريقيا وإننا نسلم ببعض الخطوات التي اتخذت، وبالوعود التي أعطيت فيما يتعلق بالديون الشائئة الأطراف، بما في ذلك الوعود التي أعطيت في قمة مجموعة الدول السبع التي عقدت في هاليفاكس. بيد أن المشكلة التي تواجهها البلدان الأفريقية قد بلغت حدا لن يكفي معه لكي تنطلق أفريقيا مجددا وتعيد تنشيط نفسها من أجل النمو

عليها طابع الصراعات التي تحدث داخل الدول أكثر من طابع الصراعات فيما بين الدول. ولقد بين أمين عام منظمنا بحق وبطريقة مقنعة في "ملحق خطة للسلم" (A/50/60) مدى الصعوبة التي تواجهها الأمم المتحدة، في ظل هذه الظروف، في الوفاء بالتزاماتها لحفظ السلم بصورة فعالة. ولا شك في أنه مهما بلغت المهمة من صعوبة، ينبغي للأمم المتحدة، ويجب عليها، أن تستمر في تحمل المسؤولية الرئيسية عن السلم والأمن الدوليين في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك أفريقيا.

ونحن، الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية، رحنا نعمل إبان السنوات القليلة الماضية على زيادة قدرة المنظمة على الاضطلاع بدور مفيد في مجال منع الصراعات القائمة في قارتنا وإدارتها وحلها. وستواصل بذل هذه الجهود. ولكن من الحيوي أن يمد المجتمع الدولي يد العون الى هذه المبادرة الأفريقية وهذا ما فعله البعض بالفعل. ويتحتم قبل كل شيء إقامة تعاون أكثر فعالية في هذا المجال بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، ونتطلع الى إجراء مشاورات بين المنظمين على أعلى المستويات، وهي مشاورات يتوقع إجراؤها قريبا. وفي هذا الصدد، فإن اثيوبيا من جانبها، بوصفها الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، تلتزم التزاما تاما بتشجيع التعاون الكامل بين المنظمين.

ويرى وفد بلدي، مع ذلك، أنه مهما أصبحت الأمم المتحدة فعالة في تعبئة الموارد من أجل حفظ السلم، ومهما كانت الأساليب المستعملة دقيقة، فإن تحقيق السلام سيظل بعيد المنال ما لم تتم إزالة أسباب الصراعات في أفريقيا وفي أماكن أخرى أو ما لم يتم تخفيف هذه الأسباب. يقال إن البحث عن السلام موقعه هو في أذهاننا؛ ولكن الأمر يتعلق أيضا بالظروف التي يعيش الناس في ظلها.

وفي أفريقيا، طبعاً، وهذا يمكن أن ينطبق أيضا على أنحاء أخرى من العالم، ترتبط المصادر الرئيسية للصراعات، بطريقة أو بأخرى، بمصاعب اقتصادية ومشاكل اجتماعية تواجهها أغلبية شعوبنا. ولا يمكن أن نتصور أن الصعوبة التي واجهتنا في تحرير القارة الأفريقية من ويلات الحرب كانت معدومة الصلة باليأس وفقدان الثقة في المستقبل من قبل أغلبية شعوبنا - اليأس وانعدام الثقة بالمستقبل اللذين

تعتبر تنمية القارة حتى تستطيع إفريقيا أن تعيد تنشيط نفسها من خلال جهود شعوبها.

وينطبتق هتتذا بالأخص على الأمن الغذائي الذي لا يمكن لولاه أن تستعيد إفريقيا، ومنها بلدي، احترام ذاتها وكرامتها والنظرة الجدية إليها بوصفها عنصرا فعالا على المسرح الدولي. وأود في هذا الصدد أن أشيد بمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لاقتراحها عقد قمة عالمية للأغذية في عام ١٩٩٦، فهذا تحرك أيده تماما رؤساء الدول والحكومات الأفارقة.

صحيح أننا في إفريقيا نحتاج أيضا إلى أن ندبر أمور بيتنا بنفسنا. ولا نستطيع أن نلتمس أعذارا خارجية لعل تكون أحيانا من صنعنا. وفي هذا الصدد فإن علل إفريقيا الاقتصادية ليست مقطوعة الصلة كلية عن سوء إدارة اقتصاداتها على أيدي قادتها. كما لا يمكن إنكار أن بعض الصراعات في قارتنا كان سببها سوء الحكم وإنكار الحقوق الديمقراطية على شعوب القارة. والطريق الذي عبره بلدي، اثيوبيا، خلال العقدين الماضيين طريق يحمل معاني كثيرة في هذا الخصوص.

فلم تمض سوى فترة تزيد قليلا عن أربع سنوات على نجاح الاثيوبيين في التخلص من الدكتاتورية العسكرية التي ظلت ١٧ عاما تعامل المجتمع بوحشية وخلخلت نسيجه الاجتماعي وكادت تدمر اقتصاد البلد بسوء إدارتها وفرضها السيطرة الحكومية الخائفة وصيغ المجتمع بالصيغة العسكرية.

وبالنسبة لحكومتنا الجديدة التي شكلت فور الإطاحة بالدكتاتورية العسكرية أصبحت مسؤوليات استعادة السلم والأمن إلى البلد وتطبيق الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وإعادة تأهيل الاقتصاد وإصلاحه، من المهام العسيرة التي تتطلب معالجة آنية وفورية.

ولكننا نرى أننا اجتزنا الامتحان وأصبح نجاحنا في إقامة أول حكومة منتخبة في بلدنا بأسلوب ديمقراطي لأول مرة في تاريخ اثيوبيا الطويل مصدرا للرضاء التام لأبناء شعبنا.

وتصورنا لاثيوبيا هو أن تكون بلدا يشعر أهله جميعهم بالفخر بالانتماء إليه. وهذه هي اثيوبيا التي

والتنمية الاقتصاديين أي شيء دون الجهد الحازم والإرادة السياسية الوطيدة والالتزام الأكيد من قبل الدول الدائنة بمساعدة أفريقيا على التغلب على هذه الضائقة الرئيسية.

وعشية القرن الحادي والعشرين، يعيش خمس سكان العالم في فقر مدقع وتدل جميع الظروف على أنه ما لم تحل مشكلة الفقر الجماعي، سيكون من الصعب على الشعوب أن تشارك بنشاط في التنمية بأي طريقة مجدية في ظل ظروف الحرية والديمقراطية. وثمة ضرورة مطلقة إذن للمساعدة على اتخاذ تدابير للقضاء على الفقر في البلدان الأفريقية بطريقة متكاملة ومتعددة الأبعاد. وفي هذا الصدد، نؤكد على أهمية تنفيذ برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي من أجل التنمية الاجتماعية الذي يرمي إلى القضاء على الفقر. ونقدر كذلك القلق الذي أعرب عنه في قمة مجموعة الدول السبع التي عقدت في هاليفاكس في كندا بشأن تزايد الفقر.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ناراندخو فيلالوبوس (كوستاريكا).

ومن الحتمي كذلك أن يتخذ شركاء إفريقيا في التعاون الاقتصادي الخطوات الضرورية لضمان أن تصل صادرات إفريقيا إلى أسواقهم بشكل كامل. ولا يزال علينا القبول بأن ثمة تناقضا بين تعزيز التحرير بوصفه شرطا للمشاركة في إفريقيا وبين كون نفس الدول التي تضع هذه المواصفات كثيرة ما يثبت أنها لا تتقيد بها.

والوضع الذي نشأ أخيرا في التجارة العالمية في أعقاب إنشاء منظمة التجارة العالمية زاد من تعقيدات المصاعب التي تواجهها إفريقيا وبلدان نامية أخرى في هذا المجال وجعلها أكثر تشبيطا، وما لم يتم تطبيق الترتيبات بالمرونة لصالح البلدان الإفريقية فيمكن أن تكون العواقب وخيمة جدا.

ويعتقد الوفد الاثيوبي أن كل بلد من بلداننا، بما فيها بلدان إفريقيا، ينبغي في المطاف الأخير أن يضطلع بالمسؤولية الكاملة عن مستقبل شعبه الاقتصادي والسياسي. ودعوة المجتمع الدولي إلى أن يبذل أقصى ما يستطيع من أجل إفريقيا في المجال الاقتصادي ما هي إلا للمساعدة في إزالة العقبات التي

تتخذ في هذه الدورة خطوات هامة تزيد من مصداقية الأمم المتحدة وشرعيتها وفعاليتها.

وأود أن اختتم كلمتي بالتشديد والتأكيد على التزام بلدي تجاه الأمم المتحدة وولائها للجهود المبذولة لحماية المنظمة وإنعاشها.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أدعو الآن وزير خارجية تركيا، سعادة السيد إيردال أيتونو لإلقاء كلمته.

السيد إيتونو (تركيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يسرني غاية السرور أن أتقدم بالتهنئتين للسيد ديوجو فريتاس دو أمارال على انتخابه للمنصب الرفيع، منصب رئيس الجمعية العامة. وتحت قيادته القديرة والحكيمة ستصبح هذه الدورة التاريخية معلما على طريق تعزيز مركز هذا المحفل العالمي.

وأتوجه أيضا بالشكر لسلفه، صاحب السعادة أمارا إيسي، على إسهامه القيم في أعمال الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة.

قبل نصف قرن، كان العالم يشهد، كما نشهد نحن اليوم، انقضاء عهد وبداية عهد جديد. وفي أيام حافلة بالاحباط، وإن كانت حافلة أيضا بالأمل، أنشأ جيل آخر هذه المنظمة. كان هناك طموح في تصميمهم ومثالية في كيفية التوصل الى عالم أفضل. وبعد حرب جلبت أحزانا تجل عن الوصف لبني البشر، انضمت معا واحدة وخمسون دولة من أجل هدف مشترك هو دعم السلام والتنمية والمساواة والعدالة وحقوق الإنسان. كانت ترمي الى إنشاء نظام أمن جماعي ينقذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب، وبعد أكثر من أربعة عقود لا يزال مفهوم الأمن الجماعي مجمدا.

وقد تأججت آمال جديدة في إحياء هذا المفهوم بعد نهاية الحرب الباردة.

إننا نعيش في أوقات غير عادية، أوقات مليئة بالمتناقضات الصارخة. لقد حررت نهاية النظام القائم على قطبين المجتمع الدولي من القيود السياسية والإيديولوجية. وينمو الآن شعور بالمسؤولية العالمية. وهناك تسليم على نطاق واسع بأنه لن يرشدنا صوب مستقبل يبشر بالخير سوى اقتصاد السوق وحكم

تستلهم ديمقراطية القاعدة الشعبية والتفويض الحقيقي للسلطات في إطار نظام اتحادي كما نص على ذلك دستور جمهورية اثيوبيا الاتحادية الديمقراطية - البلد الذي يمكن أن يصبح أحد أعمدة السلم والتعاون في منطقتنا دون الإقليمية وفي القارة الأفريقية برمتها. ويعلق بلدي أهمية كبيرة على التعاون التام مع البلدان في المنطقة دون الإقليمية بغية تعزيز السلم وإرساء الأساس للجهود المشتركة الرامية الى الإنعاش الاقتصادي لمنطقتنا.

ولم يعان جزء من قارتنا مآعانه القرن الأفريقي في العقدين الماضيين نتيجة للحروب الأهلية وعدم الاستقرار. وبعض الصراعات في منطقتنا دون الإقليمية ما زالت بلا حل. وثمة أسباب كثيرة تدعو الى انشغال بلدان وشعوب المنطقة بضرورة إقامة سلام دائم. وليس هذا على أي حال بالأمر الهين خاصة حين يجد البعض صعوبة تعترض العيش في إطار الشرعية الدولية واحترام مبادئ القانون الدولي التي تنظم العلاقات بين الدول، ومراعاة معايير السلوك الدولي المتحضر. ولكن مهما بلغت درجة التحدي فإن أثيوبيا ستواصل التزامها بتعزيز السلام والاستقرار والتعاون في جميع أرجاء افريقيا عموما وفي منطقتها دون الإقليمية بوجه خاص.

وهذه الدورة للجمعية العامة دورة تاريخية للغاية، ونحن نستعد لإحياء الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمنا. وباعتبار اثيوبيا أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة فإنها تعتر بإنجازات المنظمة. كما أننا نتطلع الى زيادة المساهمات في تعزيز المبادئ المقدسة المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة والتي يعتبر تطبيقها أمرا بالغ الحيوية لضمان السلام والأمن والتنمية للجميع.

وإذا لم يستطع المجتمع العالمي الاستجابة بفعالية لمطلب الحد من الفقر ومطلب التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق السلام والاستقرار فإن بقاء منظمنا ذاته سيتعرض للخطر الشديد.

وينبغي أن تغتنم هذه الفرصة الفريدة لرسم مسار جديد للمنظمة يكون بداية جديدة، من ملامحها أن تكون الأمم المتحدة أكثر ديمقراطية وأكثر تمثيلا. وينبغي أن تدير الأجهزة المختلفة في الأمم المتحدة ومنها مجلس الأمن أعمالها بمنتهى الشفافية وأن تخضع للمساءلة. ولذا فالأمل الكبير لوفدي معقود على أن

شعوب الأمم المتحدة، يجب أن نواجه تحديات عصرنا برؤيا مؤسسي الأمم المتحدة. ويجب أن نغتنم هذه الفرصة التاريخية لتشكيل آليات عملية ودائمة بغية الاستجابة الفعالة للمشاكل التي تواجهنا. ويجب أن نعمل معا لنجعل منظمنا أكثر نجاحا ولنجعل العالم مكانا أفضل يعيش فيه كل البشر بحيث لا يشعر الأطفال بالأسى على قدومهم الى هذا العالم.

عندما تتجاوز المشاكل التي تواجهها الحدود الوطنية يصبح التعاون الدولي الاستجابة الفعالة الواجبة الوحيدة. وتيسير هذا التعاون هو سبب وجود هذه المنظمة.

وايجاد مفهوم حفظ السلام والأنشطة التالية التي ترمي الى تطبيقه، رغم عدم تجسيدها بالتحديد في الميثاق، تضيف الى الجهود المبذولة من أجل السلام. ومع ذلك فإن صنع السلام وإنقاذ السلام، وهما الركبان الأساسيان حقا للرؤية الأصلية، لم يتحققا حتى الآن. ويجب ألا يغيب عن ذهننا أن مؤسسي الأمم المتحدة كانوا يرمون الى إيجاد منظمة لا تتردد في تنفيذ القانون الدولي.

ولاعداد منظمنا للقرن القادم، يجب إعطاء الأولوية لمجلس الأمن ولأدوات الأمن الجماعي وآلياته ولمفاهيم الأمن الإنساني والتنمية المستدامة.

والجهود الجارية لإعادة هيكلة الأمم المتحدة بشكل عام يجب دراستها والتفاوض بشأنها داخل هذا الإطار وعلى نحو بعيد الأثر.

والقضية الرئيسية المطروحة أمامنا هي تعزيز الطابع التمثيلي لمجلس الأمن وإضفاء الديمقراطية على طرق عمله. وينبغي تحقيق المطالب واسعة النطاق لجعل المجلس أكثر تمثيلا واستجابة وشفافية ومسؤولية. ونحذ بقوة إجراء اصلاح حقيقي شامل. وبعد عامين من مداولات الفريق العامل مفتوح العضوية لدينا الآن العديد من الأفكار والاقتراحات المفيدة تتطلب الدراسة الأعمق.

وأود أن أسترعي اهتمام الأعضاء للنسخة المنقحة من اقتراحنا بزيادة أعضاء مجلس الأمن. ونرى أن مجلسا به ٢٥ عضوا على الأقل من شأنه أن يكون أكثر تمثيلا وبالتالي أكثر فعالية. ونرى أيضا أنه يجب زيادة عدد أعضاء المجلس بمقدار عشرة أعضاء

القانون والديمقراطية. ويزداد انتشار الوعي بعهد يسود فيه مجتمع عالمي، إلا أن كراهية الأجانب، والقومية العرقية، والعنصرية، والتعصب، كلها تزداد كذلك. وتتفجر الحروب الناتجة عن العدوان في أجزاء مختلفة من العالم. ونشهد أفزع الجرائم ترتكب ضد الإنسانية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. والمشاكل العالمية كتدهور البيئة، والفقر، والمجاعات، والإرهاب، والجريمة المنظمة، والمخدرات، والاتجار غير المشروع في الأسلحة تتطلب العمل المتضافر من كل الدول. ونحن اليوم على وعي تام بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواجه مجتمعا انسانيا يتجاوز الى حد بعيد الحدود القومية. وهناك حاجة ماسة الى قيام الأمم المتحدة بدور أقوى وأكثر فعالية.

ويمكن للأمم المتحدة في ذكرها السنوية الخمسين أن تفخر بأعمالها في مكافحة التخلف، والويلات الاجتماعية، والأمية، والعقائير غير المشروعة والأمراض؛ وفي حماية البيئة، والقضاء على كل آثار الاستعمار والفصل العنصري، ومكافحة العنصرية؛ والتجديد بعملية نزع السلاح؛ وتقديم الغوث العاجل الى البلدان والشعوب التي تقع فريسة للكوارث الطبيعية والحروب؛ وتعزيز الديمقراطية والاحترام العالمي لحقوق الإنسان.

ومهما كان نجاح هذه الأنشطة فمن الجلي أن المسؤولية الرئيسية الواقعة على الأمم المتحدة هي صيانة السلم والأمن الدوليين. وقد كانت النكسات في هذا المجال أكثر أضرارا بالأمم المتحدة. ومن المؤسف أن الصراعات والمآسي الجارية تطفئ على أهمية قصة نجاح الأمم المتحدة وتضر صورتها ومصداقيتها. وعلينا أن نواجه هذه الحقيقة ونقيم ما أحرزناه ونتعرف على أخطائنا.

وهذا هو الوقت الأنسب للنقد الذاتي والعودة من جديد الى ميثاق الأمم المتحدة والرجوع الى مفاهيمه الأساسية. هذا هو الوقت الأنسب أيضا لأن ننظر الى الأمام بواقعية ورؤية، ولأن نكيف الأمم المتحدة وفقا للمناخ العالمي الجديد ولأن نجعلها حقا مركزا للأمم الجماعي والتضامن العالمي.

وتوضح خبرة الأمم المتحدة أننا نجحنا عندما توصلنا الى توافق عالمي في الآراء وإننا أخفقنا عندما سعينا وراء تحقيق مصالحنا الفردية المحدودة. وسيصدر التاريخ حكمه علينا بما نفعله اليوم. ونحن،

مشاركاً فعالاً في هذه الأنشطة، تقف على أهبة الاستعداد لزيادة مساعدتها للأمم المتحدة. كما أننا قررنا المشاركة في القوات الاحتياطية للأمم المتحدة.

ومن الأفكار الأخرى التي تراءت للآباء المؤسسين والتي لها أهمية بالغة اليوم الفكرة المعبر عنها في الفصل الثامن من الميثاق. إن التحديات التي نواجهها اليوم تتجاوز الوسائل والموارد المتاحة للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، لدى المنظمات الإقليمية الكثير للإسهام في صون السلم والأمن. وأصبحت الحاجة إلى هيكل جديد للأمن الجماعي يتكون من مؤسسات يعزز بعضها بعضاً أكثر إلحاحاً. وينبغي النظر إلى التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية كعنصر يكمل في طبيعته بعضه البعض. ومن ناحية أخرى نعتقد، بالنظر إلى السمات الفريدة لكل حالة من الحالات ولتنوع ولايات وهياكل المنظمات الإقليمية، أن محاولة إقامة نموذج عالمي للعلاقة بين هذه المنظمات والأمم المتحدة قد تكون غير مجدية.

وتشكل الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة تدبيراً فعالاً للاضطلاع بعمل حازم ضد انتهاكات القانون الدولي. ومع ذلك، هناك بعض أوجه القصور التي يتعين معالجتها. وفي هذا السياق نشارك الأمين العام آراءه التي جاء فيها أن الجزاءات هي:

"إجراء يتخذ بصورة جماعية من جانب الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين أو استعادتهما. وينبغي أن تتحمل التكاليف اللازمة لتطبيقها ... جميع الدول الأعضاء ... وألا يقتصر تحملها على العدد القليل منها الذي يشاء سوء حظه أن يكون من جيران البلد المستهدف أو شريكاً اقتصادياً رئيسياً له". (A/50/60، الفقرة ٣)

وبالإضافة إلى هذه الملاحظة، نجد أن الافتقار إلى آليات التشاور الفعالة وكذلك السرية المتبعة في عملية اتخاذ القرارات في مجلس الأمن فيما يتعلق بفرض جزاءات أو إعادة النظر فيها، يسببان أيضاً القلق لمجموع الأعضاء. ونحن مقتنعون بأن الشفافية في أنشطة المجلس فيما يتعلق بالجزاءات ستكفل تأييداً أوسع نطاقاً لتنفيذها.

ولا يزال العدوان وإبادة الجنس الجاريان في البوسنة والهرسك يشكلان اختباراً تاريخياً لمصادقية الأمم المتحدة والدور الذي يمكن أن تضطلع به في

إضافيين غير دائمين. وبذلك يمكن أن تعدل النسبة الحالية بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين بحيث يصبح عدد الأعضاء الدائمين خمس عدد أعضاء المجلس بدلاً من ثلثه. وينبغي لهذه المقاعد الإضافية أن يجري تناوبها بين قائمة - تحدد سلفاً من حوالي ٢٠ إلى ٤٠ بلداً. ويمكن انتقاء هذه البلدان من داخل المجموعات الجغرافية وفقاً لمجموعة من المعايير الموضوعية التي يمكن أن تتغير بتغير الوقت. ومن ثم تتسم القائمة بالمرونة وتحدث بعد فترة معينة لكي تتكيف مع التغيرات. وبهذا يكون قد أدخل مفهوم جديد للمجموعة الانتخابية في توزيع المقاعد في المجلس.

وفي هذا الصدد، نرى أنه من الجدير بالدراسة أيضاً مد مفهوم المجموعات الانتخابية المنفصلة من أجل توزيع المقاعد الانتخابية. وقد يكون من أفضل الطرق لإصلاح ما يشوب النظام الانتخابي الحالي من عيوب وظلم إقامة مجموعات انتخابية جديدة لهذا الغرض. ولو اعتمدت فكرة الإصلاح الانتخابي هذه مكنتنا من العثور على طرق ووسائل داخل المجموعات الجغرافية تضم نظام عمل منصفاً وعادلاً ومنظماً للتناوب بين كل المقاعد غير الدائمة. وآمل أن يحظى اقتراحنا، مع الاقتراحات المماثلة الأخرى، بالدراسة الوافية.

ويوفر الميثاق في فصله السابع آليات هامة لمجلس الأمن من أجل صون السلم والأمن الدوليين. وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام وثيقي الصلة بالموضوع، وهما: "خطة للسلم" و "ملحق خطة للسلم"، أود أن أعرب عن آراء حكومة بلدي بشأن هذه القضايا الهامة.

أولاً وقبل كل شيء، نحن بحاجة إلى وضع مفهوم الدبلوماسية الوقائية على رأس جدول أعمالنا. والواقع أن فكرة الدبلوماسية الوقائية مجسدة في نص وروح الميثاق. وهي أكثر الطرق فعالية بالنسبة لتكلفتها لمنع النزاعات. كما أننا نعتقد أن تطبيق بعض تدابير الدبلوماسية الوقائية - مثل بعثات تقصي الحقائق والوزع الوقائي وقدرات الإنذار المبكر - ينبغي أن تتخذ في وقت أكثر ملائمة.

وفي السنوات الأخيرة، اتسع نطاق أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام بشكل كبير. إن تركيا، بوصفها

وفي هذه المرحلة الحاسمة، نعتقد اعتقاداً راسخاً أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يبقى حذراً إلى أن يتم التوقيع على التسوية النهائية.

وما فتئت تركيا ترى دوماً أن استقرار مقدونيا يمثل شرطاً ضرورياً لا غنى عنه لاستتباب السلام والاستقرار في منطقة البلقان. وعلاوة على ذلك، رأينا باستمرار أن الجزاءات الاقتصادية المفروضة على ذلك البلد إلى جانب السياسات التي تستهدف عزلها من المجتمع الدولي كانت غير عادلة تماماً وليس لها ما يبررها.

لذلك ترحب تركيا بالاتفاق المؤقت المبرم بين مقدونيا واليونان يوم ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وقد شد من عضدنا هذا التطور الذي يعد بأن يكون السبيل الرئيسي لتطبيع العلاقات بين هذين البلدين المجاورين.

ليس من الأمور التي لا يتصورها العقل أن تكون بين البلدان المتجاورة مشاكل ثنائية. وينطبق نفس الشيء على تركيا واليونان. ونحن نعتقد أنه من الطبيعي أن يتم التغلب على هذه المشاكل من خلال الحوار الجاد والشامل والموجه لتحقيق نتائج ومن خلال حسن النية المتبادلة. إن هذا الحوار لن يخدم معظم مصالح الدولتين فحسب، بل إنه سيساهم أيضاً في خدمة مناخ السلام والاستقرار والرخاء في منطقتنا. ونحن نظل مستعدين لمعالجة جميع المسائل التي تختلف عليها بطريقة بناءة.

وكما هو الحال في البلقان، ما زال من المتعين استعادة حكم القانون والمشروعية في منطقة البلقان. وعلى الرغم من الخلافات القائمة والصراعات الجارية، نأمل أن تبدي شعوب هذه المنطقة الشجاعة من أجل التطلع إلى المستقبل. ويتعين على بلدان المنطقة أن تدرك أن السلام العادل الدائم يستحق أن يبذل من أجله الكثير. وعندئذ فقط ستكون الرفاهية المشتركة في متناول اليد، وستتأصل الديمقراطية وسيادة القانون. هذه هي رؤيتنا بالنسبة لهذه المنطقة. ولكن هذه الرؤية لا يمكن أن تتحقق إلا عندما يصغي أولئك الذين ما برحوا ينتهكون القانون الدولي إلى النداءات الصادرة عن مجلس الأمن ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على نحو ما ورد في قراراتهما ومقرراتهما. ولا يمكن بل ولا يجب مكافأة الظلم والعدوان.

تشكيل مستقبل النظام الدولي. وتواجه هيئة الأمم المتحدة وسلطتها المعنوية تحدياً. فلوقت طويلاً، استمر التحدي الصريح للقانون الدولي والانتهاكات الصارخة لقرارات مجلس الأمن بلا كايح. بل إننا شهدنا بمشاعر السخط البالغ والأسف العميق سقوط المناطق التي سمّتها الأمم المتحدة بالمناطق الآمنة في تموز/يوليه الماضي. وكثف المعتدي هجماته على المناطق الآمنة الأخرى. ولم يأت الرد الملائم على المعتدي، وهو الرد الذي طال انتظاره، إلا بعد حدوث مذبحة أخرى في سوق سراييفو. وجاءت العملية المشتركة بين الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي - حتى وإن كانت متأخرة - لتمثل خطوة هامة جداً في الاتجاه الصحيح. كما أن اشتراك قوة الرد السريع في هذه العملية جاء متفقاً تماماً مع الولاية الموضحة في شتى قرارات مجلس الأمن.

إن تركيا، وهي أيضاً من بلدان البلقان، تؤيد بقوة التسوية التفاوضية. ولكن السلام يجب ألا تكون له أولوية على العدالة. وعلينا ألا ننسى أبداً أنه على مر التاريخ لم يدم أي سلام عندما كان يقوم على مكافأة المعتدي. وإذ نضع هذه الأفكار في ذهننا، وانطلاقاً من المبادئ الأساسية المتفق عليها في جنيف ونيويورك، نود أن نأمل في إمكانية إقامة سلام عادل وقابل للاستمرار على أساس الطابع المتعدد الثقافات والأعراق والديانات في البوسنة والهرسك. ومن هنا فإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الاتحاد البوسني - الكرواتي ينبغي أن يكون نموذجاً لمستقبل الاتحاد الذي يضم هذين الكيانين. ونعلق أهمية قصوى على الإشارة التي وردت في المبادئ المتفق عليها إلى الحفاظ على السيادة والوحدة والسلامة الإقليمية لجمهورية البوسنة والهرسك في إطار حدودها الدولية القائمة. وعلى هذا المنوال، نرحب بالخطوات التي اتخذت على الطريق المؤدي إلى السلام. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن العمل الحازم والدبلوماسي التي تساندها القوة قد زادا من الفرص التي تساعد عملية السلام الحقيقي.

ولا بد من أن يتبع إبرام اتفاق للتسوية التفاوضية إنشاء قوة لتنفيذ السلام. وتركيا على استعداد للاضطلاع بمسؤوليات في هذه القوة. وسوف تكون عملية إعادة بناء وتعمير البوسنة والهرسك هي الوسيلة الرئيسية لدوام هذه التسوية. وتركيا عاقدة العزم أيضاً على القيام بدور فعال في هذه العملية.

الجهود الرامية لمنع انتشار الصراعات الإثنية والنزاعات الرامية للهيمنة، شاركنا بنشاط في المحاولات التي تستهدف تعزيز مبادرات التعاون الإقليمي. ومن أمثلة هذه المحاولات منظمة التعاون الاقتصادي لدول البحر الأسود وتوسيع نطاق منظمة التعاون في الميدان الاقتصادي. هذا فضلا عن أننا نفذنا، منذ بداية عام ١٩٩٢، مجموعة متكاملة من المساعدات الاقتصادية في ٥٠ بلدا في ثلاث قارات.

وفيما يتعلق بمسألة قبرص، يؤسفنا أن عملية المفاوضات ما برحت تبدو مجمدة، على الرغم من وجود عناصر تكفي للتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة، وتكفي كذلك لتنفيذ المجموعة المتكاملة لتدابير بناء الثقة التي اقترحتها الأمم المتحدة. وقد اتخذ الرئيس دنكاش مبادرات من أجل تيسير هذه العملية، وأكد من جديد التزامه بحل فيدرالي يقوم على وجود طائفتين ومنطقتين، كما أبدى استعدادا لتنفيذ تدابير بناء الثقة على النحو الذي حدده الأمين العام. واقترح أيضا تدابير أخرى لإثبات حسن النية ودعا زعيم القبارصة اليونانيين إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات. ومما يؤسف له أن الجانب القبرصي اليوناني لم يستجب لهذا النهج البناء.

وما زال الجانب القبرصي اليوناني يرفض تنفيذ تدابير بناء الثقة ويضع شروطا مسبقة لاستئناف المحادثات. وهو يناهز بنفسه أكثر فأكثر عن عملية المفاوضات بتحويل مركز ثقل جهوده إلى مسألة عضوية الاتحاد الأوروبي بهدف تغيير المعايير المستقرة لتسوية شاملة تحظى برعاية الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من هذه التطورات غير المشجعة، ما زلنا نعتقد أن بمقدور كلا الجانبين في الجزيرة التوصل إلى السبل والوسائل لتسوية الخلافات بينهما على أساس المعايير المستقرة. ولهذا، نؤكد من جديد تأييدنا لبعثة المساعي الحميدة التي أوفدها الأمين العام، كما نواصل تشجيع التسوية القائمة على أساس حرية المفاوضات.

إن قوة الدفع التي أحرزتها عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط تبعث لدينا شعور التفاؤل بأن التعاون يمكن أن يحل محل المواجهة. فالاتفاق الاسرائيلي الفلسطيني والاتفاق الاسرائيلي الأردني الذي تلاه، هما نقطتا تحول تاريخيتان تبشران بإرساء

ومن المؤسف أن العقبة الرئيسية التي تعترض السلام والاستقرار في المنطقة ما زالت تكمن في احتلال القوات الأرمينية لخمس الأراضي الأذربيجانية. وكان من نتيجة ذلك أن شرد أكثر من مليون شخص من أبناء أذربيجان. ونحن نكرر هنا من جديد دعوتنا إلى انسحاب القوات المحتلة انسحابا كاملا غير مشروط. ولقد عقدنا العزم عن المشاركة في هذه الجهود في إطار فريق منسك التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المنشأ بهدف التسوية السلمية وإزالة آثار العدوان. وإننا نتطلع، في هذا الصدد، إلى إنشاء قوات لحفظ السلام تابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على أساس مقررات قمة بودابست، وما زلنا على استعداد للمشاركة في تلك القوة.

وما زالت تركيا تتابع عن كثب التطورات الجارية في جورجيا. ويراودنا الأمل في أن نشهد تهيئة ظروف سلمية مؤقتة دون إضاعة المزيد من الوقت، في هذا البلد الصديق والمجاور لنا. ونحن ملتزمون بعملية السلام في ذلك البلد. ولذلك فإننا نشترك بنشاط في أعمال بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جورجيا واضعين ذلك في اعتبارنا.

إن الحالة المحزنة في أفغانستان، وهو البلد الذي تربطنا به علاقات تاريخية قوية، تسبب لنا أشد القلق. وقد أضاف الصراع الدائر بين الأشقاء مزيدا من الآلام لملايين المدنيين الأبرياء هناك. كما يثير قلقنا أيضا إمكانية أن يتخذ هذا الصراع بُعدا إقليميا، الأمر الذي ينذر بالشؤم. ويؤسفنا أن الجهود التي بذلها السفير المستيري من قبل لم تسفر عن نتيجة على الرغم من التزام جميع الأطراف المتحاربة. ونأمل أن يمهّد تجديد جهود السفير المستيري مؤخرا، إلى جانب جهود منظمة المؤتمر الإسلامي، الطريق للتوصل إلى تسوية دائمة تقوم على أساس وحدة وسلامة أراضي أفغانستان.

إن تركيا تقع في ملتقى قارات وثقافات. وقد خصتنا حقائق الجغرافية السياسية لأوراسيا في أعقاب الحرب الباردة بدور محوري في هذه المنطقة. فمعظم الدول الحديثة الاستقلال في البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى، تربطها بتركيا روابط تاريخية وثقافية وأخوية ولغوية. وبدافع من الإحساس العميق بالتاريخ والالتزام الأدبي، نكافح للاضطلاع بنصيبنا من الجهود التي يتعين أن تبذل للملاءمة بين الحضارات. ومن أجل تحقيق ذلك الهدف، وبغية الإسهام في

حقوق الإنسان والإرهاب (48/122 و 49/185)، وبشأن إعلان التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (القرار 49/60) يمثلان معلمين هامين يضعان الأساس لتعاوننا. وعلينا أيضا أن نقدم خطة عمل حتى يتم تنفيذهما بنجاح.

وبالمثل، ينبغي للأمم المتحدة أن تستمر في القيام بدورها في منع انتشار أسلحة التدمير الشامل، التي تمثل خطرا كبيرا آخر يتهدد البشرية. ومن ثم وفي هذا الاتجاه من الأهمية الأساسية الحفاظ على سلامة الصكوك القائمة بشأن مراقبة التسلح ونزع السلاح، وعلى الامتثال الكامل لها، على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

إننا نحتفل في هذا العام بعام الأمم المتحدة للتسامح. وتعزيز ثقافة التسامح أمر حيوي لتوطيد الديمقراطية والحيولة دون نشوب صراعات إثنية. وثمة ادراك متنام أيضا بأن التنمية والسلام والديمقراطية أمور مترابطة. فالتنمية المتمركزة حول الشعب والرامية إلى ضمان الأمن العالمي على أساس المساواة والاستدامة هي ألزم الأمور في عصرنا.

وفي هذا الصدد، أود أن أركز على توافق الآراء العالمي الآخذ في الظهور دعما لخطة عمل مشتركة نحو عالم أفضل ناجمة عن المؤتمرات الدولية الكبرى التي بدأت في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢، واستمرت في فيينا، والقاهرة، وكوبنهاغن، ونيويورك وبيجين. ونحن نعلم أنه لا يزال علينا أن نقطع طريقا طويلا من أجل التوفيق بين الآراء واكتشاف حلول مشتركة. إن تنفيذ ما خلصت إليه هذه المؤتمرات من استنتاجات هو أولويتنا، وينبغي أن يكون كذلك.

وفي حزيران/يونيه ١٩٩٦ سيعقد في اسطنبول آخر هذه المؤتمرات الهامة للأمم المتحدة، وهو مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني). ومما يزيد الأهمية التي يكتسبها موضوع هذا المؤتمر أن أكثر من بليون شخص يعيشون في مساكن غير ملائمة. وسيمثل مؤتمر قمة المدينة الذي سيعقد في اسطنبول مرحلة رئيسية في تقييم أبعاد هذه المشكلة، وفي البحث عن حلول مجدية لها. كما أن المشاركة في هذا المؤتمر على أعلى مستوى ستسهم بقدر كبير في نجاح هذا المؤتمر الهام.

نهج جديد للتفكير في المنطقة. غير أن الطريق ما زال مليئا بالعقبات. ونحن نعرف جميعا أن المتطرفين من كلا الجانبين يحاولون استخدام العنف لتقويض عملية السلام. وعلى الرغم من هذه المحاولات، من المهم للغاية أن تتمسك الأطراف بالتزامها وتواصل رحلتها نحو السلام.

وغدا يوقع اتفاق تاريخي آخر بين إسرائيل وفلسطين في واشنطن. ويحدوني الأمل في حضور حفل توقيع الاتفاق. وأود أن أشيد بمهندسي هذا الاتفاق المؤقت لما تحلوا به من تصميم وشجاعة فائقين. ونحن نؤيد هذا الإنجاز الهام تأييدا تاما.

منذ ما يزيد عن خمس سنوات وحتى الآن، ظل المجتمع الدولي يتوقع من العراق أن تمتثل تماما لتنفيذ المطالب المتعلقة بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي ذات الوقت، فإن ما كشفه المسؤولون العراقيون مؤخرا فيما يتعلق بقدرتهم الفنية على شن حرب بيولوجية، كما قرر رئيس اللجنة الخاصة للأمم المتحدة، قد خلق مشكلة لدى مجلس الأمن بالنسبة لمصادقية العراق. ونأمل أن تتخذ العراق تدابير حاسمة لاستعادة ثقة المجتمع الدولي في تعاونها مع اللجنة في المستقبل في إطار قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١). وإننا نرى، فضلا عن ذلك، أن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) يمكن أن يؤدي إلى التخفيف بعض الشيء عن الشعب العراقي. وهنا أود أنؤكد مرة أخرى، دون تحفظ، موقفنا الحاسم الذي أعلنه من فوق هذا المنبر في كثير من المناسبات وهو: أننا نولي أقصى الاهتمام لوحدة العراق وسلامة أراضيه. وهو أمر حيوي للغاية للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

وأود أيضا أنؤكد أن تركيا لن تسمح، أيا كانت الظروف، بالأنشطة الإرهابية التي تنطلق من شمال العراق.

إن الإرهاب يشكل واحدا من أعظم الأخطار التي تتهدد البشرية في عصرنا. كما أنه يشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين. ذلك أن الإرهاب ينتهك حقوق الإنسان الأساسية، ولا سيما الحق في الحياة. فهو يستهدف تدمير الأسس التي يقوم عليها المجتمع المدني. وعلينا أن نوحّد قوانا من أجل الرد عليه بقوة. وهذا يقتضي تعاونا دوليا فعالا. ومن ثم، فللأمم المتحدة دور مركزي عليها أن تؤيد في كفاحنا المشترك ضد الإرهاب. إن قرار الجمعية العامة بشأن

أيضا بالذكرى السنوية الأربعين لانضمامها إلى هذه المنظمة العالمية. وعلى الرغم من التضحيات التي قدمتها رومانيا، وإسهامها الكبير في تقصير أمد الحرب العالمية الثانية وفي انتصار ائتلاف الأمم المتحدة، فإنها انضمت إلى الأمم المتحدة بعد ١٠ سنوات من بدء سريان الميثاق. ومع ذلك، فقد أثبت بلدي أنه ملتزم التزاما مسؤولا، وأنه يضطلع بدور نشط في أهم المناقشات الجارية بشأن الأمور الدولية، وفي تعزيز أهداف الأمم المتحدة ومبادئها.

وفي السنوات الست التي انقضت منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، أخذ الإطار التشريعي والمؤسسي الرامي إلى تحقيق مجتمع ديمقراطي يتطور باطراد في رومانيا. ويتضح بجلاء من توافق الآراء الواسع النطاق لجميع القوى السياسية في بلدي أننا قد اخترنا كدولة أن نصبح دولة ملتزمة بالقانون فيما يتعلق بالتعددية الحزبية، واقتصاد السوق، والحقوق والحريات الأساسية. إن المؤسسات الجديدة التي أنشئت تعمل الآن، كما جرى في الوقت ذاته توطيدها، وبذلك فهي تسهم في إحلال الديمقراطية في مجتمعنا، وفي التعجيل بعملية التحول بما يتماشى مع الاستراتيجية التي تتبعها حكومتي لإجراء الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي.

وقد أخذ برنامج الإصلاح المتشعب يتطور بنجاح. فالواقع الذي تعيشه رومانيا في عام ١٩٩٥ يختلف عن واقعها في نهاية عام ١٩٩٢. ذلك أن نجاح استقرار الاقتصاد الكلي، والتحسين الذي شهده الاقتصاد الكلي بشكل عام يمثلان حجة هامة لانضمام رومانيا إلى الاتحاد الأوروبي، كما أنهما نموذج مقنع لسائر بلدان وسط أوروبا.

وهذا لا يعني أن الإصلاح في رومانيا يسري بسلاسة ودون عقبات. فكما هو الحال بالنسبة لسائر بلدان وسط أوروبا، ينطوي تنفيذه على تكاليف اجتماعية كبيرة تتطلب اتخاذ تدابير دائمة للضمان الاجتماعي.

وفي هذا الجانب، أود أن أؤكد الدعم والتشجيع اللذين قدمتهما الأمم المتحدة إلى رومانيا وإلى سائر البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، مما يوضح قدرة المنظمة الدولية على دعم عملية الإصلاح.

وفي الختام، دعوني أكرر ندائي الافتتاحي للمجتمع الدولي: يجب علينا أن نستند إلى ماضينا لنشكل رؤية جديدة، والتزاما جديدا، وخطة عمل جديدة من أجل عالم أفضل. ويجب أن تجسد خطة عملنا أفضل قيمنا، وأنبيل أحلامنا، وأكثر آمالنا طموحا. وإذا ما رضينا بأقل من ذلك فهذا معناه الاستسلام لليأس. وينبغي لشعوب العالم أن تعرف أن إبادة الأجناس ليست أمرا لا مندوحة عنه، وأن العدوان ليس أمرا لا فرار منه، وأن الفقر ليس أمرا لا سبيل لتلافيه. ولكن المسؤولية تقع على عاتقنا جميعا. فلا يمكننا أن نولي الأدبار لهذا التحدي، بل علينا أن نقبله، وألا نتردد في إنشاء أمم متحدة أكثر استجابة لآمالنا وتطلعاتنا، أمم متحدة تظل أمينة لنظرة مؤسسيها.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الآن الكلمة لسعادة السيد تيودور فيوريل ميلسكانو، وزير الدولة ووزير خارجية رومانيا.

السيد ميلسكانو (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي أولا أن أتقدم، نيابة عن الوفد الروماني، بتهنئتي الصادقة للسفير فريتاس دو أمارال من البرتغال، ولسائر أعضاء مكتب الجمعية العامة، على انتخابهم.

إن رومانيا تلتزم التزاما تاما بمثل ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه، وباعتبارها عضوا نشطا، تقدر تقديرا عميقا نشاط الأمم المتحدة في هذا الوقت الذي نحتفل فيه بالذكرى لإنشائها، وهي تمر بعملية إعادة تحديد هويتها لمواجهة المتطلبات الدولية الراهنة، والاستعداد لما سيحدث في الألفية الثالثة.

ودعوني أنقل إلى الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، تقديرنا البالغ لجهوده المستمرة الرامية إلى تكييف الأمم المتحدة لمتطلبات لا تنفك تتزايد لعالم متغير كلية. وقد أعربت له بالفعل عن تقديرنا في بوخارست لدى زيارته لنا في الخريف الماضي، وتبادلنا في ذلك الوقت آراء مفيدة جدا بشأن مشاكل التعاون بين رومانيا والأمم المتحدة، وبشأن استعداد وانفتاح حكومة رومانيا لدعم الجهود العالمية التي تبذلها الأمم المتحدة، والمشاركة فيها بنشاط.

إن رومانيا لا تحتفل اليوم بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة فحسب، بل تحتفل

ايجاد اطار اجتماعي وسياسي مبني على المزيد من الثقة ومن التعاون المكثف.

وبعبارة أخرى، فإن المصالحة تعتبر بالنسبة لرومانيا عملية نقوم بها بوعي كامل، ونسعى إلى تحقيقها بطريقة منهجية. وفي نفس الوقت يرجى من هذه المصالحة أن توفر لبلدنا أضمن الطرق لتحقيق الاندماج في المؤسسات الرئيسية لأوروبا الجديدة، ومن ثم أن تسهم في تعزيز الاستقرار والأمن في المنطقة وفي بقية أنحاء القارة.

إن مبادرة رومانيا إلى توجيه نداء هنغاريا للدخول معها في المصالحة التاريخية المنشودة هي النتيجة الطبيعية لسياسة حسن الجوار والتفاهم التي ما فتئت رومانيا تتبعها مع جميع جيرانها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحوار والتعاون العملي في مختلف مجالات الأنشطة مع جميع الدول في شتى مناطق العالم، يمثل وجهة هامة أخرى لسياستنا الخارجية. إن اختفاء الستار الحديدي قد ولد عملية انفتاح دولي متشعبة ومعقدة وذلك بإيجاده اطارا حقيقيا للحوار والتعاون بين الدول.

إن نبذ سياسات المواجهة، وتناقص الخطر النووي قد خلقا الظروف اللازمة لتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى. ونحن على اقتناع بأن هذا النجاح سيساعد في دفع المفاوضات الرامية إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل الأخرى وسيؤدي إلى توفير المزيد من الشفافية، سواء في مجال التسليح أو في مجال ضمانات الأمن، بالإضافة إلى الحظر الكامل لجميع التجارب النووية.

وفي السنوات الأخيرة، طرحت الأمم المتحدة مرة بعد مرة مفاهيم وآليات جديدة تتعلق بالسلم والأمن الدوليين والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الصدد يسعدني أن أغتنم هذه الفرصة لكي أذكر بالتأييد المتواصل الذي تقدمه رومانيا لعملية السلم في الشرق الأوسط، وذلك بتشجيع استمرار الحوار والاتصالات فيما بين الأطراف المعنية. واعترافا بالاسهام الذي قدمته رومانيا في النتائج الايجابية لعملية السلم، دعيت رومانيا للمشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف في الشرق الأوسط. ورومانيا مستعدة للمشاركة في أفرقة العمل المعنية

وفي هذا السياق، يود وفد بلدي الترحيب بتقرير الأمين العام المعنون "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة". ونرى أن إجراء مناقشة أساسية حول هذا الموضوع يمكن أن يحدد بعدا جديدا لنشاط الأمم المتحدة. وقد قررت رومانيا، التي ستعظم في العام القادم المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، أن تجعل هذا الاجتماع حدثا هاما لتعزيز القيم الديمقراطية في جميع أنحاء العالم.

إن الأهداف السياسية لرومانيا لا تحددها الظروف بل يحددها التزامها القاطع بالديمقراطية وباقتصاد السوق، واحترام حقوق الإنسان، وضرورة ضمان السلم والرخاء في البلاد. ونعتقد أن ادماج رومانيا في الهياكل السياسية والاقتصادية والأمنية، لأوروبا وللحيز الأوروبي الأطلسي - الذي هو الهدف الأساسي لسياستنا الخارجية - أمر سيحفز جهودنا لتحقيق الديمقراطية والاصلاح. ويؤكد هذا الهدف في نفس الوقت رغبة الحكومة في المشاركة في تحقيق غايات هذه المؤسسات وخلق ظروف مؤاتية لتحقيق الاستقرار والأمن في أوروبا فضلا عن تحقيق السلم والأمن في العالم كله.

وعلى الرغم من إعرابنا الواضح الذي لا لبس فيه عن اهتمامنا الأساسي بأن نصبح جزءا من الهياكل الاقتصادية والسياسية والأمنية في الحيز الأوروبي الأطلسي فإن رومانيا لا تهمل علاقاتها مع جيرانها بأي حال من الأحوال. بل إن تعزيز علاقاتنا مع جيراننا على أسس جديدة هو شاغل من شواغلنا الأولى.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى المبادرة الأخيرة التي اتخذها رئيس رومانيا سعادة السيد يون الييسكو والتي دعا فيها هنغاريا إلى الاسهام في اقرار مصالحة تاريخية على غرار المصالحة الفرنسية الألمانية التي تعد نموذجا مرموقا للتوفيق في انماء الروح الأوروبية.

لقد أعلنت رومانيا رسميا استعدادها لاتخاذ جميع الخطوات الدبلوماسية لتجاوز مرحلة البيانات السياسية المجردة وجعل فكرة المصالحة أمرا واقعا. إن الدعوة المباشرة غير المشروطة التي وجهت لهنغاريا لكي نصوغ سويا مستقبل أمتينا بروح أوروبية، تتجاوز مجرد الخطوة السياسية - الدبلوماسية فهي تتوخى

بالتعاون الاقتصادي الإقليمي، ومصادر المياه، والبيئة،
واللاجئين.

ونظرا لأن رومانيا مقتنعة اقتناعا كاملا بأن حكم
المنطق لا بد أن يسود، وبضرورة دعم عملية السلم
في الشرق الأوسط، التي لا رجعة فيها، فإنها ستعمل
في المستقبل على تشجيع ودعم التفاهم والتعاون بين
جميع شعوب المنطقة. ويحدونا الأمل الصادق في أن
تؤدي الجهود المشتركة التي تبذلها جميع الأطراف
المعنية، والأمم المتحدة، والمجتمع الدولي إلى احراز
تقدم جديد بحيث يوجد حل شامل لمشاكل تلك
المنطقة.

ولا تزال الأزمة في يوغوسلافيا تثير القلق العميق
في رومانيا، وذلك لقربها من منطقة الصراع. وقد
دعت رومانيا مرارا جميع الأطراف المشاركة في
الصراع إلى أن تمتنع عن القيام بأي عمل قد يؤدي
إلى تدهور الحالة وإلى وقف الأعمال العسكرية
واستئناف المفاوضات. وتمشيا مع موقفها المبدئي،
ترحب رومانيا باعتماد بيان مشترك بشأن المبادئ
التكميلية لتسوية دستورية في البوسنة والهرسك،
وذلك في مقر بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم
المتحدة بنيويورك بالأمس، وستؤيد رومانيا بنشاط أي
مقترح وأي عمل واقعي يعجل بعملية التهدئة في
اقليم يوغوسلافيا السابقة، بما في ذلك عملية إعادة
البناء السلمي.

وتبين الأزمة السياسية والعسكرية في
يوغوسلافيا السابقة أن أية محاولة لتحقيق الانفصال
على أساس عرقي أو لكسب استقلال إقليمي على
أساس معايير عرقية أو لإنشاء مقاطعات عرقية،
ليست حلا صالحة. بل أن هذه المحاولات قد تصبح

على العكس من ذلك مصادر للصراع، وتخلق معاناة
هائلة للسكان.

أود من فوق هذه المنصة أن أعيد تأكيد القرار
الذي اتخذته حكومة رومانيا بمواصلة احترامها
الدقيق للجزاءات التي فرضت على جمهورية
يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)،
على الرغم من الخسائر الاقتصادية الهائلة التي
تحقق ببلدنا. ومع ذلك نأمل أن تنظر المؤسسات
الدولية المختصة بمزيد من الاهتمام في آثار هذه
الجزاءات على الدول الأخرى، وأن تقيم بدقة وواقعية

الدور الذي يمكن أن تقوم به الجزاءات في عملية
السلم. ونأمل أن تستجيب جميع الدول القادرة،
والمؤسسات المالية الدولية والأجهزة المختصة
والبرامج والوكالات المتخصصة في منظومة الأمم
المتحدة، لدعوة الجمعية العامة الواردة في القرار
٢١/٤٩، ألف بشأن تقديم المساعدة الاقتصادية إلى
الدول المتضررة من جراء تنفيذ الجزاءات المفروضة
على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل
الأسود) وفي نفس الوقت يهمن أن يتخذ مجلس الأمن
قرارات تتماشى مع التقدم الذي أحرز في تحقيق

تسوية سياسية للأزمة، وذلك بهدف التوصل إلى رفع الجزاءات.

ولا تزال الحالة في الجزء الشرقي من جمهورية مولدوفا مصدرا لبعض التوتر. ونحن نشق في أن الانسحاب الفوري للقوات الأجنبية، أيا كان شكلها أو نوعها، من أراضي هذه الدولة المستقلة ذات السيادة، هو حجر الأساس لأي حل للصراع في المناطق الشرقية لجمهورية مولدوفا. والواقع أننا نلاحظ بارتياح أن المجتمع الدولي يشاركنا هذا الرأي. ونحن نرحب بالاتفاق الذي أبرم بين جمهورية مولدوفا والاتحاد الروسي بشأن انسحاب القوات الروسية من أراضي ذلك البلد، ونعتقد أن هذه الخطوة هي خطوة إيجابية يمكن أن تسهم في زيادة الاستقرار في المنطقة ونعرب عن أملنا في أن يدخل هذا الاتفاق حيز التطبيق العملي.

لقد أعطيت الأمم المتحدة - عن حق - دورا رئيسيا في تصميم نظام عالمي جديد، نظام قادر على تلبية آمال وتطلعات الشعوب. ولكي تحقق الأمم المتحدة هذا الهدف، نعتقد أنها يجب أن تكيف بنيتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية وأن تولي اهتماما متزايدا للمواءمة بين الممارسات التجارية وللتعاون التقني والسياسات النقدية للدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية.

لقد اتسم نشاط الأمم المتحدة مؤخرا بسلسلة هامة من مؤتمرات القمة التي تناولت موضوعات ذات أهمية كبرى للبشرية بأكملها. وهذه المؤتمرات أكدت أهمية وجدية وتعقد الموضوعات التي تناولتها، ووسعت دائرة توافق الآراء الدولي حول البرامج التي يجب الاضطلاع بها في جميع أنحاء العالم بصدد البيئة، والسكان، والتنمية الاجتماعية، وحقوق الإنسان، ومركز المرأة. ونحن نرى أنه يجب على الأمم المتحدة والدول الأعضاء أن تركز جهودها على الطرق والوسائل الضرورية لتنفيذ القرارات التي اتخذتها تلك المؤتمرات.

وفي هذا الإطار، أود أن أنوه بخطة العمل التي أصدرها مؤتمر القاهرة الدولي المعني بالسكان والتنمية. لقد تأكدت مرة أخرى فائدة هذه الوثيقة في حلقة دراسية إقليمية عن تنفيذها في بلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية. عقدت في رومانيا مؤخرا بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان. وفي

الوقت نفسه أود أن أعرب عن استعداد حكومة بلدي لتنظيم اجتماع مماثل في بوخارست في العام المقبل للنظر في التقدم المحرز على المستوى الإقليمي في تنفيذ أحكام برنامج العمل الذي اعتمدته المؤتمر العالمي المعني بالمرأة الذي عقد في بيجين.

من الواضح أن المشاكل العالمية الكبرى التي تتناولها الأمم المتحدة لا يمكن حلها دون دعم مالي كاف. والمشاهد أن الزيادة التي لا نظير لها في عدد المشاكل الكبرى التي تستحوذ على اهتمام الأمم المتحدة لم تصاحبها زيادة في الموارد الضرورية. والأمم المتحدة تواجه اليوم أزمة مالية حادة. ومن النهج الممكنة لمواجهة هذه الأزمة النظر في استخدام الموارد الداخلية المتاحة استخداما أكثر فعالية، وإزالة الازدواجية في الأنشطة، وزيادة الحد من الوثائق واستخدام الموارد البشرية بطريقة منتجة وإقامة الرقابة المالية الصارمة، والقيام بعملية دائمة لتحليل فعالية التكاليف.

وفيما يتعلق باستخدام الموارد، ينبغي التنويه بصورة خاصة بعمليات حفظ السلام. فالزيادة المنقطعة النظير التي طرأت على هذه العمليات تدل، في جملة أمور، على انخراط للأمم المتحدة بصورة أنشط في إدارة الأزمات وفي الدبلوماسية الوقائية. وهذا الاتجاه الجديد يستوجب زيادة في الموارد. وإذا ما وضعنا في الاعتبار أن الغالبية العظمى من الصراعات الحالية التي تتدخل فيها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هي صراعات داخلية، صار علينا أن نقر بأن المجتمع الدولي لا يملك إلا وسائل محدودة جدا لممارسة الضغط. والاستمرار في عمليات غير فعالة لا يساعد على تحقيق أهداف الأمم المتحدة بشكل مرض، وبالتالي يؤيد الوفد الروماني الاتجاه إلى زيادة التمحيص وإمعان النظر قبل إصدار القرارات التي تقضي بإنشاء عمليات جديدة لحفظ السلام أو بمواصلة عمليات قائمة.

لقد أبدت رومانيا اهتمامها بالحد من الصراعات ومنعها في مختلف مناطق العالم، ليس فقط بتعزيز وتشجيع اكتشاف الحلول السياسية، وإنما أيضا بالاشتراك في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام المضطلع بها في العراق والكويت، وفي الصومال، وفي رواندا، وفي أنغولا. ورومانيا قد

وتقدم فيها المصير المشترك للشعوب المتنوعة، رغم العديد من التحديات والأخطار.

ومما له دلالة في عشية هذه الذكرى السنوية الخمسين أن نرى ممثل لدولة أوروبية عريقة يتأأس أعمال الدورة الخمسين. وبالفعل، فإن القارة التي تنتمي إليها البرتغال، بدورها التاريخي، كانت دائماً عاملاً فاعلاً رئيسياً في آليات العلاقات الدولية. وانتخاب الرئيس من البرتغال شاهد على عرفان المجتمع الدولي الإجماعي، وعلى تقديره لمواهب الرئيس وقدراته الدبلوماسية العظيمة.

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تهادينا الحارة لسلف الرئيس، أحننا وصديقنا أمارا إيسي، ممثل كوت ديفوار، الذي قاد باقتدار وتفان عظيمين أعمال الدورة التاسعة والأربعين.

ومما له دلالة أيضاً أن هذه الدورة الرمزية تنعقد خلال ولاية السيد بطرس بطرس غالي، الذي انتخب منذ حوالي ثلاث سنوات ليتأأس هذه المنظمة. والسيد بطرس بطرس غالي معروف أيضاً بأنه واحد من المفاوضين المهرة، الذين أفسحوا الطريق، ببعد نظرهم ومهارتهم الدبلوماسية لإحلال السلام في الشرق الأوسط. وهو اليوم يعمل دون كلل أداءاً للمهمة النبيلة الزاخرة بالتحديات والمتمثلة في جعل الأمم المتحدة ترقى إلى مستوى مبادئها النبيلة وأهدافها المصونة ومقاصدها الأساسية.

لقد أصبحت مالي عضواً في الأمم المتحدة قبل ٣٥ عاماً، في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦٠، أي بعد ستة أيام فقط من حصولها على السيادة الوطنية والدولية في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٦٠.

ومالي، بالإضافة إلى حوالي ٣٠ دولة أفريقية أخرى، قد وسعت بذلك أسرة الأمم المستقلة والحررة وجلبت للأمم المتحدة ما تتسم به شعوب أفريقيا من الحيوية والإنسانية والسخاء.

والشخصية الدولية لمالي هي شخصية تشكلت عبر القرون. وهي تقوم قبل كل شيء على قابلية شعبها للعيش في وئام مع جيرانه وعلى انفتاح البلد على العالم، واحساسه بالتضامن والتزامه الثابت بالدفاع عن قيم الإنسانية.

عقدت العزم على تقديم إسهام ملموس في تلك العمليات والمبادرات. وتحقيقاً لهذه الغاية اعتمدنا برنامجاً خاصاً لزيادة قدرتنا على الاستجابة بشكل كاف لأي طلب يصدر من الأمم المتحدة، أو من هيئات أخرى مع الاحترام التام للمبادئ التي تحكم أنشطة الأمم المتحدة.

وإذا ما نظرنا إلى الوراء عبر الطريق الطويل الذي قطعته الأمم المتحدة خلال وجودها على مدى نصف قرن من الزمان وعلى وجه الخصوص، إذا ما نظرنا إلى الجهود التي بذلتها لتوائم نفسها مع ديناميات الحياة الدولية في السنوات الخمس الماضية، لتوطد اقتناعنا بقيمة الأمم المتحدة ومصيرها التاريخي. وأود أن أؤكد للجمعية أن رومانيا - بتفانيها من أجل السلام، ورغبتها في التعاون على جميع المستويات، الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف؛ والتزامها القاطع بحماية السلم والأمن الدوليين؛ والتزامها بالقيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان - إنما تبدي عزمها الأكيد على دعم التراث والقيم المشتركة للأمم المتحدة. وإن وجودنا بين أعضاء الأمم المتحدة طوال أربعين عاماً يرجع إلى المكانة والسلطة الأدبية التي تحظى بها الأمم المتحدة في أعين الشعب الروماني.

ولهذه الأسباب، سنبقى ملتزمين، بكل طاقتنا ومواردنا المتاحة، بالواجب السامي المتمثل في خدمة أفكار ومبادئ وميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (بالنيابة) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ديونكندا تراوري وزير الدولة ووزير الخارجية في مالي، ووزير شؤون الماليين المقيمين بالخارج والتكامل الأفريقي.

السيد تراوري (مالي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إننا نجتمع عشية الذكرى الخمسين للأمم المتحدة لنقيم، كما نفعل كل عام، التقدم الذي تحرزه منظمنا، وهي مؤسسة بنيت لدعم السلم والتضامن بين البشر.

وهذه الدورة، إذا ما قسناها بجداول أعمالها، وجدنا فيها شياً كبيراً بدورات سابقة، ولكن من الواضح أن للدورة هذا العام معنى أعمق كثيراً، لأنها توافق إتمام ٥٠ عاماً من عمر المنظمة، ٥٠ عاماً تعزز

والثورة الديمقراطية التي حدثت قبل أربعة أعوام في مالي هي جزء من الحركة العامة التي قامت في جميع أرجاء العالم للاطاحة بحصون الظلم وتغريب الشعوب في أوطانها. وقد أدت الى قيام دولة ديمقراطية فتية تشكل، بالرغم من أوجه القصور الملازمة لأي جهد إنساني، مثالا ناجحا على البناء السريع لدولة قائمة على حكم القانون.

وحكومة مالي الحريضة على ترسيخ هذه العملية الديمقراطية، بدأت ونفذت بنجاح منذ عام مضى مؤتمرات اقليمية واسعة النطاق أعقبها مؤتمر وطني، وذلك في إطار السعي الى ايجاد توافق عام في الآراء بشأن جميع مشاكل البلد. وقد أتاح المؤتمر الوطني لجميع القوى في البلد الفرصة كي تناقش في سياق يتسم بالشفافية جميع شواغل الشعب ومكّن الحكام والمحكومين من تطوير حلول توافقية لمواجهة التحديات المتصلة بمستقبل الأمة وتنمية البلد.

ودعوني أؤكد أن مالي الديمقراطية قد التزمت بشرف باحترام حقوق الإنسان وحقوق الشعوب. ومن هذا أنه تم في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ أي في الذكرى السنوية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، عقد اجتماع لفريق من الشخصيات البارزة ضم حقوقيين دوليين مرموقين قاموا في جو من الشفافية الكاملة بعقد جلسات استماع عامة مع حكومة مالي بشأن إدارتها لحقوق الإنسان. وكانت هذه ممارسة جسورة ضربت مثلاً قيماً ومكنتنا من التدليل على أن احترام حقوق الإنسان وقيام الدولة القائمة على سيادة القانون قد أصبحا الآن حقيقة واقعة في مالي.

وفي مالي، كما حدث في العديد من البلدان، تسارعت مسيرة التاريخ بخطى مذهلة قرب نهاية الثمانينات.

لقد كان سقوط جدار برلين رمزا لنهاية تقسيم العالم الى كتلتين عقائديتين وعسكريتين متناصرتين. وقد أدى هذا الى تغييرات جوهرية ولا رجعة فيها في العلاقات الدولية والى تفكير جديد بشأن علاقات القوة بين الدول الكبرى والدول المتوسطة الحجم.

وكان المتوقع أن تؤدي نهاية هذا العالم المستقطب الى قطبين اثنين الى اختفاء خطر نشوب حرب عالمية. وكانت البشرية تأمل أن ترى تحقيقاً

وستواصل جمهورية مالي اخلاصها لهذه المهمة رغم النكسات وحالات سوء التفاهم التي لا بد أن تنشأ عند اتصال الثقافات والتقاليد المتباينة، وذلك لأننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن التنوع الاثني والثقافي يشكل مصدراً للإثراء المتبادل، وحافزاً قوياً للتقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

إن مالي بحكم موقعها الجغرافي تقف على مفترق الطريق بين شمال افريقيا، وافريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وهي أمة أثرت بها القرون التي قامت فيها بدور البوتقة التي تنصهر فيها ثقافات متنوعة.

واليوم تعيش مالي مناخاً تسوده النوايا الحسنة والتعددية الاثنية والتعددية الدينية والتعددية السياسية والتعددية الاجتماعية والثقافية.

والمشكلة الوطنية في الجزء الشمالي من بلدنا ما برحت تتناقلها الأنباء بسبب ادعاءات متحيزة ولا أساس لها يبثها عبر العالم جماعات لا هم لها سوى زعزعة استقرار الدول الفتية. والأزمة التي هزت الجزء الشمالي من مالي بطابعها الاجرامي والمدمر هي من أقسى التجارب التي مرت ببلدي. وباستعادة السلام وتوطيده وعودة اللاجئين من أبناء مالي بأعداد هائلة، أصبحت مشاعر الرفض تجاه الدولة، التي اقترنت بأعمال سد الطرق وما تلاها من ردود فعل عنيفة، شيئاً لا محل له في إطار دولة قائمة على حكم القانون، دولة لا تقبل فيها لغة السلاح ولا أي شكل آخر من أشكال العنف كنوع من التعبير عن الحق في التمثيل.

والاجتماع الناجح الذي عقد في تيمباكتو بين الحكومة وشركاء التنمية في شمال مالي في الفترة من ١٥ الى ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٥، لم يكن مجرد رمز للتضامن الدولي المثالي فحسب، بل هياً أيضاً فرصة للرأي العام الدولي ليلحظ ما لدى جميع قطاعات مجتمع مالي من عزم أكيد على معالجة مهام التنمية أولاً وقبل كل شيء.

والديمقراطية التي جاءت بعد ولادة متعسرة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩١، أي يوم انتصار الثورة الشعبية، أصبحت حقيقة دائمة وحاضرة أبداً في الحياة اليومية لشعب مالي الذي اضطر أن يدفع ثمننا باهظاً من أجل تحقيقها.

التوقيع على اتفاق أبوجا في ١٩ آب/أغسطس من جانب أطراف الصراع، تم تشكيل حكومة انتقالية من الاتحاد الوطني في العاصمة مونروفييا، بهدف عقد انتخابات حرة ونزيهة، وهذه علامة أكيدة على عودة السلام الى ليبيريا.

وفي الحديث عن تسوية الأزمات في افريقيا نجد أن أنغولا، بالتوقيع على بروتوكول لوساكا المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، وخاصة في ضوء الاجتماعات المعقودة في لوساكا وكيب تاون بين الرئيس خوسيه ادواردو دوس سانتوس، والسيد سافيمبي قد أصبحت تشكل مصدرا للارتياح البالغ. وذلك الزخم لتحقيق السلام يجري تعزيزه باشتراك الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) في ممارسة السلطة. وإنني أنتهز هذه الفرصة لأتوجه بالتهاني الحارة الى جميع رؤساء الدول الافريقية والى الأمين العام وممثله الخاص على إسهاماتهم الرائعة في استعادة السلام في أنغولا.

كما تتابع مالي باهتمام مسألة الصحراء الغربية؛ ونأمل خالص الأمل في أن يؤدي تنظيم وإجراء الاستفتاء على تقرير المصير الى إحلال السلام الدائم في هذا الجزء الشمالي الغربي من قارتنا.

وكما أكد على الدوام رئيس جمهورية مالي، السيد الفا عمر كوناريه، فإن مالي تشجع بإخلاص إنشاء آلية مركزية ذات إدارة افريقية لمنع وإدارة وتسوية النزاعات في افريقيا. وإننا ندعو المجتمع الدولي لدعم هذه المبادرة. ويجب على العالم أن يدرك أن منع نشوب الصراعات أقل تكلفة للبشرية من معالجة عواقبها. ويجب على منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة أن يشتركا على نحو متزايد في التعرف على المواطن التي يتوقع أن تنشب فيها الصراعات، وأن تقللا من اعتمادهما على السعي الى العلاج بعد استئراء المرض.

ولا شك في أن العودة التدريجية للسلام في الشرق الأوسط بعد توقيع الاتفاق الاسرائيلي/اللسطيني في ١٩٩٣ تعد من التطورات الكبرى التي شهدناها في التسعينات ونأمل أملا خالصا في أن تكتمل عملية السلام الشامل بالمحادثات بشأن الجولان بين اسرائيل وسورية، وبالاتفاق الجديد الذي ينص على توسيع الحكم الذاتي الفلسطيني ليشمل الضفة الغربية. ومالي تواصل في الشرق الأوسط كما في أي

لتطلعاتها المشروعة في السلم والأمن. ولكن هذا الأمل سرعان ما وهن عندما أدركنا أن الفترة التي أعقبت سقوط جدار برلين قد أصبحت فترة صراعات تنفطر لها القلوب في جميع أنحاء العالم.

لقد شهدنا سلسلة رهيبية من العنف والدمار تعصف بدعائم وحدة العديد من البلدان وسلامتها الإقليمية وسيادتها.

يقال إن افريقيا هي أرض مشتعلة في قلب العالم. ولا تزال قارة تعاني. فهي تحمل في طياتها انقسامات عميقة ونرى مشاهد لا تطاق لصفوف اللاجئين من اللاجئين الهاربين من بلدهم. إن مشكلة اللاجئين لا تزال مأساة يجب على المجتمع الدولي أن يواجهها ويحلها على وجه السرعة.

والمذابح فيما بين الأعراق في بوروندي ورواندا التي جعلت مئات الآلاف من الضحايا يفرون من ديارهم هي تحديات قوية لضمير الإنسان وأخلاقياته.

إن الحالة في رواندا تستدعي جهدا مستمرا من جانب الأمم المتحدة لاستعادة السلم وتمكين مئات الآلاف من اللاجئين من العودة الى ديارهم بدون عراقيل.

ومأساة رواندا التي لا تشرف الجنس البشري، تتطلب أن يبحث المجتمع الدولي عن سبيل لتنفيذ حلول تكفل لهذا البلد أن يحقق تعايشا في ظل وئام لا رجعة فيه فيما بين الأعراق. ومن ثم ترى مالي التي لديها كتيبة عسكرية في رواندا، ضرورة تلقي رواندا مساعدة كبيرة من المجتمع الدولي.

ومن الصراعات المسلحة التي حاقت بقارتنا الصراع الذي شهده الصومال. إن الحالة في ذلك البلد لا تزال حالة فوضى نتيجة لتعنت وطمع أباطرة الحرب. وقد بذلت دول تلك المنطقة بالفعل جهودا كبرى بحثا عن السلم، ولها منا كل الشناء. ويرجى أن تضاعف، بمساعدة المجتمع الدولي بالطبع، جهودها ليجاد حلول مقبولة لجميع الأطراف.

وإذا نجحت الجهود التي تبذل حاليا في ليبيريا، فإن من شأنها أن تضرب مثلا على تسوية الصراعات المحلية من خلال المبادرات دون الإقليمية. ومنذ

الفقر وتطوير الموارد البشرية من خلال التعليم، والتدريب، والإدماج الاجتماعي وتوليد العمالة المنتجة.

ومما يؤسف له، أن خطة الأمم المتحدة الجديدة من أجل تنمية افريقيا في التسعينات لا تزال مجرد أمنية صادقة. والمبادرة الوحيدة المضطلع بها في إطار البرنامج - أي إنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية الافريقية - لم تنجح بفعل السكوت الواضح من جانب بعض الدول المتقدمة. وهذا يدل، إذا كانت هناك حاجة لدليل، على ضآلة الاهتمام بالمطالب المشروعة لافريقيا من أجل إنعاش نمو القارة وتنميتها.

وقد شهدت التجارة الدولية اختتام مفاوضات جولة أوروغواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية. وتوقع البلدان النامية التنفيذ التام للوثيقة الختامية لجولة أوروغواي ولا سيما فيما يتعلق بآليات التعويض لأقل البلدان نمواً، والبلدان المستوردة الصافية للأغذية والبلدان التي ستعاني الآثار السلبية المترتبة على إزالة نظام التفضيلات المعمم.

ووفق تقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فإن النتيجة الإجمالية للدورة التفاوضية الثامنة ستعود بالنفع على البلدان الصناعية وحدها. وإذا أخذنا مثال افريقيا، فإن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تتوقع خسائر تزيد عن ٢ بليون دولار بحلول عام ٢٠٠٢. وفي هذا الصدد، ينبغي لمنظمة التجارة العالمية أن تتخذ قرارات وتوصيات شجاعة لصالح افريقيا.

وتشير المسائل البيئية قلقاً كبيراً، لأن بقاء البشرية في حد ذاته يعتمد على ايكولوجيا متوازنة. ويحدونا أمل شديد في أن يتم بسرعة تنفيذ قرارات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وذلك لكي ننقذ كوكبنا من التدهور الخطير والمميت. وإن بلدي، الذي عانى من آثار الجفاف والتصحر، والذي ما زال عليه أن يتصدى لتلك الآثار يولي أهمية كبيرة لاتفاقية الأمم المتحدة من أجل مكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف وأو التصحر على نحو خطير، وبخاصة في افريقيا، وهي الاتفاقية التي أبرمت في باريس في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

ومن التحديات ذات الأولوية، التي تواجه المجتمع الدولي، تحديات المسائل الاجتماعية، بما فيها زيادة

مكان آخر في العالم، مساهمتها المتواضعة في السعي من أجل تحقيق السلم والأمن الدوليين.

وفي داخل الأمم المتحدة، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة الوحدة الافريقية وسائر المجموعات الأخرى الإقليمية ودون الإقليمية، سرعان ما لمس بلدي الحاجة الى رؤية جديدة أوسع للعلاقات الدولية، باعتبار ذلك البديل الوحيد المؤتمن لانقسام العالم الى كتلتين متنافستين، وهو انقسام كان يمكن أن يؤدي بالبشرية الى كارثة. وقد جاءت نهاية العالم الثنائي القطبية فأكدت صحة وسلامة هذا التصور السياسي. ولهذا، وانسجاماً مع قناعتنا، نعتقد أن الأمم المتحدة ما زالت الإطار الأمثل للبلدان النامية لمتابعة التطلعات الصادقة للبشرية: أي الاحتياجات الضرورية للتنمية وإقامة علاقات تستند الى تضامن أقوى بين بلدان الشمال والجنوب. فلا بد أن ندرك أن ازدياد الفقر والعوز سبب كامن في جذور أعمال العنف والصراع المسلح.

ومن هنا تظل مسائل التنمية في طبيعة شواغل جميع البلدان. واليوم، فإن الأداء الاقتصادي هو المعيار لتقييم قوة أي دولة في مجتمع الأمم. وهنا، للأسف، ما زالت افريقيا تقف على الهامش. والواقع أنه بالرغم من استئناف النمو الاقتصادي العالمي في وقت مبكر من العام الماضي بعد عدة سنوات من الانكماش، لا تزال الحالة الناتجة في افريقيا عن تهمة شواغل مصدر قلق بالغ.

إن الجهود التي تبذلها البلدان النامية في افريقيا على طريق الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي وتشجيع القطاع الخاص قد طمستها التقلبات في أسعار السلع والتكاليف المفرطة لخدمة الدين. وفي الوقت نفسه، فإن الاستثمار الأجنبي في القارة مازال ضعيفاً. ثم إن عبء الدين الذي يثقل كاهل افريقيا، مازال يتزايد باستمرار وهو يستهلك الآن ٢٥ في المائة من حصائل صادراتنا. والمأساة في هذه الحالة إنما تكمن في اقتران ذلك بعودة الكوارث الطبيعية الى الظهور وباستمرار انتشار أو تفاقم أمراض مثل الإيدز، والملاريا خاصة.

إن "خطة للتنمية" تسلم بحق البلدان النامية - ولا سيما أقل البلدان نمواً - في التنمية؛ ويجب أن تتخذ هذه الخطة وسيلة لإعادة توجيه أهداف وأولويات منظومة الأمم المتحدة نحو البرامج الاجتماعية والاقتصادية والأنشطة الرامية الى إزالة

الأول على جهد وطني متواصل، يتطلب تعبئة أكبر للمساعدات المتعددة الأطراف والمساعدات الثنائية. وبذلك تشتد الحاجة العاجلة الى أن تزود البلدان الغنية والصناعية الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بالموارد التي تحتاجها لكي تنفذ على نحو سليم مختلف الخطط وبرامج العمل التي اعتمدت منذ بداية التسعينات. وهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يشهد فيه القرن الحادي والعشرون انطلاقة اقتصادية واسعة النطاق ورخاء يشارك فيه الجميع.

وجمهورية مالي تلتزم، بلا تحفظ، بتعاون دولي أكثر انفتاحاً وقائماً على التضامن. أما استعدادنا للعمل من أجل التكامل الاقتصادي داخل افريقيا التي لا تستطيع معظم دولها بمفردها أن تحقق التنمية المستدامة والمتوازنة فهو استعداد أقوى وأشد. وعلى البلدان الافريقية أن تنفذ، من خلال التجمعات الإقليمية، سياسة اقتصادية قائمة على التكامل فيما يتعلق بانتاجها الوطني، وأن تحد من جميع أشكال التنافس التي تضر بها والتي تتسبب في مشكلة خطيرة هي مشكلة التدفق السلبي للموارد. وهذه الكيانات الاقتصادية التي تنشئها الدول المتكافلة يجب أن تحظى بكل الدعم اللازم من شركائها في التنمية.

إن الأمم المتحدة التي ولدت في أعقاب أكبر كارثة عرفتها البشرية اتخذت من بناء عالم جديد يقوم على القانون هدفاً لها. وبذلك وجدت آلية قوية في خدمة السلام والتضامن والتنمية. ولم يحدث من قبل أن أنتج العالم مثل هذه الترسانة الرائعة من النصوص والاتفاقيات والإعلانات وبرامج العمل التي ترمي جميعاً الى تعريف قواعد السلوك الدولي ومنع الحرب والصراع، وضمان التعايش السلمي وتعزيز التنمية. ومع الأمم المتحدة وكرد نوع جديد من الاخلاقيات الدولية. وكان على الدول التي انتصرت في الحرب العالمية الثانية، والتي تحتفظ بحق النقض الخطير واجب أخلاقي بتحقيق الدوام لهذا النوع من الاخلاقيات.

ومن سوء الحظ أن الأمم المتحدة التي تم تصورها من منظور علاقات القوة، نشأت ضعيفة بسبب التنافس فيما بين التكتلات والدول. ومن هنا، كان مجلس الأمن الذي مازال هو الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين، يعتريه الشلل أحياناً كثيرة في السعي الى تنفيذ ولايته الأساسية. وفي غضون نصف القرن هذا كادت

السكان، وانتاج المخدرات والاتجار بها واستعمالها، والبطالة والعنف والتفكك الاجتماعي ودور المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وإننا لعلنا اقتناع بأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي عقد بالقاهرة، كان إيذاناً ببدء عملية جديدة تتعلق باستراتيجية السكان والتنمية. وبالمثل، يرجى أن تساعد توصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن في آذار/مارس الماضي، على تخفيف محنة أكثر الفئات حرماناً. كما أن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، والذي انعقد في بيجين في الفترة من ٤ الى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ كان مبادرة ملموسة ومحمودة تستهدف إيلاء المراعاة الواجبة لدور المرأة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

ومالي، شأنها شأن معظم الدول الافريقية الأخرى، لا تزال بلداً فقيراً يواجه مشاكل كبرى - مشاكل هيكلية وذات صلة بظروفنا - تتعلق بالتنمية الاقتصادية. وتنفيذ برنامج عملنا للتسعينات مبني على استراتيجيات وضعت بأمانة على أساس الاتفاقات المبرمة مع مؤسسات بريتون وودز بشأن السياسات الاقتصادية والمالية لهذا العقد. والمبادئ التوجيهية الأساسية التي يسترشد بها بلدي، الى جانب أنها تنبع من إرادتنا الوطنية، تتفق تماماً مع استراتيجية التنمية المستدامة ومع برنامج الأمم المتحدة للتسعينات لأقل البلدان نمواً.

وجمهورية مالي تعمل بلا كلل من أجل استئناف الحوار المتعلق بتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية عن طريق المشاركة. وقد عبرنا عن ذلك في مالي بعقد موائد مستديرة مع شركائنا في التنمية، في القطاعات الأساسية من اقتصادنا الوطني.

وبالنسبة لسياسة السكان، تضمنت أنشطة بلدنا إنشاء آلية تنسيق مؤسسية غير مركزية لتنفيذ سياسة السكان في كل أنحاء البلد، والعمل في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلاوة على ذلك تم تكييف برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان الذي ينفذ في مالي، مع مضمون وسياسات برنامج العمل المعتمد في المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية.

ونحن في مالي نعتقد أن تنفيذ هذه البرامج والأنشطة المختلفة للأمم المتحدة المستندة في المحل

وبذلك يكون المجتمع الدولي قد نفذ عملا من أعمال العدالة والقانون بإعادة إقرار المؤسسات الجمهورية في هايتي وباسم القانون والعدالة أيضا تطالب مالي برفع الجزاءات الدولية المفروضة على ليبيا والعراق اللذين لا يبغي شعباهما شيئا سوى السعادة والرفاء والسلام. ذلك أن الإبقاء على هذه الجزاءات التي لا تؤثر إلا على الشعبين الليبي والعراقي يتعارض صراحة مع الأخلاقيات، ومع واجبنا بمساعدة هذين الشعبين وإظهار التضامن معهما.

ويمكن للقرن العشرين أن يعد في المستقبل قرنا للتقدم الكبير في جميع المجالات، قرنا أبدت فيه البشرية قدرتها المدهشة على الإبداع. ومن الرموز الهامة أنه خلال هذا القرن أكد المجتمع الدولي، قبل بضعة أشهر فقط، عزمه على أن يحظر إلى الأبد انتشار واستخدام الأسلحة النووية بتمديد اللانهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن رفض الأسلحة النووية يسجل عملية اختيار لا رجعة فيه من جانب شعوب العالم: اختيار السلم والتنمية.

ومن المدهش أن الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تفهم بعد الثقة غير العادية التي يبديها باقي المجتمع الدولي تجاهها بانضمام أغلبيته الساحقة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ وهذه الثقة تقتضي التحلي بالمسؤولية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. ويتعين على تلك الدول أن تواجه تحدي السلام بوضع نهاية تامة وفورية للتجارب الحقيقية والتجارب التي تجري بطريق المحاكات بالحاسوب وبتدمير ترساناتها النووية تدريجيا.

وإذ نقترّب من نهاية الألفية الثانية، فإننا نرى تقدما عالميا صوب الديمقراطية والحرية. وتشجع المنظمة في كل مكان السعي إلى العدالة وتعبير الشعوب عن رأيها بحرية. ومن أجل توطيد مكاسب هذا التقدم العظيم وإعطائه صفة الديمومة، لا بد أن تصاحبه عملية تحقيق الديمقراطية في العلاقات الدولية. ولكن للأسف لم تتحقق بعد هذه العملية. لقد وصف رئيس جمهورية مالي هذه الحالة كما يلي:

"إن أوجه عدم الإنصاف القائمة حاليا فيما بين الأفراد، وبين المجتمعات، وبين الدول، تشير، بما لا يدع مجالا للشك، مسألة العدالة المرتبطة على المستوى الوطني بالنظام والبادئ الأخلاقية ... إن العالم مكون من تفاوتات مستمرة

صراعات خطيرة عدة تؤدي إلى حرب عالمية ثالثة. وبينما عاش العالم حقبة لم يشهد فيها حربا عامة على الصعيد العالمي. أصيبت نفوس البشر بالإدواء من جراء توازن الرعب الذي فرضته الدول النووية.

وكان السياق السياسي الدولي الذي ساد منذ نهاية الثمانينات أرضا متزايدة الخصوبة لإنابات توافق آراء دولي على إنعاش الأمم المتحدة إنعاشا تشد إليه الحاجة، وعلى استعادة سلطتها في تنفيذ ولايتها الأساسية. ولا تزال ثمة حاجة عاجلة إلى إعادة تشكيل وتنشيط هياكل الأمم المتحدة لجعلها أكثر فعالية، وتمكينها من أن تتخذ قرارات أسرع وأكثر إنصافا وأن تكون أكثر قدرة على الرصد والاستجابة وفرض الجزاءات أينما وحيثما كان ذلك لازما لمصلحة المجتمع الدولي.

وتلك هي حقا رسالة الأمم المتحدة التي بنيت عليها عمليات حفظ السلام منذ عام ١٩٤٨. ومن واجب جميع الدول أن تزود هذه العمليات بالموارد البشرية والمادية الكافية، حتى لا يشك أحد في مصداقية المنظمة.

وهذه العمليات يتعين عليها أيضا، في أي مكان توزع فيه، أن تتصدى للهجمات الخطيرة التي تتعرض لها حقوق الإنسان وحقوق الشعوب. وفي هذا الصدد، تستحق الحالة المأساوية في البوسنة والهرسك الاهتمام التام من الجمعية العامة ووفقا لقرارات الأمم المتحدة، يتعين على المجتمع الدولي أن يستعيد للشعب البوسني سيادته، والسلامة الإقليمية لجمهوريةته. ووفد مالي الذي يؤيد أيضا القرارات ذات الصلة الصادرة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، يرى ضرورة التصدي بعزيمة ثابتة للتحدي الذي يواجهه المجتمع الدولي في هذه الجمهورية اليوغوسلافية السابقة لمنعه من أن يصبح سابقة خطيرة في العلاقات الدولية.

إن العالم الذي يحكمه القانون يجب أن توازنه مثل عالم يقوم على العدل. والحاجة إلى تقديم المساعدة التي كثيرا ما تحتج بها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، تحول مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة إلى مسألة نسبية حينما يلمس المجتمع الدولي في تلك الدولة انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب.

ولا يفوتني أيضا أن أنقل الى الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، امتنان حكومتني على جهوده الحثيثة من أجل إحلال السلام خلال فترة توضع فيها مهاراته الدبلوماسية البارزة موضع اختبار صعب.

كل هيئة تنزع الى تشكيل حياتها، وقد لا يكون ذلك دائما على غرار النماذج السابقة. ولهذا، مهما أبدى القائمون على تنفيذ أحكام وثيقة تأسيسية من احترام لهذه الوثيقة، فإنهم لا يستطيعون منع المنظمة المعنية من أن تتجاوز الى حد ما الرغبات الأصلية لمؤسسيها. وعلاوة على ذلك، كلما ازداد قدم الوثيقة التأسيسية ازدادت التباينات بين المفهوم الأصلي وعمل المؤسسة وممارساتها. وبالطبع، فإن التغييرات الكبيرة التي طرأت والآمال الجديدة المعلقة على نهاية القرن لا يمكن إلا أن تكشف هذه الظاهرة.

وكان من المستحيل على الأمم المتحدة أن تفلت من هذه النزعة، خاصة عندما تملئها الظروف. لقد مر نصف قرن على إنشاء الأمم المتحدة؛ وما كان لأحد من مؤسسيها أن يتوقع التغييرات الهائلة المذهلة التي حدثت منذ مؤتمر سان فرانسيسكو. ولا بد لنا أن نتذكر أن الميثاق، بوصفه صكا دستوريا قانونيا، يحتاج الى تفسير معاصر هادف بغية فهمه بصورة صحيحة.

وفيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية للمنظمة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، لم يكن ليتصور في عام ١٩٤٥ أنها يمكن أن تبلغ نطاقها الحالي إلا القليلون. وما كان ليخطر على بال أحد أن الفقرة ٧ من المادة الثانية من الميثاق ستسمح للمنظمة بأن تصبح المدافع المشروع عن احترام حقوق الانسان في العالم أجمع.

إننا لنثني ثناء واجبا على المهارة الخارقة التي أظهرها ممثلو الدول الأعضاء بابتكارهم صيفا تفاوضية استطاعت أن تنتزع مما كان يبدو إخفاقا وشيكا اتفاقات عالمية ذات أهمية كبرى - اتفاقات يزيد من متانتها أنه قد تم الوصول اليها من خلال توافق متوازن في الآراء.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بيرثوم (موريشيوس)

تسبب الصراع والعنف. ولا بد لنا جميعا أن نفهم الخطر الذي نتعرض له بإحجامنا عن إعادة تنظيم الهياكل الحالية غير المؤاتية لمن هم غير ميسوري الحال والتي تخدم مصالح من هم أقوى. إننا بحاجة الى عالم أكثر تضامنا؛ وأقل أنانية، وأكثر إنسانية.

ومن المحزن، بالفعل، أن نلاحظ أن العلاقات الدولية لا تزال تنظم من منطلق تقسيم العالم الى مناطق للنفوذ ومناطق للمصالح، ولو أن التغييرات السياسية والاقتصادية الجديدة في البلدان النامية تتطلب من شركائنا في التنمية، وخاصة البلدان الصناعية، اتباع سلوك جديد. ويتضح بازدياد أن التعاون الدولي تغذيه، إجمالا، المعايير الاقتصادية وحدها، بما يضر بقيم التضامن والعدالة. ومع ذلك فإن التحديات التي تواجه البشرية تحديات مشتركة. وهي تشمل التدهور البيئي، والتلوث، والنفايات السامة، والمرض، والجوع، والفقر، وسوء التغذية. إن توازن هذا الكوكب وبقاء البشرية مرتهنان بالحلول الجماعية التي نجدها لهذه المشاكل الخطيرة.

ولا يمكن المغالاة في القول بأن العلاقات الدولية القائمة على التضامن والإنصاف والعدالة هي وحدها التي تمكننا من مواجهة التحدي؛ وهذا أمر في متناولنا. إن صيانة السلم في الألفية القادمة ستترهن بقدرة المجتمع الدولي على تعزيز التنمية للجميع. ولهذا، من الملح استعادة قيم التضامن والعدالة والديمقراطية في العلاقات الدولية من أجل إنقاذ الأجيال القادمة.

الرئيس بالنياية (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير العلاقات الخارجية لغواتيمالا، سعادة السيد اليخاندرو مالدونادو أغويري.

السيد مالدونادو أغويري (غواتيمالا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إنه لمن دواعي سرور وفدي أن يؤدي واجب الترحيب بانتخاب السيد ديوغو فريetas دو أمارال رئيسا للجمعية العامة في هذه الدورة المهيبة بوجه خاص. فهو سيتولى رئاسة دورة ستستمر لأول مرة الى بيانات من جميع قادة العالم تقريبا. ونحن على قناعة بأن خبرته ستضمن نجاح عملنا.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للسفير أمارا إيسي على ما أبداه من قدرة وفعالية فائقتين في ادارة أعمال الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين.

إن أي غواتيمالي لا يستطيع أن يسمع أو ينطق اللفظة التي تعتبر صميم هذه المنظمة ألا وهي "السلام" دون أن يستحضر في ذهنه أهم مشكلة تقلق بلدي. فبسبب الصراع بين الأشقاء الذي دفعت إليه الى حد كبير الحرب الباردة الغربية علينا، ذاك الصراع الذي دام لأكثر من ثلاثين سنة وألحق الضرر بألوف الأسر وعرض الديمقراطية للخطر وأطلق العنان لانتهاكات حقوق الانسان من جانب أطراف الصراع، أصبحت أعز رغبة تحددو شعب غواتيمالا هي المصالحة والسلام المستتب والدائم. وإذا كانت هذه النتيجة لم تتحقق حتى الآن، فليس السبب في ذلك أي افتقار الى الجهد أو الصبر أو التسامح الكبير من جانب الحكومة الديمقراطية، وكما هو معروف، من جانب المجتمع الدولي الذي يعمل على الأغلب عن طريق فريق الأصدقاء أو الأمم المتحدة، وخاصة الأمين العام.

وتشكر حكومة غواتيمالا جميع الذين أسهموا في عمل الآليات المنشأة للمساعدة على تعزيز هدفنا الوطني في السلام والمصالحة والتنمية وخاصة الأمين العام، ووحدة غواتيمالا التابعة لإدارة الشؤون السياسية، ووسيط الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة للتحقق من حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الاتفاق الشامل لحقوق الانسان في غواتيمالا. ونعبر عن الشكر أيضا للحكومات الست التي تشكل مجموعة أصدقاء عملية السلام في غواتيمالا على إسهامها القيم في هذا العمل الشاق الدؤوب.

إن حكومة غواتيمالا لا تدخر أي جهد من أجل تحقيق أمنية امتنا بأسرها في وضع حد للصراع الداخلي المسلح. وفي مجال حقوق الانسان، تواجه حكومة الرئيس راميرو دي ليون كاربو الحالة الناشئة عن المواجهة المسلحة التي عصفت ببلدنا لمدة ثلاثة عقود، لذلك فإن المهام التي نواجهها في هذا الميدان ترتبط ارتباطا وثيقا ببناء السلام. وقد حدا هذا بالرئيس دي ليون كاربو الى التوقيع على الاتفاق الشامل لحقوق الانسان في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤، الذي أعاد بمقتضاه تأكيد التزامه بالمبادئ والأعراف الرامية الى ضمان وحماية الاحترام الكامل لحقوق الانسان من جانب الأطراف، وأكد إرادته السياسية في ضمان احترام تلك المبادئ والأعراف.

ونتيجة لذلك الاتفاق أنشئت في بلدنا بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حقوق الإنسان ومن الامتثال

وحتى وإن كنا نتحفظ أحيانا على طرائق معينة في أداء المنظمة، فإن حكومتنا تشني على القدرة الكبيرة التي أبدتها منظومة الأمم المتحدة في التكيف مع الظروف من أجل معالجة المشاكل بهدوء وواقعية. ولئن كنا نبدي إعجابنا بهذه المحاسن الجديرة بالتقدير، وهي القدرة على التكيف والبراغماتية المثمرة والقدرة على التغلب على عقبات سياسية كبيرة، فإن إعجابنا هذا لا ينبغي أن يعمينا عن الحاجة الى الإصلاح، وهي حاجة بدأنا فعلا في قبولها بشجاعة. وهذا الإصلاح من شأنه أن يمكننا من إزالة مواطن الضعف والقصور في المنظمة وجعلها أكثر كفاءة وديمقراطية حتى يتسنى لها مقاومة الممارسات الانفرادية التي يمكن أن تضغى عليها.

ومن بين الظواهر التي تستوقف النظر في هذا العالم الذي نعيش فيه التباينات والتناقضات التي تكاد لا تصدق. وعلى الرغم من أن الكلام عنها يتردد كثيرا هنا في هذا المحفل، لا يمكن السكوت على كون ثروة السكان في حفنة قليلة من البلدان تتناقض مع الفقر والصعوبات الكبيرة التي يعاني منها ثلاثة أرباع سكان الأرض الذين تمنعهم من المنافسة في السوق الدولية، حتى بسلعهم الأساسية، القيود الإدارية والإعانات والسياسات التمييزية. وهناك مناطق نجد فيها أن آلات العامل العادية هي أكثر منتجات التكنولوجيا الحديثة تقدما. وهناك مناطق أخرى يمكننا أن نساfer فيها لمسافات شاسعة دون أن نرى أي تكنولوجيا أكثر تقدما من تلك المستخدمة في عصر الكتاب المقدس. ولا حاجة الى الكلام عن التناقض بين الفقر المدقع الذي تعيش فيه أعداد كبيرة من الناس والأموال الهائلة التي تنفق على الأسلحة. وبالنسبة للديمقراطية وحقوق الإنسان ندرك الوعي العالمي المتزايد بهذين المثلين العالبيين - لكننا نشاطر الشواغل حول النسبية التي يطبقان بها وطريقة استخدامهما لممارسة الضغوط السياسية وحتى لتبادل مجالات النفوذ.

ولا شك في أنه سيكون من الضروري التغلب على هذه التناقضات. ونحن على ثقة بأنه إذا تحقق هذا الهدف، ولو جزئيا، فسيعود الفضل الى حد كبير الى الأمم المتحدة التي تعتبر، حسب نص المادة ١ من الميثاق

"مرجعا لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك ... الغايات المشتركة".

مؤتمر القمة الأيبيري - الأمريكي الذي سيعقد في باريلوش، الأرجنتين، ومؤتمر قمة بلدان عدم الانحياز الذي سيعقد في كارتاخينا، كولومبيا. وسنحضر اجتماع توكستلا الثاني الذي سيعقد قريباً والمبادرات التي ستجري بين بلدان أمريكا الوسطى وبلدان ومجموعات إقليمية أخرى.

وحضرنا مؤخراً المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة حيث أيد وفد بلدي التوصيات التي تعزز النهوض المادي والمعنوي بالمرأة تمشياً مع المفاهيم الأخلاقية التي تحترم المرأة وتوفر لها الكرامة والمشاركة مع حقها في المساواة الكاملة.

وجاء إسهامنا في الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة من أجل إعادة التأهيل الديمقراطي لهايتي على شكل فرقة من الاختصاصيين العسكريين في العمليات السلمية.

وهذا هو الوقت المناسب للإشارة إلى إسهام غواتيمالا في مبادرتين هامتين للجمعية العامة فيما يتعلق بتطوير عدد من المبادئ القانونية المنصوص عليها في الميثاق، والمبادرتان هما إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وهو إعلان معروف اعتمدته الجمعية بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لدخول الميثاق حيز التنفيذ، وقام بلدي بعرضه نيابة عن الـ ٤١ بلداً التي قدمته؛ ورمى إسهامنا الثاني إلى تعزيز استخدام التوفيق باعتباره إحدى الوسائل لتسوية المنازعات بين الدول بصورة سلمية وفقاً لما تنص عليه المادة ٢٢ من الميثاق. وقدمت غواتيمالا إلى الجمعية العامة في عام ١٩٩٠ الصيغة الأولى لهذه القواعد المقترحة. وأيدت اللجنة المخصصة للميثاق في دورتها لعام ١٩٩٥ الصيغة النهائية للقواعد المقترحة بتوافق الآراء، وأوصت بأن تعمل الجمعية العامة على أن تحيط الدول علماً بها.

وتمشياً مع ولائنا للقانون، واقتناعاً راسخاً منا بفوائد السلام وبأهمية التعاون المتبادل، تعطي غواتيمالا الأولوية للتسوية السلمية للمنازعات. لذلك يأمل بلدي، فيما يتعلق بالنزاع الإقليمي مع بليز، أن يتحقق حل حاسم من خلال إجراء حوار يكون أكثر واقعية، وبناء، وذا نظرة مستقبلية، دون أن يكون مقيداً بأية حدود غير مبدأى حسن النية وكرامة الأطراف.

للتزامات الاتفاق الشامل لحقوق الإنسان في غواتيمالا. وقد منحت كل التسهيلات والضمانات لممارسة أنشطتها على أراضيها. وقد صادف تنفيذ بعض توصيات البعثة صعوبات بسبب القيود المؤسسية؛ ونحن نسعى سعياً حثيثاً لحلها، على الرغم من أنه ينبغي الاعتراف بأن بعض النصوص لا تتيح الحافز الكافي لضمان الامتثال بها جميعاً في الأمد القصير.

كذلك يعمل في بلدي مستشار لحقوق الإنسان، وكان يشغل هذا المنصب فيما مضى الرئيس دي ليون كاربيو. ويحتفظ هذا المكتب بمكانته داخل البلاد ومصادقته الدولية ويحسنهما. وتبذل اللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان جهوداً أكبر لكفالة الامتثال الواجب بالتوصيات. وكتعبير عن الإرادة السياسية لحكومتنا، توجد أيضاً آليات وقائية لتفادي انتهاكات حقوق الإنسان.

انتقل الآن إلى عملية التكامل في أمريكا الوسطى، التي أسفرت عن التوقيع على بروتوكول تيغوسيغالبا لميثاق منظمة الدول الأمريكية. وما فتئت منظومة التكامل لأمريكا الوسطى (سيكا)، التي أنشئت لتكون منظمة حكومية دولية، تعمل بنجاح منذ بداية عام ١٩٩٣ بهدف تعزيز التكامل في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

ونظراً لأهمية منظومة التكامل لأمريكا الوسطى، التي تتناول تقريباً جميع مجالات أنشطة حكومات دولها الأعضاء وتغطي منطقة متجاورة تبلغ مساحتها زهاء ٤٢٥ ٠٠٠ كيلومتر مربع ويسكنها حوالي ٣٠ مليون نسمة - تأمل غواتيمالا أن توافق الجمعية العامة على الطلب المقدم منها وسائر الدول الأعضاء في المنظومة وبما بمنح المنظومة مركز المراقب في الجمعية العامة.

وقد أنشأت منطقة أمريكا الوسطى التحالف من أجل التنمية المستدامة بغية تعزيز التكامل القائم على الديمقراطية، وتحسين نوعية الحياة، واحترام الأرض وتطوير حيويتها وتنوعها، والطبيعة المتعددة الثقافات والمتعددة الإثنيات لبرزخنا. وأيدنا إنشاء رابطة دول منطقة البحر الكاريبي، ونشارك في منظمة التجارة العالمية؛ ونحن نرى أن هذه المحافل هي المحافل المناسبة لتعزيز القيم التي تثري المجتمع وتعزز القواعد العادلة للتجارة. وسنحضر لأسباب مشابهة

وإننا مقتنعون بأنه ما لم يحترم المبدأ الأساسي للعالمية احتراماً كاملاً، ستكون منظمتنا غير قادرة على تحقيق مقاصدها على وجه تام. لذلك نحث على النظر في وضع جمهورية الصين في تايوان حتى يكون لهذا البلد محفل لمناقشة مستقبله سلمياً مع أشقائه التاريخيين.

والآن، بعد خمسين سنة من قيام ساسة ما بعد الحرب بوضع خطة لإنشاء منظمة عالمية عازمة على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب والفقر والجهل، يجب أن نكون متفائلين في تقييمنا للنتائج، لأنهم أنقذوا العالم من الضرر الذي لا يمكن إصلاحه والناجم عن اشتعال أوار حرب شاملة. ولئن صح أن الحرب الباردة سببت في بعض الأحيان اندلاع صراعات محلية مسلحة شجعها التنافس بين الدولتين العظميين المتضادتين واللتين بدا حينئذ عدم امكانية اصلاح ذات البين بينهما، فإننا نحيا اليوم في مناخ أكثر هدوءاً فيما يتعلق بالأمن العسكري. ولكن ذلك الجو أقل أمناً فيما يتعلق بالتعاون من أجل التنمية، لأن قواعد النظام الاقتصادي تتفاضى في بعض الأحيان عن أن الضعف الاقتصادي ليس مسألة داخلية للدول فحسب، وإنما هو أيضاً مسؤولية تقع على عاتق أولئك الذين توصلوا إلى تحقيق مستوى رفيع من العيش، وعليهم واجب نقل الموارد والتكنولوجيا من أجل العدالة على نطاق عالمي.

ونختم كلامنا بالعبارة المشهورة جداً التي قالها قداسة البابا يوحنا بولس الثاني، والتي ندعو الأعضاء إلى أن يفكروا فيها ملياً وهي: "إن الاسم الجديد للسلم هو التنمية".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى آخر المتحدثين في المناقشة العامة في هذه الجلسة. وأدعو الآن الممثلين الراغبين في التحدث ممارسة لحقهم في الرد إلى أن يطلبوا الكلمة.

واسمحوا لي أن أذكر السادة الأعضاء بأنه وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ تحدد مدة الكلمتين اللتين يدلى بهما ممارسة لحق الرد بعشر دقائق للكلمة الأولى وبخمس دقائق للكلمة الثانية، وتلقيهما الوفود من مقاعدها.

السيد غومرسال (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي الرد بإيجاز على ملاحظات وزير خارجية الأرجنتين فيما يتعلق بجزر فوكلاند.

وتشعر غواتيمالا بسرور بالغ إزاء تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، وإزاء التوصل إلى ذلك من خلال قرار تاريخي حقا وبدون تصويت. وإلى جانب ارتياحنا لتمديد المعاهدة لأجل غير مسمى، نشعر أيضاً بالفخر لأن أمريكا اللاتينية هي أقل المناطق تسلحاً في العالم، وهي بفضل معاهدة تلاتيلولكو، المنطقة الوحيدة التي أصبحت منطقة خالية من الأسلحة النووية إلى الأبد. ونحن نأسف لاستئناف التجارب النووية، ونحث بالتالي على اعتماد مبادرات جديدة لوضع نظام عالمي جديد يزيل الأسلحة النووية، وتشرف على الأمن فيه مؤسسات دولية تعزز قوة القانون. لهذا السبب فإن وفد بلدي من بين مقدمي مشروع قرار ستقوم بعرضه على الجمعية العامة الدول الأطراف في معاهدة تلاتيلولكو ومعاهدة راروتونغا والموقعون عليهما.

ولقد مرت غواتيمالا بتجربة مأساوية ومؤلمة تتمثل في قيام مجموعات خارجة عن القانون بزرع الألغام، ونحن ندين بشدة استعمال الألغام، ونؤيد جميع المقترحات الرامية إلى منعها.

ونلاحظ مع الارتياح أن عملية السلام في الشرق الأوسط تمضي قدماً. ويحدو غواتيمالا الأمل في أن تسود الحكمة التي ستمكن، بعد عقود عديدة من الصراع والعنف، من إحلال السلام إلى الأبد في أرض لها أهمية بالغة بالنسبة لثلاثة أديان كبرى.

وتشعر غواتيمالا بالسرور إزاء تزايد اللجوء إلى محكمة العدل الدولية الآن أكثر من أي وقت مضى. ونشعر أيضاً بالسرور إزاء اتساع النطاق الجغرافي للقضايا المعروضة على ما يمكن أن يطلق عليه بحق المحكمة العالمية. وإذ يذكر بلدي بالسابقة المتمثلة في إنشاء المحكمة الدولية لأمريكا الوسطى التي يجري العمل الآن لاعادتها إلى حيز الوجود، فإنه سيتقدم بترشيح قاض غواتيمالي ذي خبرة ليشغل مقعداً في محكمة العدل الدولية؛ ونحن على اقتناع بأنه يمكن أن يسهم إسهاماً هاماً للغاية في عمل المحكمة.

وقد شاركت غواتيمالا باهتمام بالغ وآمال كبيرة في أعمال مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بعد تدقيق النظر في البنود المدرجة في جدول أعماله، وألقى الرئيس دو ليون كاربيو خطاباً أمام مؤتمر القمة.

لقد أورد وزير خارجية باكستان عن غير قصد في هجومه الطويل على الهند جملة واحدة صحيحة على الإطلاق: إن الهند هي فعلا التي عرضت قضية كشمير على مجلس الأمن. ولقد طلبنا إلى المجلس أن يتخذ موقفا ضد الاعتداء على أراض هندية. وأوضحت قرارات المجلس بجلاء أن على القوات الباكستانية أن تنسحب من الأراضي التي احتلتها بالقوة في جامو وكشمير قبل أن يتسنى اتخاذ أي خطوات أخرى. وإلى هذا اليوم لم يحدث ذلك. والقوات المحتلة في جامو وكشمير هي حسب قرارات مجلس الأمن قوات باكستان.

وفي جامو وكشمير مارس السكان حقهم في تقرير المصير في عام ١٩٤٧ وكما يحدث في أي من الديمقراطيات اختاروا حكومتهم في انتخابات متعاقبة، جنبا إلى جنب مع بقية المناطق الانتخابية الهندية. وكما يحدث في أي من الديمقراطيات فإن الذين يمثلون الناس هم وحدهم الذين يستطيعون التفاوض نيابة عنهم. ولذا نرى أن الخطوة الأولى في جامو وكشمير هي عقد انتخابات جديدة يمكن أن يشترك فيها فرد مؤهل حسب الدستور الهندي. وستحدد هذه الانتخابات من يمثل شعب كشمير ورغباته حق التمثيل. أما الآن فإن من يدعي الحديث نيابة عن جامو وكشمير هم الذين عينوا أنفسهم ولا تنبثق سلطتهم عن رغبات أعرب عنها جميع الناس بحرية وإنما عن براميل البارود التي تزودهم بها حكومة باكستان. ولذا من المفهوم تماما ألا تكون باكستان مستعدة لأن يثار موضوع من تبسط عليهم حمايتها ومن ثم فقد فعلت كل ما تستطيع لتعطيل العملية الديمقراطية في جامو وكشمير.

وبدلا من هذا فالأرهاب الذي ترعاه باكستان والذي أطلقت له العنان في جامو وكشمير قبل ست سنوات قد أخذ أبعادا جديدة متطرفة. فقد أحرق المرتزق ماست غول المعبد المقام في شرار الشريف، واعترف بذلك وعاد إلى باكستان لتحتفي به وسائل الاعلام الباكستانية وتليفزيون باكستان الحكومي وتقنوه بجرائمه.

واليوم يدعي وزير خارجية باكستان بدهاء أن تركيز القوات على الحدود يجعل من المتعذر على المقاتلين التسرب من باكستان. ويتبين من عودة ماست غول إلى باكستان بعد احراق المعبد السهولة

يرحب وفدي بلهجة وزير الخارجية بشأن زيادة التعاون المتزايد بين المملكة المتحدة والأرجنتين الذي يميز علاقتنا الثنائية.

أما عن مسألة جزر فوكلاند فإننا كما قال وزير خارجيتنا، دوغلاس هيرد، أمام الجمعية في العام الماضي، لا نشك في سيادة بريطانيا على جزر فوكلاند وغيرها من التوايح البريطانية في جنوب المحيط الأطلسي، وهي سيادة تقوم على أسس تاريخية راسخة وعلى حق سكان جزر فوكلاند الثابت في تقرير المصير، وهو الحق الذي مارسوه في مناسبات متكررة في انتخابات ديمقراطية.

يجب علينا أن نهتم برغبات الشعب المعني. فقد أعرب الممثلون المنتخبون لسكان الجزر والذين زاروا الأمم المتحدة للمداولة في لجنة الأربعة والعشرين في تموز/يوليه الماضي، بصورة واضحة، عن رأيهم بأن مطالبة الأرجنتين بجزر فوكلاند لا مبرر لها وينبغي صرف النظر عنها. والوزير يشير إلى احترام سكان الجزر؛ فنحن ينبغي أن نحترم حقهم في تقرير مستقبلهم.

بيد أن الأرجنتين وبريطانيا موفقتان الآن في التعاون على أساس الاتفاقات التي توصلنا إليها في مدريد في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٠. وقد وقعنا اليوم اتفاقا هاما بشأن التعاون في الأنشطة البحرية في جنوب غرب المحيط الأطلسي وهو ينص بجلاء على أنه لن يؤثر على موقف أي من الجانبين من قضية السيادة.

وتأمل حكومتي مخلصا أن يعزز ويطور التقدم المحرز إلى الآن لخير اقليم جنوب الأطلسي بأسره. وهذا يمثل في رأي حكومتي أنسب السبل لضمان مستقبل مشرق وسلمي لجميع السكان المعنيين.

السيد سوري (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
لقد ألقى كلمة غير عادية هذا اليوم موجهة ضد بلدي، استخدمت فيها ألفاظ جارحة واشتملت في مجموعها على أكاذيب. وعادة لم تكن سنرى أن ثمة ضرورة لتكريمها بالرد عليها. غير أن الكلمة كانت لوزير خارجية باكستان وبالتالي فمن الضروري أن نضع الأمور في نصابها.

المجاهدين الأفغان وتحول في التسعينات عندما جف هذا المصدر إلى العالم طالبا مزيدا من السلاح. وبمقتضى تعديل أخير من الكونغرس الأمريكي ستحصل باكستان على أسلحة قيمتها عدة مئات من ملايين الدولارات تضاف إلى مخزونها من الأسلحة. وقد حصلت باكستان على القذائف منذ عدة سنوات وهي تدعي أنها باقية محبوسة في صناديقها - تماما كشعبها.

إن تركيز الهند ينصب على تنمية شعبها اقتصاديا واجتماعيا. ونحن ندرك ضرورة أن تكون هذه أولى أولوياتنا. ونرى أنه لو كانت حكومة باكستان تؤمن بهذا الهدف فإن العمل المشترك من أجل سلام المنطقة يصبح ممكنا. ولو اتفقنا على هذه الأهداف لن يكون هناك داع لوجود أي طرف ثالث يقنعنا بأن نلتزم حسن الجوار.

ويتحدث وزير خارجية باكستان عن قرارات مجلس الأمن بشأن كشمير على أنها قرارات مقدسة. وفي كلمته ذاتها يتحدث عن البوسنة والهرسك فيصف حظر الأسلحة على البوسنة وهو المفروض وفقا لقرار من مجلس الأمن بأنه غير شرعي. ولا يمكننا اعتبار قرارات مجلس الأمن مقدسة إلا عندما تروق باكستان.

والصعوبات التي مرت بنا في علاقتنا بباكستان ليست فريدة. لقد قدمت حكومة أفغانستان شكوى رسمية إلى الأمين العام برسالة مؤرخة في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ بشأن التدخلات العسكرية الباكستانية في ذلك البلد، بالتأمر مع مجموعات المرتزقة التي نظمها باكستان ومولتها ودربتها. وتدعي حكومة باكستان التي دأبت على الكذب، أنها متبرئة منها. إن طالبان في أفغانستان والفران في جامو وكشمير كلاهما من صنع حكومة باكستان.

وبعد أن أتقنت باكستان في جامو وكشمير وفي أفغانستان فن الإرهاب الذي ترعاه الدولة، تشن الآن حملتها الإرهابية على شعبها نفسه. فكراتشي تشتعل فيها النيران لأن حكومة باكستان تمارس مع شعبها وحشية يعرفها جيدا ضحايا الإرهاب الباكستاني في كشمير. وهذا، بطبيعة الحال، تقليد باكستاني طويل العهد. ففي عام ١٩٧١ أطلقت القوات الباكستانية العنان للإرهاب الحكومي في منطقة كانت في ذلك الوقت جزءا من بلدها أدى إلى قتل ٣ ملايين نسمة،

التي تهرب بها باكستان الأسلحة والارهابيين لمواصلة العنف في جامو وكشمير.

وتدعي حكومة باكستان أنها لا تقدم سوى الدعم المعنوي للكشميريين وهذا الدعم المعنوي من باكستان قد أزهق بالفعل أرواح ٢٠ ٠٠٠ كشميري. أما الأسلحة التي استعادتها قوات الأمن التابعة لنا من جامو وكشمير فليست إلا نسبة ضئيلة مما أرسلته باكستان ولكنها تكفي لتجهيز أربع فرق من المشاة. فإذا كان هذا هو الدعم المعنوي فإننا نشعر بالقشعريرة لمجرد التفكير فيما لو قدمت باكستان الدعم غير المعنوي.

ورغم هذه الاستفزازات ليس لدى الهند بالتأكيد أي مصلحة في أعمال عدائية مع باكستان. يتحدث وزير خارجية باكستان عن تهديدات بالحرب صادرة من نيودلهي. وهذا محض خيال. فقد أكدت حكومة الهند مرارا وعلى أعلى المستويات وفي المناقشات الثنائية أن الهند لا تريد شيئا غير العلاقات السلمية مع باكستان. وقد رفضت حكومة باكستان الاستجابة لذلك. ومع هذا فرغم ما يصيبنا من إحباط لعدم رغبة باكستان في تطبيع العلاقات أو إجراء محادثات ثنائية، لاحظنا أن قادتها العسكريين الذين يظلون أكثر الأقسام نفوذا في قيادتها قد أعربوا مرارا عن أنهم لا يتوقعون أي نزاع.

ليس هناك تهديد بالحرب في منطقتنا وبالتأكيد ليس من الهند. وجنودنا في مواقع مسالمة. وهم منتشرون في جامو وكشمير للدفاع عن المدنيين الأبرياء في الولاية ضد عمليات النهب التي يقوم بها الارهابيون.

وبأسلوب مذهل يدعي وزير خارجية باكستان الربط بين الهند وجماعة الفاران التي أخذت عدة سياح غربيين رهائن وقتلت أحدهم بوحشية. والمسلم به من جميع الحكومات التي طالتها هذه الحادثة الأخيرة غير المقبولة أن الفاران جبهة لحركة الأنصار وهي منظمة إرهابية مقرها باكستان التي تمولها وتعمل لحساب باكستان. وصلة الفاران المباشرة بباكستان يؤكد أنها أنهم يطالبون بالافراج عن ثلاثة من الارهابيين الباكستانيين من قبضة الهند.

وتتباكى باكستان على سباق للتسلح. وهذه سخريه منشؤها بلد نقل الأسلحة في الثمانينات إلى

هذا البرنامج سيسمح لفرنسا أن تصبح داعية لإبرام معاهدة لحظر التجارب النووية نصها مرض للغاية وشديد الإلزام إلى أقصى حد.

السيد باسابي (الأرجنتين): (ترجمة شفوية عن الإسبانية): ممارسة لحق الرد، تود جمهورية الأرجنتين، بعد سماع تعليقات وفد المملكة المتحدة، أن تؤكد وجهات النظر التي أعرب عنها السيد دي تيلا وزير خارجيتنا في البيان الذي أدلى به في الجلسة العامة هذا الصباح.

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا لبيان ممثل الهند وادعاءاته الباطلة تماما والتي لا أساس لها ضد باكستان. وأود أن نختبر النقاط التي تعرض لها، بدءا بالإشارة إلى كشمير بصفتها جزءا لا يتجزأ من الهند.

الحقيقة التي لا خلاف عليها هي أن جامو وكشمير ليست جزءا من الهند. فكشمير أرض متنازع عليها، وقد اعترفت الأمم المتحدة بذلك طوال السنوات الـ ٤٧ الماضية. وتؤيد ذلك قرارات مجلس الأمن وخراطم الأمم المتحدة والوثائق الرسمية للأمم المتحدة. وتقرر قرارات مجلس الأمن بجلاء أن الوضع النهائي لولاية جامو وكشمير سيتقرر وفقا لرغبة الشعب التي يعرب عنها من خلال الطريقة الديمقراطية لإجراء استفتاء حر محايد تحت رعاية الأمم المتحدة.

ولا تزال كشمير مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن. ويؤكد التقرير السنوي للأمين العام عن أعمال المنظمة وجوب حل نزاع جامو وكشمير. وكانت أقدم عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام، وهي فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان، قد احتلت موقعها على خط المراقبة منذ عام ١٩٤٩. وهناك سجل للقيادة الهندية نفسها تقبل فيه الطابع النزاعي لجامو وكشمير. وقد قال البانديت جواهرلال نهرو، أول رئيس وزراء للهند، أن الهند تركت مسألة الحل النهائي لشعب كشمير وأنها صممت على التمسك بذلك القرار.

إن الادعاء بأن باكستان كانت مسؤولة إلى حد ما عن عدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن ولجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان كذب ولا أساس له من الصحة.

وهذا مستوى من الإفناء والإبادة الجماعية تسهل مقارنته بما كان يصدر عن الفاشية.

وأود أن أوضح نقطة واحدة توضيحا تاما. لا شيء يمكن أن تقوله باكستان أو تفعله، سواء كان ذلك عنفا أو غضبا أو كذبا يكرر للمرة الألف، سيغير من حقيقة أن جامو وكشمير جزء لا يتجزأ من الهند، وستظل كذلك. وستبذل حكومة الهند كل ما في وسعها للدفاع عن حقوق شعب جامو وكشمير في العيش في السلام والأمن الذي يتمتع بهما المواطنون الهنود الآخرون.

وتأمل حكومة الهند أن تدلل حكومة باكستان على إخلاصها في البحث عن حل سلمي من خلال تجنب رعايتها للإرهاب عبر خط المراقبة في جامو وكشمير، والعودة إلى مائدة المفاوضات لإجراء حوار مفيد، استجابة لما حث عليه الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة.

وكما قلت في بداية حديثي، لقد فرض علينا الإدلاء بهذا البيان الذي أدلى به ممارسة لحق الرد. ولما كان معين باكستان من القذع والكذب لا ينضب، فالنتيجة المحتومة هي أن يستمر التدفق. ونحن لا ننوي أن نضيع وقت الجمعية بالاستجابة للمزيد من التحرشات.

السيد لادسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ذكرت بعض الوفود مرة أخرى اليوم مسألة التجارب النووية. واستعمل وفدان منها تعبيرات انتقادية للغاية، بلغت حد إدانة أعمال قامت بها فرنسا والصين.

وفرنسا تحتج على هذه الأحكام وهي أحكام لا تتمشى مع التقييم الموضوعي المبني على الحقائق. وأود في هذا الصدد أن أذكر مرة أخرى أن إتمام فرنسا للبرنامج الحالي يجب أن ينظر إليه في مضمونه الصحيح، وهو أنه إتمام لسلسلة من التجارب، لا تتجاوز الثماني على الأكثر، ستتم قبل نهاية شهر أيار/مايو ١٩٩٦. ولا يزال هدفنا إبرام معاهدة هامة فعلا ابتداء من العام القادم تحظر أية تجارب للأسلحة النووية أو أية تفجيرات نووية أخرى.

وأكرر أن إتمام برنامجنا للتجارب لا يعود بالضرر على البيئة ويتمشى مع القانون ومع الالتزامات التي قطعتها فرنسا على نفسها. وضبط النفس إلى أقصى حد لا يعنى الحظر بأي حال من الأحوال. وأخيرا، فإن

الخارجية والاحتلال الأجنبي في سبيل تحريرها الوطني.

إن ادعاءات الهند بتشجيع باكستان للإرهاب عبر الحدود ادعاءات باطلة بكل جلاء. فباكستان تدين الإرهاب بكل صوره وأشكاله.

ومنذ عام ١٩٩٠ ما فتئت باكستان تقترح مرارا وتكرارا وضع مراقبين دوليين محايدين على طول خط المراقبة. وفي العام الماضي، اقترح وزير خارجية باكستان على رئيس مجلس الأمن توسيع نطاق مهمة فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان على جانبي خط المراقبة. وقد رفضت الهند كل هذه المقترحات البناءة. ويفسر ذلك ببلاغة حقيقة الطبيعة الدعائية لادعاءاتها.

وما لم توافق الهند على قيام آلية دولية قوية للرصد على خط المراقبة فإنه سيكون من الضروري معاملة كل مزاعمها عن الإرهاب عبر الحدود بما تستحقه من ازدراء. والواقع أن الهند ذاتها ربما يمكن اعتبارها اليوم أكبر دولة إرهابية في العالم. وينخرط أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ فرد من القوات الهندية في كشمير في عمليات تعد من أبشع مظاهر الإرهاب الذي ترعاه الدولة في العالم. ويمكن أن يقال الكثير في معرض الإشارة إلى مواقع القوات الهندية في زمن السلم. فأجهزتها الحكومية لم يطلق لها العنان في كشمير وحدها، وأنها في كل الدول المجاورة. وكانت باكستان أيضا هدفا مفضلا لوكالات استخباراتها.

ففي الماضي القريب، قتل الإرهابيون الهنود آلاف الناس في باكستان. وليست هناك أية مدينة تأمن إرهابهم. وهناك ٥٠ معسكرا للإرهابيين تنشط على الجانب الهندي من الحدود لغرض وحيد، وهو ارتكاب الإرهاب والتخريب في باكستان.

وهناك تلميح أيضا بأن مشكلة جامو وكشمير لها بعد ثنائي إلى حد ما. ولا يمكن أن يكون ما هو أبعد عن الحقيقة من ذلك. فاتفاق سملا لعام ١٩٧٢ لم يعدل وضع ولاية جامو وكشمير باعتبارها إقليما متنازع عليه. وهو لم يغير الطابع الدولي لهذه القضية. كما أنه لا يمنع باكستان من رفع هذه القضية إلى المحافل الدولية، وخصوصا الأمم المتحدة.

ومسألة نزع السلاح طبقت على أراضي جامو وكشمير ككل ولم تطبق على الأراضي المحررة من جامو وكشمير فقط. وعندما حان الوقت لانسحاب القوات الهندية تملصت الهند من التزامها وقدمت الكثير من المعاذير. واضطر السير أوين ديكسون وسيط الأمم المتحدة إلى القول بأن الهند كانت تصر على شروط جعلت من المستحيل إجراء استفتاء حر وعادل. وقد أحبطت الهند أيضا جهود الدكتور غراهام الذي خلف السير أوين ديكسون. ولم تكن الهند مهمة بإجراء أي استفتاء بل كانت مصممة على الإبقاء على كشمير.

وقرب نهاية عام ١٩٥٠، ومخالفة لقرارات مجلس الأمن، اتخذت الهند خطوات لضم كشمير ضما كاملا عن طريق عقد ما سمي بالجمعية التأسيسية. وهكذا كانت الهند من البداية هي التي أوقفت تنفيذ قرارات مجلس الأمن.

ثم تلوم الهند باكستان لأطماعها الإقليمية في كشمير. إن باكستان ليست لديها أطماع إقليمية في كشمير. بل إن الهند هي التي أعطت أسوأ مثال للأطماع الإقليمية في كشمير باحتلالها غير المشروع للأراضي وبارتكابها الأعمال الوحشية ضد شعبها على مدى ٤٧ عاما.

ويهدد قادة الهند وجنرالاتها من آن لآخر باجتياز خط المراقبة واحتلال آزاد بكشمير. وفي آب/أغسطس ١٩٩٤ هدد رئيس وزراء الهند بإتمام العمل الذي لم يتم وهو استعادة آزاد بكشمير. وبعد حرق مجمع مزار ومسجد شرار الشريف في كشمير في أيار/مايو ١٩٩٥، قطع وزراء الهند وقادتها عهدا على أنفسهم بتلقيّن باكستان درسا. هذه هي الأطماع الإقليمية في شكلها الأكمل، وليس تأييد باكستان الأدبي والسياسي والدبلوماسي لشعب كشمير الخاضع لقهر الهند.

وقد حاول ممثل الهند أيضا الطعن في كفاح كشمير من أجل الحرية بأنه حركة إرهابية. وهذه مؤامرة قديمة من جانب سادة الاحتلال لتبرير سيطرتهم على الأراضي المحتلة بالقوة. وإن كان لنا أن نقبل وجهة نظر الغاشم، فإن معظم حركات التحرير ستعتبر حركات إرهابية. ولهذا تميز الأمم المتحدة بجلاء بين العمليات الإرهابية والنضال المشروع للشعوب الواقعة تحت السيطرة

هذه الانتخابات لن تكون بديلا للاستفتاء الذي وعدتها به الأمم المتحدة.

وقد وردت إشارة إلى أحداث في كراتشي. وفي هذا الصدد، تلتزم باكستان التزاما قويا بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وكانت رئيسة وزراء باكستان السيدة بناظير بوتو المحترمة على رأس الحملة الداعية إلى جعل حقوق الإنسان لكل البشر الأساس الذي تقوم عليه المؤسسات الديمقراطية، والوحدة الوطنية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

غير أن باكستان لم تحذ حذو الهند فتقف في خيلاء واستخفاف بالعقول لتدعي أن حالة حقوق الإنسان في بلدنا على ما يرام. ولم تزعم باكستان قط أنها نموذج بلغ حد الكمال في هذا المضمار. فهناك انتهاكات لحقوق الإنسان في باكستان يرتكبها أفراد وليست الدولة. أما في كشمير فإن ما نشهده هو نموذج لانتهاكات واسعة ومنظمة ومستمرة لحقوق الإنسان ترتكب إعمالا لسياسة الدولة المخططة تخطيطا جيدا. وقد قتلت قوات الأمن الهندية عشرات الآلاف من الناس.

وأخيرا، أتطرق إلى الإشارة إلى الرهائن سيئي الحظ في كشمير. إن باكستان تدين كل أعمال أخذ رهائن أينما تقع. وقد أدانت باكستان دون تردد عملية الاختطاف اللإنسانية للسائحين الغربيين، التي قامت بها جماعة الفاران التي لا تعرف هويتها الحقيقية. وتشير جميع الدلائل بوضوح إلى أن هذا العمل الوحشي لأخذ الرهائن هو حيلة وقحة وفظة لجأت إليها وكالات الاستخبارات الهندية بقصد الإساءة إلى سمعة النضال المشروع الذي يخوضه شعب كشمير. وقد أعلن مؤتمر الحرية الذي يضم جميع الأحزاب - وهو رابطة تتكون من ٣٤ حزبا وجماعة سياسية في كشمير - إدانته لهذا العمل، وطالب بالإفراج فورا عن الرهائن. لقد انطلقت عملية اختطاف هؤلاء الأفراد، بالإضافة إلى ثلاثة أعمال متعاقبة، من منطقة يوجد فيها تركيز هائل للقوات الهندية، وهناك اتصال هاتفي ولاسلكي مستمر بين مختطفي الرهائن والعالم الخارجي والسلطات الهندية - كل هذه الحقائق تثير

وقد دأبت الهند دائما على صد جهود باكستان الرامية إلى بدء مفاوضات جادة بشأن النزاع حول جامو وكشمير وفقا لقرارات مجلس الأمن بل واتفاق سملا. وتبدأ الهند كل جولة من جولات المفاوضات الثنائية باشتراط أن تقبل باكستان الاحتلال غير المشروع لجامو وكشمير كأمر واقع.

إن ما يسمى بالانتخابات التي تلج عليها الهند ليس إلا ذريعة صارخة للغاية تستخدم لإضفاء الشرعية على الاحتلال غير المشروع لجامو وكشمير. كيف يمكن لشعب جامو وكشمير أن يعبر عن إرادته مع قيام القوات العسكرية وشبه العسكرية الهندية بمعاملة شعب كشمير بوحشية ومع قيام أجهزة الدولة بأسرها بالتلاعب بملهاة الانتخابات؟

إن الهند تبدأ دائما الحديث عن الانتخابات في جامو وكشمير تحت الضغط الدولي. إلا أن القيادات الكشميرية كلها رفضت أية انتخابات، وأعلنت أن مثل

الخروج من مستنقبيها الحالي. لقد نقضت الهند قرارات مجلس الأمن بشأن كشمير وهي القرارات التي كانت طرفا فيها. وهناك الآن أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ فرد من القوات الهندية يعاملون بوحشية شعب جامو وكشمير المسالم. ولكنهم غير قادرين على تحطيم تصميم هذا الشعب على الفوز بالحرية من الاستعباد الهندي.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٤٥

شكوكا قوية حول تورط الهند في تدبير حادث أخذ الرهائن هذا. كما أن وسائل الإعلام الدولية أوردت أنباء عن أدلة تأمر تدل على أن السلطات الهندية تسيطر على مختطفي الرهائن.

وختاماً، دعوني أكرر التأكيد على أنه مهما كانت محاولات الهند لبلبله الأفكار في قضية جامو وكشمير التي اعترفت هذه الهيئة بأنها من الأقاليم المتنازع عليها، فإن هذه المحاولات لن تكفل لها